



TOGETHER
for a sustainable future

OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.



TOGETHER
for a sustainable future

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as “developed”, “industrialized” and “developing” are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

10/41
00530-A



مركز التنمية الصناعية
للدول العربية

التطور الصناعي في الدول النامية

Industrial Development Survey,
Vol.

1976

UN Doc. D.41

00530-A

الجزء الثاني

صدر هذا الكتاب عن منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO
عام ١٩٧٠ تحت عنوان Industrial Development Survey Vol. II

ترجمة : الدكتور لطفى عبد العظيم .

مراجعة : الدكتور فؤاد هاشم .

صدرت الترجمة عن مركز التنمية الصناعية للدول العربية بموافقة
اليونيدو عام ١٩٧٢

The Original Publication was issued by UNIDO in 1970 under
the title :

Industrial Development Survey Vol. II.

Code No. ID/41

Translated by : DR. LOTFY ABDEL AZIM.

Revised by : DR. FOUAD HASHEM.

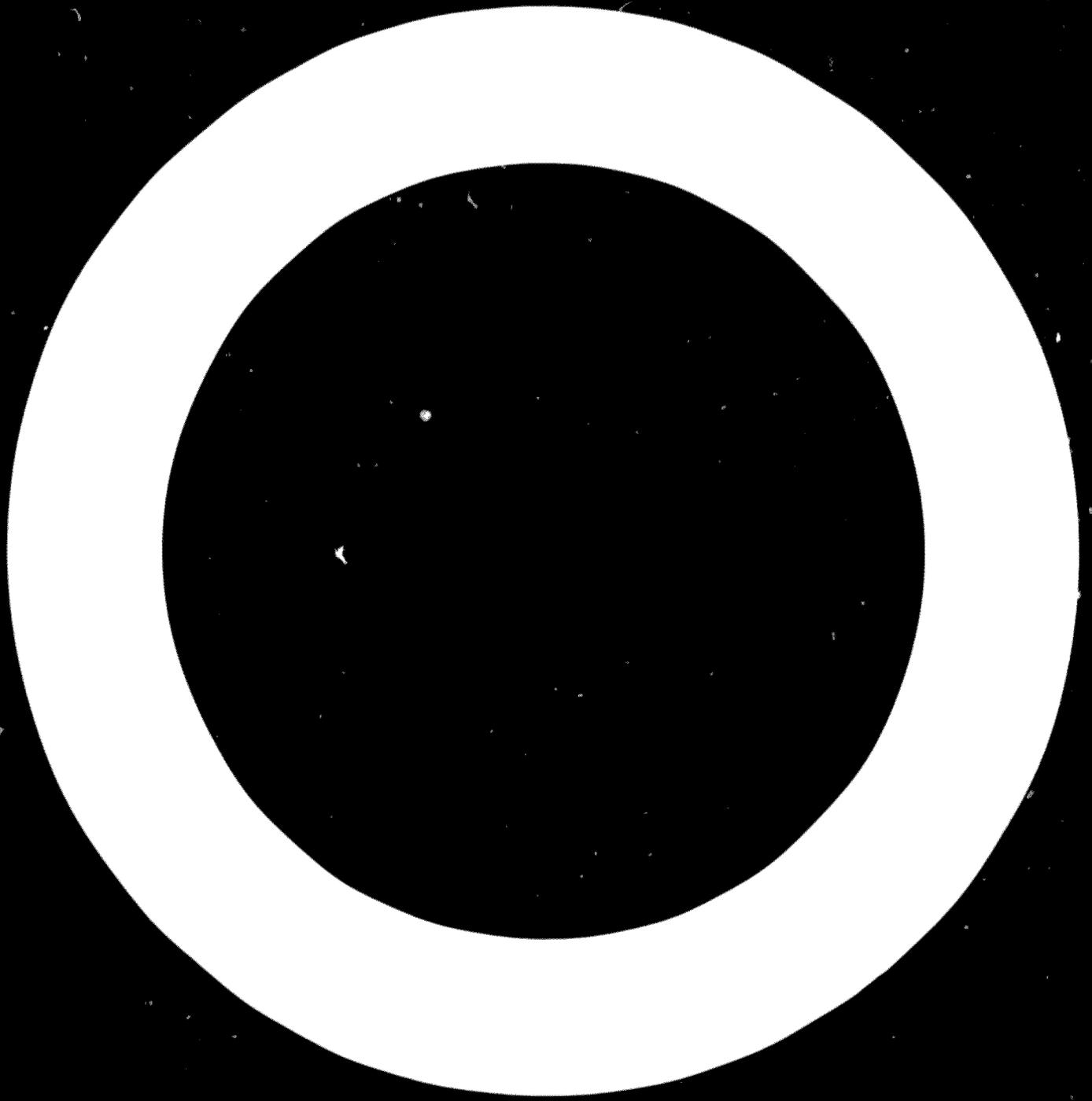
Translation Published by IDCAS in 1972 under an agreement
with UNIDO.



مركز التنمية الصناعية
للدول العربية

التطور الصناعي في الدول النامية

الجزء الثاني



الفهرس

صفحة

الفصل الأول

نمو انتاج الصناعة التحويلية والنتاج المحلى الاجمالى

١	معدلات نمو انتاج الصناعة التحويلية والنتاج المحلى الاجمالى
١٦	نمو انتاج الصناعة التحويلية بالنسبة للقطاعات الأخرى
٢٠	النمو القطاعى فى الصناعة التحويلية
٢٠	الصناعات التحويلية الثقيلة
٢١	الورق ومنتجات الورق
٢٦	المنتجات الكيماوية والبتروولية
٢٨	منتجات المناجم غير المعدنية
٢٩	المعادن الأساسية
٣١	المنتجات المعدنية
٣٣	الصناعات التحويلية الخفيفة
٣٥	الأغذية والمشروبات والدخان
٣٧	المسوجات

الفصل الثانى

التجارة الخارجية والتصنيع

٤٠	نمو الصادرات التحويلية
٥١	نمو واردات السلع المصنعة
٥٤	اتجاه التجارة فى السلع المصنعة
٥٧	انتاج الصناعة التحويلية والتجارة فى السلع المصنعة

الفصل الثالث

العمالة والانتاجية

٦٠	النمو فى موارد العمل والعمالة التحويلية
٦٣	معدلات وأنماط نمو العمالة التحويلية حسب المجموعات الاقتصادية
٦٧	نمو العمالة فى المجموعات الصناعية الرئيسية
٦٩	النمط القطاعى لنمو العمالة فى الصناعة
٧٣	اتجاهات نصيب الفرد من الانتاج فى الصناعة التحويلية

الفصل الرابع

مصادر الأموال وتخصيص رؤوس الأموال في الصناعة

٧٩	التمويل الخارجى
٧٩	التدفقات الحكومية
٨٥	المعونة الحكومية متعددة الاطراف
٨٥	تدفقات رؤوس الأموال الحكومية

الفصل الخامس

التعاون الصناعى الاقليمى

٩٦	طبيعة وامكانيات التعاون الاقليمى فى مجال التصنيع
٩٩	الجهود الحالية للتعاون الصناعى فى الاقاليم النامية
٩٩	نشاط المنظمات الدولية
١٠٠	المجموعات الاقليمية
١٠٠	أفريقيا
١٠٢	آسيا
١٠٤	أمريكا اللاتينية
١٠٤	عرض لثلاث مشروعات قائمة لتكامل السوق المشتركة لشرق أفريقيا
١٠٥	النمو
١٠٧	التغيرات فى الهيكل
١١٠	عدم التوازن الصناعى
١١١	السوق المشتركة لأمريكا الوسطى
١١١	الأداء
١١٥	أجهزة التعاون الصناعى
١١٥	عدم التوازن الصناعى
١١٦	اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة
١١٦	الأداء
١١٨	تقدم التعاون الصناعى
١٢١	ملحق
١٢١	مؤشرات صناعية

مقدمة

هذا هو المسح الثاني في سلسلة عمليات مسح التنمية الصناعية ، وقد تم اعداده استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٠٣٠ (٣٧) والذي طلب فيه من السكرتير العام ترتيب اعداد عمليات دورية للتنمية الصناعية ، وكذلك استجابة لقرار الجمعية العامة رقم ٢١٥٢ (٢١) والقرار رقم ١ (١) الذي أصدره مجلس التنمية الصناعية في دورته الاولى .

ويركز هذا الجزء على اتجاهات التنمية في الصناعة، وتلك المؤثرة فيها في الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ . ويختلف عن الجزء الاول في ثلاث جوانب: أولا : فهو وثيقة أكثر ايجازا . فقد احتوى الجزء الاول تحليلا واسعا لمشاكل التصنيع وقد استقرت النية على القيام بمثل هذا المسح الرئيسي مرة كل أربع أو خمس سنوات ، على أن تجرى عملية مسح سنوية فيما بين ذلك من سنوات . ثانيا : يركز هذا الجزء بالتفصيل على الستينات ، في حين ركز الجزء الاول على الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٤ . وهكذا يقدم الجزء الحالي تقييما - في الحدود المتاحة حاليا - للتقدم في التصنيع خلال العقد الاول للتنمية للامم المتحدة . ثالثا : يركز الجزء الثاني على الانجازات والمشاكل في مجال واحد ذي أهمية خاصة بالنسبة للتنمية الصناعية ، ألا وهو التعاون الصناعي الاقليمي . هذا وسنركز عمليات المسح التالية على غير ذلك من المشاكل الهامة للتنمية الصناعية .

وسيتبين من خلال هذا الجزء ، أن الأداء المرتفع نسبيا الذي حققته الدول النامية في مجال التنمية الصناعية خلال الخمسينات ، لم يمكن الاحتفاظ به خلال الفترة موضع الدراسة . فقد هبط متوسط معدل النمو السنوي لانتاج الصناعة التحويلية في الدول النامية من حوالي ١٠٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . وعلاوة على ذلك ، فعلى عكس الحال في الدول المخططة مركزيا ودول السوق الحر ، وهي التي تمكنت من تحقيق معدل نمو مرتفع ومزيدا في الانتاج التحويلي ، كان هناك اتجاه نزولي واضح في الدول النامية . وهذا الاتجاه الذي تميزت به الستينات ، كان أشد وضوحا خلال عام ١٩٦٧ ، حيث هبط معدل نمو الانتاج التحويلي الى مستوى منخفض جدا (٣٪) . والى حد ما قد يكون هناك ارتباط بين الأداء المتباطئ للدول النامية في عام ١٩٦٧ ، والتباطؤ العام في الأداء الاقتصادي لبعض دول السوق الحر خلال الجزء الأخير من عام ١٩٦٦ ، وأغلب عام ١٩٦٧ . ومع ذلك فتشير البيانات الأولية لعام ١٩٦٨ الى حدوث تحسن في الأداء الاقتصادي والصناعي في كل من دول السوق الحر والدول النامية خلال عام ١٩٦٨ بالنسبة لعام ١٩٦٧

هذه هي النتيجة العامة التي نستخلصها من تحليل التنمية الصناعية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ . وسنعرض في هذا الجزء الدراسة التحليلية التي تقود الى تلك النتيجة . وبعد أن ندرس اتجاهات النمو في الصناعة التحويلية والنتائج المحلى الاجمالي ، سنقوم بمناقشة تأثير هذه الاتجاهات على العمالة والانتاجية ومصادر التمويل والاستثمارات الصناعية . ونحن اذ نأخذ كل هذه العوامل في الاعتبار ، نتعزم أن يعكس المسح بدقة التقدم في التنمية الصناعية في الدول النامية والعوامل التي أثرت فيه .



قائمة الجداول

- (١) نمو انتاج الصناعة التحويلية حسب الاقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٨
- (٢) معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حسب الاقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٦
- (٣) نمو الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، الاقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (٤) نمو الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الأخرى ، الحجم النسبي للانتاج التحويلي والزراعة والناتج المحلي الاجمالي والانتاج للفرد الواحد : آسيا والشرق الأوسط ١٩٦٠ - ١٩٦٦
- (٥) نمو الناتج المحلي والقطاعات الأخرى ، الحجم النسبي للانتاج التحويلي والزراعة ، ومتوسط الفرد من الانتاج التحويلي والناتج المحلي الاجمالي : أمريكا اللاتينية ١٩٦٠ - ١٩٦٦
- (٦) نمو الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الأخرى ، الحجم النسبي لانتاج الصناعة التحويلية والزراعة ، ومتوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلي والناتج المحلي الاجمالي أفريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٦
- (٧) هيكل الناتج المحلي الاجمالي حسب الاقاليم الرئيسية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٦
- (٨) نمو الصناعة التحويلية الثقيلة والخفيفة ، حسب الاقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٨
- (٩) نمو الصناعة التحويلية الثقيلة حسب الاقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٨
- (١٠) هيكل لصناعة لتحويلية حسب الاقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٧
- (١١) نمو المنتجات الكيماوية والبتروولية في بعض الدول النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦
- (١٢) انتاج الاسمنت في بعض الدول النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (١٣) انتاج الصلب الخام في بعض الدول النامية ١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (١٤) نمو بعض الصناعات التحويلية الخفيفة حسب الاقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٨
- (١٥) نمو الأغذية والمشروبات والدخان حسب بعض الدول ١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (١٦) نمو انتاج النسيج في بعض الدول ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧

(ح)

- (١٧) الرقم القياسي لنمو الصادرات ١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (١٨) توزيع صادرات السلع المصنعة حسب منطقة المنشأ ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (١٩) صادرات العالم ١٩٦٦ - ١٩٦٧
- (٢٠) صادرات الدول النامية من السلع المصنعة حسب نوع السلع ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (٢١) صادرات دول السوق الحر من السلع المصنعة حسب المجموعات السلعية ،
١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (٢٢) صادرات الدول المخططة مركزيا من السلع المصنعة حسب المجموعات السلعية
١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (٢٣) نمو وحصص صادرات السلع المصنعة للدول النامية حسب الأقاليم الرئيسية ، ١٩٦٠ -
١٩٦٧
- (٢٤) نمو واردات السلع المصنعة ، فوب ، حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (٢٥) توزيع واردات السلع المصنعة بين المجموعات السلعية حسب المجموعات الاقتصادية ،
١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (٢٦) وجهة صادرات السلع المصنعة حسب المجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٧
- (٢٧) الانتاج التحويلي وصادرات السلع المصنعة حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ -
١٩٦٧
- (٢٨) نسبة صادرات السلع المصنعة الى اجمالي الانتاج التحويلي حسب المجموعات
الاقتصادية ١٩٦٠ ، ١٩٦٧
- (٢٩) نمو القوى العاملة في الأقاليم النامية ، ١٩٥٠ - ١٩٨٠
- (٣٠) نمو اجمالي العمالة في القطاع التحويلي ، حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ -
١٩٦٦
- (٣١) الأشخاص العاملون في القطاع التحويلي ، والقطاعات غير الزراعية في بعض الدول
النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦
- (٣٢) نمو العمالة في الصناعة حسب المجموعات الصناعية الرئيسية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦
- (٣٣) معدلات نمو انتاج الصناعة التحويلي والعمالة في الصناعة التحويلية الخفيفة
والثقيلة في الأقاليم النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦
- (٣٤) نمو العمالة بالصناعة التحويلية في الدول النامية حسب المجموعات الصناعية
الرئيسية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦
- (٣٥) متوسط نصيب الفرد من المكاسب العامة في الانتاج بالقطاع التحويلي في الدول
النامية ، حسب الصناعات الرئيسية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٦
- (٣٦) القيمة المضافة للفرد العامل في الصناعة التحويلية ، حسب الصناعات الرئيسية
والأقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٣

(٣٧) صافى الموارد المالية التى حصلت عليها الدول النامية من كل المصادر ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧ و ١٩٦٦

(٣٨) صافى تدفق الموارد المالية الى الدول النامية والوكالات الدولية من دول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (*) ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، ١٩٦٧

(٣٩) التوزيع الجغرافى لصفى التدفقات المالية الحكومية من الدول التابعة للجنة معونة التنمية (*) والوكالات الدولية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(٤٠) نسبة توزيع اجمالى الاعتمادات الثنائية التى حصلت عليها الدول النامية والوكالات الدولية من دول السوق الحر ، حسب المنح ، والقروض ، وأسعار الفائدة ، ومدة القرض ١٩٦٥ - ١٩٦٢

(٤١) توزيع ما حصلت عليه الدول المخططة مركزيا حسب الاقليم ، ١٩٦٣ - ١٩٦٦

(٤٢) المجموع التراكمى للقروض المقدمة من البنك الدولى والوكالة الدولية للتنمية الى القطاع التحويلى والأغراض الأخرى حتى ٦٥/٦٦ والسنوات الأخيرة .

(٤٣) تكوين رأس المال الثابت فى الدول النامية ، حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٣ و ١٩٦٣ - ١٩٦٦

(٤٤) المعاملات الحديدية لرأس المال الثابت / الانتاج حسب المجموعات الصناعية الرئيسية فى بعض الدول النامية ، السنوات الأخيرة .

(٤٥) المعاملات الحديدية لرأس المال الثابت / الانتاج حسب الصناعات الرئيسية فى بعض الدول النامية ، السنوات الأخيرة .

(٤٦) توزيع الدول النامية والمجموعات الاقليمية حسب الناتج المحلى الاجمالى ، ١٩٦٥

(٤٧) النمو والتغير الهيكلى فى السوق المشتركة لشرق افريقيا ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(٤٨) الواردات الداخلية فيما بين دول السوق المشتركة لشرق افريقيا حسب المجموعات السلمية ، ١٩٦٤ - ١٩٦٦

(٤٩) هيكل القطع التحويلى فى دول السوق المشتركة لشرق افريقيا .

(ى)

(٥٠) السوق المشتركة لشرق أفريقيا - موازين التجارة فيما بين الدول الأعضاء حسب المجموعات السلعية ، ١٩٦٤ - ١٩٦٦

(٥١) النمو والتغير الهيكلى فى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(٥٢) الواردات الداخلية فى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، حسب المجموعات السلعية، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(٥٣) النمو والتغير الهيكلى فى اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(٥٤) التبادل التجارى فيما بين اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ، ١٩٦١ - ١٩٦٧

ايضاح

تقوم التصنيفات الاقليمية والتصنيفات الصناعية ، والتصنيفات التجارية ، والرموز الواردة بالجداول الاحصائية فى هذا المسح على اساس ما هو متبع فى الكتاب الاحصائى السنوى للأمم المتحدة ، ١٩٦٧

وقد رتب الدول عموما بنفس النظام المتبع فى الكتاب الاحصائى السنوى ، واذا كانت قد اضيفت دولة او اقليم بالذات الى اى مجموعة اقتصادية او جغرافية (واستبعدت منها) فان ذلك يكون قد املنه اعتبارات توافر البيانات المقارنة فى احصاءات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى .

وقد اقترنت الاشارة الى كود ISIC فى الجداول بعنوان توضيحي (على سبيل المثال ، ISIC ٢٤ : الملابس والأحذية والأقمشة الجاهزة) . ومع ذلك فقد أدت اعتبارات ضيق الحيز أحيانا الى اختصار هذا الوصف (على سبيل المثال قد يشار الى ISIC ٢٤ على أنه مجرد الملابس) .

تشير النقاط الثلاث (٠٠٠) الى أن البيانات غير متوافرة

تشير الشرطة (-) الى أن القيمة صفر اولانذكر .

التواريخ المفصولة بشرطة مائلة (مثل ١٩٦٠/١٩٦١) تعنى سنة محصولية او سنة مالية .

التواريخ المفصولة بشرطة على السطر (مثل ١٩٦٠ - ١٩٦٥) تعنى الفترة برمتها بما فيها سنة البداية وسنة النهاية .

المقصود بالأطنان ، الأطنان المترية ، وبالدولارات ، دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، الا اذا ذكر خلاف ذلك .

المليار يساوى ألف مليون .

يقصد بمعدلات النمو أو التغير السنوية ، النسب المئوية المحسوبة على أساس مركب ، الا اذا ذكر خلاف ذلك .

جمع الأرقام أو النسب التفصيلية فى الجداول لا يؤدي بالضرورة الى المجموع الكلى ، وذلك بسبب التقريب .

استخدمت الاختصارات التالية فى هذا الجزء :

DAC لجنة معونة التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ECA اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ECAFE اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى

ECLA اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

(ل)

FAO	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IDA	الهيئة الدولية للتنمية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
ILO	منظمة العمل الدولية
ISIC	النمط الدولي للتصنيف الصناعي
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SITC	النمط الدولي لتصنيف التجارة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة

الفصل الأول

نمو انتاج الصناعة التحويلية

والنتائج المحلى الاجمالي

معدلات نمو انتاج الصناعة التحويلية والنتائج المحلى الاجمالي

شهد عقد الخمسينات معدل نمو سنوي متوسط للانتاج التحويلي فى الدول النامية يصل الى مثل متوسط المعدل العالمى (مستبعدا منه الدول المخططة مركزيا) ، كما أنه كان يزيد على مثل ما حققته دول السوق الحر . وقد بلغت تلك المعدلات ١٠ ٪ سنويا فى حالة الدول النامية ، ٥ ٪ للعالم ككل مستبعدا منه الدول المخططة مركزيا ، و ٤٫٨ ٪ فقط بالنسبة لدول السوق الحر . وقد بلغت معدلات النمو السنوى المتوسط بالنسبة للنتائج المحلى الاجمالي خلال نفس الفترة ٤ ٪ فى الدول النامية و ٣ ٪ لدول السوق الحر و ٣ ٪ للعالم ككل مستبعدا منه الدول المخططة مركزيا .

ولاشك أن التأثير المباشر الذى تبعت عليه معدلات النمو المشار اليها ، هو أن الدول النامية قد بذلت جهودا واضحة فى سبيل التصنيع خلال الخمسينات . ومع ذلك فإن معدلات النمو هذه يمكن أيضا أن ينظر اليها من زاوية أنها انما تعكس انخفاض نقطة الانطلاق فى القطاع الصناعى لهذه الدول . وفى خلال الفترة المشار اليها بلغ الانتاج التحويلي فى الدول النامية ما يقرب من ١٠ ٪ فقط من اجمالى الانتاج التحويلي لدول السوق الحر . وعلاوة على ذلك فإن متوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلي فى الدول النامية كان اقل من ٥ ٪ من مثيله فى دول السوق الحر .

ومع ذلك فإن المعدلات العامة للنمو فى الانتاج التحويلي والنتائج المحلى الاجمالي فى الدول النامية خلال تلك الفترة ، لتتنطوى على بعض التغيرات الواضحة فيما بين المناطق النامية المختلفة . وبالإضافة الى ذلك فإن المقارنة ما بين المعدلات الاقليمية لنمو الانتاج التحويلي ومعدلات نمو النتائج المحلى الاجمالي ، لتعطى لنا صورة تبعت على الاهتمام . وفى آسيا على سبيل المثال بلغ المعدل السنوى المتوسط لنمو الانتاج التحويلي خلال الخمسينات ١٣٫٨ ٪ ، بينما لم يزد المعدل السنوى المتوسط لنمو النتائج المحلى الاجمالي عن ٢٫٩ ٪ . وفى أمريكا اللاتينية كانت هذه المعدلات ٤٫٨ ٪ و ٥ ٪ على التوالي . وتشير الأرقام المتاحة عن أفريقيا الى أن المعدل السنوى المتوسط لنمو الانتاج التحويلي كان ٨ ٪ ، بينما كان المعدل السنوى المتوسط لنمو النتائج المحلى الاجمالي ٤٫٥ ٪ . هذا وقد تبعت هذه المقارنة بين معدلات النمو لانتاج الصناعة التحويلية والنتائج المحلى الاجمالي على المستوى الاقليمي على التصور بوجود نوع من الارتباط ما بين نمو الانتاج التحويلي والدخل القومى . وعلى أى حال فقد أوضحت الدراسات التى قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على طريقة العينة ، وهو ما سيجرى شرحه مؤخرا ، أن درجة الارتباط بين نمو الانتاج التحويلي ونمو الدخل تعتبر مرتفعة الى حد كبير .

ومع أن النمو كان بصفة عامة سريعا وذا دور هام في زيادة نصيب الانتاج التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي للدول النامية ، الا أنه يجدر بنا أن نتذكر أن نصيب الانتاج التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ في نهاية تلك الفترة ١٦٪ فقط مقابل ١٤٪ في أوائل الخمسينات (١) .

وفي خلال النصف الأول من الستينات حقق معدل التنمية الصناعية في الدول النامية - وهو ما يعكسه المعدل السنوي المتوسط لنمو الانتاج التحويلي - تناقصا كبيرا ، بالمقارنة بما حققته تلك الدول خلال الخمسينات . وقد بلغ المعدل السنوي ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ٢٢٪ فقط بالمقارنة ب ٦٥٪ في دول السوق الحر و ٨٣٪ في دول التخطيط المركزي . وهذا يعني أن المعدل السنوي المتوسط لنمو الانتاج التحويلي الذي حققته الدول النامية والذي كان عاليا بدرجة واضحة خلال الخمسينات ، وقد تراجع ليصبح مساويا أو أقل بدرجة بسيطة مما حققته دول السوق الحر وأقل بدرجة ملحوظة مما حققته الدول المخططة مركزيا . ولذلك فإن الوضع النسبي للقطاع التحويلي في الدول النامية بالمقارنة بالوضع النسبي لهذا القطاع في دول السوق الحر بالنسبة لاجمالي الانتاج التحويلي في العالم لم يطرأ عليه تحسن ، كما أنه بالتأكيد قد ساء اذا ما قورن بالوضع في الدول المخططة مركزيا .

وهذا النمط المعكوس يوضح فقط التراجع النسبي للانتاج التحويلي في الدول النامية والمصاعب التي تواجه نموه . كما أن معدل الانتاج التحويلي الذي تحقق خلال هذه المدة كان أقل من تطلعات كثير من الدول النامية كما عبرت عنها خططها للتنمية الصناعية . كذلك كان هذا المعدل أقل من ذلك المعدل الذي استهدفه العقد الأول للتنمية . ومن بين الأهداف التي كانت قد وضعت لذلك العقد ، افتراض أن القطاع التحويلي في الدول النامية سينمو بمعدل ١٣٪ خلال العشر سنوات ، وهو ما كان يعني معدلا سنويا متوسطا للنمو قدره ٨٦٪ (٢) . وفيما عدا سنة ١٩٦٤ - من وصول معدل نمو الانتاج التحويلي الى حوالي ٩٪ (انظر الجدول رقم ١) ، كانت المعدلات السنوية التي حققتها الدول النامية خلال الستينات دون ذلك المعدل كما كان المتوسط السنوي أقل منه بكثير . ولم يكن هذا المتوسط - ٦٢٪ - كافيا للسماح للدول النامية بتحقيق زيادة سنوية قدرها ٥٪ في مجموع الدخل القومي ، وهو ما كان مقدرًا للعقد الأول للتنمية .

وإذا ما نظرنا الى هذا المستوى المنخفض للانتاج التحويلي في الدول النامية وذلك من زاوية متوسط نصيب الفرد ، فإن الأمر يصبح ذا دلالة أوضح . ويتضح مدى اتساع الهوة بين متوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلي في كل من الدول النامية ودول السوق الحر اذا ما عرفنا أن تعداد السكان بالأولى يبلغ مثليه في الثانية . وعلاوة على ذلك فإن المعدل السنوي المتوسط لنمو السكان يقدر بحوالي ٢٪ في الدول النامية و ١٣٪ في دول السوق الحر والدول المخططة مركزيا . وإذا ما أخذنا معدلات نمو السكان هذه في الحسبان ، فإنه يتضح على الفور أن المعدل السنوي المتوسط لنمو الانتاج التحويلي للفرد في الدول النامية كان خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ أقل منه في دول السوق الحر ، بل وأقل منه في الدول المخططة مركزيا . ويظهر الجدول رقم ٢ أن هذه المعدلات كانت اقل من ٤٪ للدول النامية و ٥٤٪ لدول السوق الحر . أما بالنسبة للدول المخططة مركزيا فقد كان المعدل ٧٪ . وإذا ما أخذنا في اعتبارنا الهوة الاقتصادية الكبيرة الموجودة حاليا بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلي بين كل من دول السوق الحر والدول النامية ، وكذلك معدلات

(١) ١٦٪ تمثل متوسط السنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٩ / ١٢٤ تمثل متوسط السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٤

(٢) The United Nations Development Decade. Proposals for Action (United Nations Publication)

جاءل رقم ١ - نمو انتاج الصناعة التحويلية (١) حسب الأقاليم الرئيسية
والجموعات الاقتصادية (٢) ، ١٩٦٠ - ١٩٦٨
(التغير السنوى المتوسط فى الأرقام القياسية)

العالم	الدول المخططة مركزيا	العالم بدون الدول المخططة مركزيا	دول السوق الحرة	الدول النامية			الإجمالي	متوسط التغير السنوى عن السنة السابقة
				أفريقيا دون جنوب أفريقيا	أمريكا اللاتينية	آسيا دون اليابان		
٥	٩	٤	٣	٠٠٠	٨	٨	٨	١٩٦١
٧	٩	٦	٧	٠٠٠	٢	٨	٤	١٩٦٢
٦	٨	٦	٦	٠٠٠	١	١٠	٥	١٩٦٣
٨	٨	٨	٨	٠٠٠	١٠	٨	٩	١٩٦٤
٧	٩	٧	٧	١٤	٥	٨	٦	١٩٦٥
٨	٩	٧	٧	٩-١٠	٦	٦	٦	١٩٦٦
٤	٩	٢	٢	٥-٤	٣	٣	٣	١٩٦٧
...	...	٥	٥	٦	٧	١٩٦٨ (٤)
								متوسط التغير السنوى بين التواريخ الموضحة
								١٩٦٣-١٩٦٠
٧٠	٨٣	٦٥	٦٥	٤٢	٥٢	٨٠	٦٢	١٩٦٤-١٩٦٣

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس كتاب الإحصاء السنوى للأمم المتحدة ، مسح الظروف الاقتصادية فى أفريقيا ، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٩٦٧ .

(١) يشمل الانتاج التحويلى بنود ISIC ٢ و ٣

(٢) تعنى التعاريف الواردة مهنة الجدول وخلال المسح كله ، والخاصة بالجموعات الاقتصادية الا اذا ذكر خلاف ذلك :

الدول النامية : دول أمريكا اللاتينية ، أفريقيا (بدون جنوب أفريقيا) آسيا (بدون اليابان) - دول السوق الحرة فى استراليا ، كندا ، اليابان ، نيوزيلنده ، جنوب أفريقيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، دول غرب أوروبا - **الدول المخططة مركزيا :** دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى . **العالم** يشير الى مجموع الإحصاءات الخاصة بالجموعات المشار إليها . ولا يشمل البيانات الخاصة بالدول المخططة مركزيا ، الصين الشعبية ، الا اذا ذكر خلاف ذلك .

(٣) أخذت معدلات النمو لأفريقيا من المسح المشار إليه فيما سبق (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) . وحيث أن هذه البيانات لا تتوافر مع البيانات المستخدمة فى استخراج معدلات النمر للأقاليم الأخرى، ولذلك فإن معدلات نمو الدول النامية الواردة هنا لا تعكس بدقة الوزن المعطى للانتاج التحويلى بأفريقيا .

(٤) أرقام مبدئية ، يناير - يونيو ١٩٦٧ الى يناير - يونيو ١٩٦٨

النمو الأقل التي حققتها الدول النامية في السنوات الأخيرة بالنسبة للإنتاج التحويلي ، فإن الاستنتاج الذي لا مفر من استخلاصه من ذلك هو الاتجاه إلى اتساع هذه الهوة سنة بعد الأخرى .

والى هذا الحد فإن الصورة التي رسمناها عن نمو القطاع التحويلي في الدول النامية تظهر أن إنتاج هذا القطاع كان منخفض المستوى وبطيء النمو . وتواجه كل دولة من هذه الدول مشاكلها الخاصة والفريدة . ولكن هناك أيضا بعض العوامل التي تعوق النمو الصناعي والتي تشترك فيها كافة هذه الدول ، وهي عوامل لا تخفى على أحد .

وإذا ما نحن فحطنا بصفة خاصة الاتجاه النزولي في الإنتاج التحويلي للدول النامية خلال الستينات ، فإنه يلاحظ أن ذلك كان مرجعه أساسا التباطؤ في معدل نمو الإنتاج التحويلي في الدول الأكبر عنه في الدول الأصغر من الدول النامية . ومما يثير الاهتمام أن نعرف أن أكثر من نصف الإنتاج التحويلي في الدول النامية خلال الفترة المذكورة كان من نصيب خمس من الدول النامية الأكبر وهي الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك والباكستان . وباستثناء المكسيك والباكستان ، كانت معدلات نمو الإنتاج التحويلي في هذه الدول منخفضة عن المعدل الإقليمي المتوسط للنمو . وكما يتضح من الجدول رقم ٤ ، ٥ ، ٦ ، فإن معدلات النمو خلال تلك الفترة كانت في نفس الوقت في كثير من الدول النامية أسرع من المعدلات المتوسطة الإقليمية .

وبمواصلة بحث الأسباب التي أدت إلى تباطؤ معدل نمو الإنتاج التحويلي في الدول النامية يلاحظ أن كثيرا من الدول الأفريقية والآسيوية قد بدأت حركة التصنيع بها بعد عام ١٩٥٠ . ولا شك أن الأمر يتطلب زيادة الإنتاج وزيادة الجهود المبذولة من جانب تلك الدول ، إذا ما أرادت أن يصاحب توسيع القاعدة الصناعية ، المحافظة على معدلات النمو السريعة أو تحقيق معدلات نمو أسرع . وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيرا من هذه الدول والتي دخلت ميدان التصنيع من منطلق سياسة إحلال الواردات ، كان عليها أن تواجه مشاكل عديدة ، مثل ضيق حجم السوق المحلية بالنسبة لحجم الإنتاج الذي تتطلبه اقتصاديات التكنولوجيا الحديثة ، مثل الطاقات العاطلة الناتجة عن العجز في العمالة الماهرة ، وكذلك ما يتعرض له هذه الدول في كثير من الأحيان من نقص في المواد الخام المستوردة بسبب نقص العملات الأجنبية . وعلاوة على ذلك فإن الصناعات التصديرية المرتبطة بمصادر الإنتاج في الدول النامية ، فيما عدا بعض الاستثناءات البسيطة ، لم تتمكن من توسيع إنتاجها ، وهو ما يرجع أساسا إلى أن الطلب على المنتجات الأولية المصنعة لم يزد زيادة ملحوظة في الستينات . وأخيرا فقد كان هناك انخفاض الإنتاج الزراعي في بعض الدول النامية ، وعلى الأخص في عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، وهو ما أدى إلى إيجاد نقص في المواد الخام اللازمة للصناعة ، وما ترتب على ذلك من نقص في الدخول والصادرات وعائدات النقد الأجنبي ، وكل ذلك بدوره أسهم في تباطؤ الإنتاج الصناعي .

وفيما بين الدول النامية نفسها ، نجد أن الاختلافات الإقليمية ملفتة للنظر بشكل واضح . وقد حققت أفريقيا أقل معدلات نمو سنوية للإنتاج التحويلي ، تليها في ذلك أمريكا اللاتينية ، وقد كانت المعدلات التي حققتها كل منهما أقل من المتوسط العام للدول النامية . ومن ناحية أخرى فقد تمكنت آسيا من تحقيق معدلات نمو سنوية متوسطة ، ولم تفقها في هذه المعدلات إلا الدول المخططة مركزيا وذلك بفارق طفيف . وقد زاد الإنتاج التحويلي في أفريقيا خلال الفترة محل الدراسة بمعدل سنوي متوسط قدره ٤.٢٪ ، وكانت المعدلات المناظرة في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا هي ٥.٢٪ ، ٨٪ على التوالي .

— ٥ —

**جدول رقم ٢ - معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
حسب الأقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٦
(متوسط التغير السنوي في الأرقام القياسية)**

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٤ر١	١ر٨
٢ر٢ (١)	١ر١
٤ر٥	١ر٩
٢ر٢	١ر٨
٥ر٤	٣ر٩

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس الكتاب السنوي لإحصاءات الحسابات القومية ،
الأمم المتحدة ١٩٦٦ ، الكتاب السنوي الديمغرافي في ١٩٦٧ ، ٥ مسح الظروف الاقتصادية في أفريقيا ، ١٩٦٧ دراسة
للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

(١) تشمل الكهرياء .

وبالرغم من ذلك فإن الاتجاه النزولي في معدل نمو الانتاج التحويلي بالدول النامية ليوضح جليا من فحص معدلات النمو السنوية (انظر جدول رقم ١) . فبعد التراجع من ٩.٣٪ عام ١٩٦١ الى ٨٪ عام ١٩٦١ ، هبطت معدلات النمو الى مستويات منخفضة بلغت ٤٪ عام ١٩٦٢ ، ٥٪ عام ١٩٦٣ . ولكنها بعد ذلك اتجهت بسرعة الى الارتفاع لتصل الى ٩٪ ، ثم تراجعت مرة أخرى الى ٦٪ في كل من عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ثم هبطت الى أدنى مستوى عام ١٩٦٧ حيث وصلت الى ٣٪ .

وعلى الناحية الأخرى تمكنت دول السوق الحر والدول المخططة مركزيا من المحافظة على معدلات النمو المرتفعة في الانتاج التحويلي خلال تلك الفترة فيما عدا عام ١٩٦٧ الذي حققت فيه دول السوق الحر معدل نمو شديد الانخفاض في الانتاج التحويلي بلغ ٢٪ ، وهو ما يوضح الى حد ما ضعف معدلات نمو الانتاج التحويلي في الدول النامية (٣) . وفي خلال تلك السنة كان انخفاض الانتاج التحويلي أشد ما يكون في آسيا حيث بلغ معدل النمو ٣٪ فقط ، في حين أن معدل النمو المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، كان ٨٪ ، وفي خلال تلك الفترة بلغ المعدل السنوي المتوسط لنمو الانتاج التحويلي في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا ٥.٢ ، ٤.٢٪ على التوالي ، في حين بلغ المعدل عام ١٩٦٧ في أمريكا اللاتينية ٣٪ ، وبين ٤ ، ٥٪ في أفريقيا .

وإذا ما قورنت تلك المعدلات بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، فإنه لا يمكن التوصل الى انماط محددة ، بل قد يمكن استخلاص بعض النتائج . وقد كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في دول السوق الحر عام ١٩٦٧ ٣٪ فقط ، وهو معدل يمثل تراجعا واضحا بالنسبة للسنوات السابقة ، ويعكس ركود النشاط الاقتصادي في بعض الدول التي تضمنها المجموعة خلال تلك السنة (انظر جدول ٣) ومع ذلك فمن المتناقضات أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية قد بلغ عام ١٩٦٧ ٥٪ ، في حين أنه كان ٣٪ في عام ١٩٦٦ . وقد نجد تعليلا لهذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك في التحسن الزائد الذي طرأ على الانتاج الزراعي في الدول النامية خلال عام ١٩٦٧ ، وهو ما كان يرجع الى الظروف الجوية الملائمة في تلك السنة (٤) . وقد بلغ نمو الانتاج الزراعي في الدول النامية عام ١٩٦٧ ٨٪ ، في حين أنه كان ٢٪ في عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٪ في عام ١٩٦٦ .

ومع معرفة معدلات النمو عام ١٩٦٧ لكل من القطاع التحويلي والناتج المحلي الاجمالي في الدول المخططة مركزيا (٩ ، ٧٪ على الترتيب (٥)) ، وكذلك مع معرفة معدلات النمو المنخفضة للانتاج التحويلي والانتاج الزراعي والناتج المحلي الاجمالي في دول السوق الحر (٣ ، ٢.٢٪ على الترتيب) ، وعلاوة على ذلك اذا ما أخذنا في الحسبان معدلات النمو المنخفضة للانتاج التحويلي في الدول النامية الى جانب معدلات النمو المرتفعة ارتفاعا غير عادي بالنسبة للانتاج الزراعي ، ومعدلات النمو المرتفعة نسبيا بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ، وأخيرا اذا أخذنا أيضا في الاعتبار الروابط التجارية الوثيقة بين غالبية الدول النامية ودول السوق الحر ، فإنه قد يمكن افتراض أن الأداء المنخفض للقطاع

(٣) تعطي (دراسة اقتصاديات العالم ١٩٦٧) معدلات النمو السنوية التالية للانتاج الصناعي في الدول النامية : ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ، ٧٪ - ١٩٦٦ ، ٥٪ - ١٩٦٧ ، ٤٪ . ويقصد بالصناعة في هذا المجال الآتي :
ISTC - I (المتدين) ، ISIC ٢ ، ٢ (الصناعة التحويلية) ، ISIC ٥١١ (الكهرباء) ، ISIC ٥١٢ (الغاز) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

جدول رقم ٣ - نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، الأقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٧ (١)
(متوسط التغير السنوي في الأرقام القياسية ما بين التواريخ الموضحة)

العالم (بدون الدول المخططة مركزيا)	دول الدوق الحر في العالم	الدول السامية			الإجمالي	
		أفريقيا (٢) دول أفريقيا الجنوبية	أمريكا اللاتينية	آسيا دون اليابان		
						الناتج المحلي الإجمالي
٥,٢	٥,٣	٣,٤	٤,٨	٤,٢	٤,٦	... ١٩٦٦-١٩٦٣ و ١٩٦٣-١٩٦٠
٣,٠	٣,٠	٥,٠	... ١٩٦٧-١٩٦٦ (٣)
						الإنتاج التحويلي (ISIC ٢-٣) ...
٦,٧	٦,٨	٤,٢	٥,٩	٦,٩	٦,٦	... ١٩٦٦-١٩٦٣ و ١٩٦٣-١٩٦٠
٢,٠	٢,٠	٤,٠	... ١٩٦٧-١٩٦٦ (٣)
						الزراعة (ISIC ١-٠)
١,٩	١,٧	١,٣	٣,٦	١,٣	٢,١	... ١٩٦٦-١٩٦٣ و ١٩٦٣-١٩٦٠
٢,٠	٢,٠	٨,٠	... ١٩٦٧-١٩٦٦ (٣)
						التشييد (ISIC ٤)
٥,١	٥,٠	٣,٧	٤,٧	٧,٨	٦,٠	... ١٩٦٦-١٩٦٣ و ١٩٦٣-١٩٦٠
...	١,٠	... ١٩٦٧-١٩٦٦ (٣)
						النقل والمواصلات (ISIC ٧)
٦,٠	٧,١	٤,٣	٤,٤	٦,٢	٥,٤	... ١٩٦٦-١٩٦٣ و ١٩٦٣-١٩٦٠
...	٠,٠	... ١٩٦٧-١٩٦٦ (٣)

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس الكتاب السنوي لإحصاءات الحسابات القومية ، مسح إحصاء العالم ، وكذلك « مسح الظروف الاقتصادية في أفريقيا » دراسة للجنة الاقتصادية لأفريقيا .

(١) تم احتساب معدل النمو لفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٦ بنفس الطريقة المتبعة في جدول رقم ١ . ويرجع الاختلاف الطفيف في معدل النمو بين هذا الجدول والجدول رقم ١ إلى اختلاف البيانات الأساسية المستخدمة .

(٢) انظر الملاحظ رقم ٣ ، الجدول رقم ١

(٣) أرقام مبدئية ، على أساس نفطية غير شاملة . ويشمل الإنتاج التحويلي التعدين والكهرباء والغاز (ISIC ، ٥١١ - ٥١٢) .

التحويل في الدول النامية انما قد تأثر الى حد واسع بالاداء الاقتصادى المنخفض فى دول السوق الحر خلال عام ١٩٦٧

وتنطوى التوقعات الخاصة بعام ١٩٦٨ على دلائل تحسن بالنمو العالمى ، بما فيه من نمو القطاع التحويلى ، وذلك على أساس الحكم من واقع أية بيانات مؤقتة متاحة (٦) . ويشير التقرير الاقتصادى الدولى عن عام ١٩٦٧ الى أن هذا التحسن ينطبق بصفة خاصة على دول السوق الحر ، فى حين أن « علامات معاودة التحسن كانت أوضح ما تكون فى تلك الدول التى كان تباطؤ النمو عام ١٩٦٧ اسد من غيرها (٧) .

أما فيما يتعلق بالدول المخططة مركزيا ، فيشير التقرير المذكور الى أن معدلات النمو المستهدفة بالنسبة للدخل القومى كانت مقارنة لتلك التى تحققت فعلا ، بالرغم من أن « أغلب الدول سوق زيادة أكبر فى الاساج الزراعى فى ظل الظروف الجوية العادية ، وتباطؤ طفيف فى النمو الصناعى بالمقارنة بعام ١٩٦٧ (٨) » . فاداما تحقق ذلك ، وأخذا فى الحسبان النمو الكبير فى الاساج الزراعى للدول النامية ، فقد يشهد عام ١٩٦٨ فى هذه الدول نموا اقتصاديا أكبر مما تحقق فى عام ١٩٦٧

أما فيما يتعلق بانقطاع التحويلى ، فإن البيانات المبدئية المتاحة عن دول السوق الحر والدول النامية تشير الى حدوث تحسن فى الانتاج التحويلى عام ١٩٦٨ . ويبلغ معدل النمو المقدر للانتاج التحويلى فى الدول النامية ٧٪ / مقارنا بالمعدل المنخفض الذى تحقق عام ١٩٦٧ والذى بلغ ٣٪ . وتبلغ التقديرات المبدئية بالنسبة لآسيا وأمريكا اللاتينية ٦ ، ٧٪ بالزيادة على التوالى ، مقارنة بـ ٣ ، ٤٪ عام ١٩٦٧

وللاسف لا توجد تقديرات مشابهة بالنسبة لأفريقيا . ومن المحتمل أن يزيد الانتاج التحويلى فى دول السوق الحر بنسبة ٥٪ فى عام ١٩٦٨ ، مقارنا بـ ٢٪ فقط عام ١٩٦٧ . ولا توجد تقديرات مبدئية مماثلة عن الدول المخططة مركزيا .

ويلاحظ أن الأقاليم المختلفة ، التى تتكون منها الدول النامية لم تشارك بنسبة متساوية فى معدل النمو السنوى المتوسط للانتاج التحويلى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، والذى بلغ ٦,٢٪ . وقد تباينت المعدلات الاقليمية أيضا فى عام ١٩٦٧ . وهذه المعدلات تتضح من الجدول رقم (١) كذلك تباينت بدرجة كبيرة معدلات النمو السنوية المتوسطة للانتاج التحويلى من دولة نامية الى أخرى خلال الفترة محل الدراسة ، وهو ما يتضح فى الجداول رقم ٤ ، ٥ ، ٦ . فبعض الدول - على سبيل المثال - المكسيك والصين الوطنية وجمهورية كوريا وبناما وتانزانيا وتايلاند ، حققت معدلات

(٦) معدلات نمو الانتاج الصناعى عام ١٩٦٨ الواردة فى هذه الفقرة من تقديرات قائمة على نمو الانتاج التحويلى من يناير حتى يونيو ١٩٦٨ ، بمقارنته بالانتاج التحويلى عن الفترة المماثلة من عام ١٩٦٧

(٧) World Economic Survey, 1967 (U.N. Publication). ص ٢

(٨) انظر المرجع السابق .

نمو أعلى بكثير من المعدلات العالمية أو الإقليمية . ومن بين الثلاث والأربعين دولة النامية الواردة بياناتها في الجدول ٤ ، ٥ ، ٦ ، حققت أربع عشر معدلات نمو متوسطة أقل من المتوسط العام لكل الدول النامية وذلك خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . ومع ذلك فبينما كان أداء القطاع التحويلي في بعض الدول الأصغر على مستوى مرتفع ، إلا أن إنتاجها الإجمالي لم يكن بالضخامة الكافية لكي يؤثر بشكل واضح على معدل النمو المتوسط للقطاعات التحويلية في الدول النامية ككل .

أن النباطو الذي حل بالتنمية الصناعية في الدول النامية الأكبر - وهو ما أشرنا إليه فيما سبق - قد أدى إلى نتيجتين واضحتين . فمن ناحية أدى ذلك إلى تناقص حصة الدول النامية في إجمالي إنتاج العالم التحويلي . ومن ناحية أخرى أدى ذلك أيضا إلى زيادة حصة الدول النامية الأصغر في إجمالي الإنتاج التحويلي للدول النامية مجتمعة .

وهناك عدة أسباب تحول بيننا وبين القول بصفة مؤكدة عما إذا كان هذا التغير في المراكز النسبية للدول النامية سيؤدي إلى حدوث تغيير في هيكل التجارة فيما بين هذه الدول أو بين هذه الدول والدول المتقدمة . وأهم هذه الأسباب أن التنمية الصناعية في الدول النامية مازالت تتم بطريقة متوازنة وليست تكاملية ، وكذلك لأن الدول النامية الأصغر لا تمثل إلا حصة ضئيلة من إجمالي الإنتاج التحويلي للدول النامية ككل .

وقد زاد الإنتاج التحويلي في آسيا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ بمعدل سنوي متوسط قدره ٨٪ . ويعكس معدل النمو المتوسط المرتفع نسبيا (٩) خلال تلك الفترة التنمية الصناعية المواتية في دول مثل الصين الوطنية وجمهورية كوريا وسنغافورة . وكان من الممكن أن يزيد المعدل المتوسط عن ذلك ، لو لم تكن القطاعات التحويلية أقرب إلى الجمود في بعض الدول الأكبر . ومن ناحية أخرى فإن معدلات النمو السنوية خلال تلك الفترة أظهرت زيادة سنوية مستمرة ، دون ذبذبات حادة بين سنة وأخرى وهو ما كان عليه الحال في أمريكا اللاتينية . أما التناقص الحاد في عام ١٩٦٧ فقد يمكن تبريره من ناحية بحالة الركود التي أصابت بعض دول السوق الحر ، ومن ناحية أخرى بتخلف القطاع الزراعي في قليل من الدول الآسيوية . ومع ذلك فإن التقديرات المبدئية تشير إلى وجود علامات للتحسين في عام ١٩٦٨ .

وقد حققت كل من الصين الوطنية وجمهورية كوريا وتايلاند زيادة كبيرة في الإنتاج التحويلي منذ عام ١٩٦٠ (انظر جدول ٤) . وقد حافظت لصين الوطنية على أعلى معدل نمو سنوي (١٧٪) خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . ويبدو أن هذا المعدل المرتفع قد أمكن تحقيقه إلى حد ما عن طريق عوامل خارجية .

(٩) كما هو واضح في الجدول رقم (١) ، كانت معدلات النمو السنوية المتوسطة للإنتاج التحويلي خلال نفس الفترة ٦٢٪ لكل الدول النامية ، ٥٢٪ لأمريكا اللاتينية ، ٦٥٪ لدول السوق الحر .

وتجدر الإشارة الى أن الصين الوطنية قد طورت الصناعات التصديرية مثل الألياف الصناعية والبلاستيك والخشب الرقائقي والأسمنت . وعلى سبيل المثال زادت صادرات الخشب الرقائقي من متوسط شهري قدره ١٨٠٠٠٠٠ دولار عام ١٩٦٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠ دولار عام ١٩٦٦ . ولم تكن صادرات الأسمنت أقل مدعاة للاعجاب منها في الخشب الرقائقي ، فقد زاد المتوسط الشهري من ٨٠٠٠٠ دولار عام ١٩٦٠ الى ٨٤٠٠٠٠٠ دولار عام ١٩٦٦ .

كذلك في جمهورية كوريا نجد أن تطوير الصناعات التصديرية قد سبقت بشكل واضح عملية التصنيع في هذه الدولة ، وهو ما يعكسه معدل النمو السنوي المتوسط للقطاع التحويلي بها والذي بلغ ١٣٪ . وقد زادت صادرات السلع المصنعة من متوسط شهري قدره ٣٤٠٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٦٠ الى ١٢ مليون عام ١٩٦٦ . وتعلل اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى هذه الزيادة الكبيرة باتباع الحكومة الكورية سعر صرف موحد ، والتسهيلات الضريبية والائتمانية .

جدول رقم ٤ - نمو الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاخرى ، الحجم النسبي لاننتاج الصناعة التحويلية والزراعة والناتج المحلي الاجمالي
والانتاج التحويلي للفرد الواحد - آسيا والشرق الاوسط (١) ١٩٦٠ - ١٩٦٦

الناتج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد (بالدولار)		الناتج المحلي الاجمالي ١٩٦٢		متدلات الفرد ١٩٦٠ - ١٩٦٦		
	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	
(٤) ٦٦	(٤) ١١	(٤) ٣٣	(٤) ١٦	(٣) ١٠٩	(٣) ٥٨	(٣) ١١٥	(٢) بورما
(٥) ١٢٠	(٥) ١١	(٥) ٣٧	(٥) ٩	(٣) ١٠٨	(٣) ٦١	(٣) ١٥٥	كوريا (٢)
١٤٠	١٠	٤١	٧	٧٠	٢٦	٧٤	سيلان
٢١٥	٤١	٢٦	١٩	٧٠	٥٥	٧٠	الصين الوطية
٨٤	١٢	٤٨	١٤	٥٥	٢٠	٦٣	الهند
(٢) ٩٠	(٤) ١٠	(٤) ٥٦	(٤) ١١	٠٢	٢٠	٢١	أندونيسيا (٢)
(٥) ٢٤٢	(٥) ٧٠	(٥) ٢٨	(٥) ٢٩	(٧) ٣٠٤	(٧) ٢٩	(٧) ٨٥	ايران
(٥) ٢٨٣	(٥) ٢٥	(٥) ٢١	(٥) ٩	(٨) ١٠٨	(٨) ٥٣	(٨) ٣٧	العراق
١٢٣	٢١	٣٩	١٧	٢٦	٦٠	١٣٨	جمهورية كوريا
٢٨١	٢٨	٢٩	١٠	(٧) ٢٠٢	(٧) ٢٣	(٧) ١١٠	غرب ماليزيا
(٥) ١٠١	(٥) ١١	(٥) ٤٩	(٥) ١١	(٣) ٢١	(٣) ٢٠	(٣) ٨٤	ماليزيا
٢٥٩	٤٩	٣٣	١٩	٢١	٣٦	٦٩	بنغلاديش (٢)
(٤) ١٧٠	(٤) ١٤	(٤) ٣٤	(٤) ٨	(٣) ٢٨	(٣) ٢٣	(٣) ٧٠	موريتانيا
١٤١	١٨	٣٣	١٣	(٧) ٢٠٩	(٧) ٦٦	(٧) ١٠٢	تايلاند (٢)
(٥) ١١٩	(٥) ١٣	(٥) ٢٩	(٤) ١١	جمهورية فيتنام

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، من أساس كتاب الإحصاء السنوي للقطاعات الاقتصادية القومية ، الأمم المتحدة .

(١) الناتج المحلي الاجمالي بحسب التكلفة الثابتة . ١٩٦٣ - ١٩٦٥ .

(٢) الناتج المحلي الاجمالي بحسب التكلفة الثابتة . ١٩٦٥ - ١٩٦٥ .

(٣) معدل النمو للفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ .

(٤) الناتج المحلي الاجمالي بحسب التكلفة الثابتة . ١٩٦٥ - ١٩٦٥ .

(٥) معدل النمو للفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٤ .

(٦) الناتج المحلي الاجمالي بحسب التكلفة الثابتة . ١٩٦٥ - ١٩٦٥ .

(٧) معدل النمو للفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ .

(٨) الناتج القومي المنسق بحسب التكلفة الثابتة . ١٩٦٥ - ١٩٦٥ .

جدول رقم ٥ - نمو الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاخرى ، الحجم النسبي للاتاج التحويلى والزراعة ، ومتوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلى والناتج المحلي الاجمالي أمريكا اللاتينية (١) ١٩٦٠ - ١٩٦٦

البلد	١٩٦٠		١٩٦١		١٩٦٢		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
	الناتج المحلي	الزراعة	الناتج المحلي	الزراعة	الناتج المحلي	الزراعة	
الأرجنتين (١)	١٦٦٤	٢٥٢	١٥	٣٣	١٢	١١	١١٩١
بوليفيا (٢)	١١٠٠	٢٠	٢٤	١٠	٣٦	٣	١٣١٠
بنما (٣)	١٠٠	٢٦	٢٩	١٠	٢٢	٢	١٠٠٠
بيرو (٤)	٤٠٥	٣٦	١١	٢٤	١٢	١١	١٣١٠
كولومبيا	٤٠٠	٢١	٢٩	١٩	٢٢	٣	١٣١٠
كوستاريكا	٣٠٢	٥١	٣	١٥	١٦	١١	١٣١٠
جمهورية الدومينيكان (٥)	٢٤٢	٤١	٢٤	١٦	٢٨	١١	١٣١٠
إكوادور	٢٠٦	٣٥	٣٥	١٧	١٠	١١	١٣١٠
جواتيمالا (٦)	٢٨٤	٤٠	٢٩	١٤	٢٠	١١	١٣١٠
هonduras	٢٩٧	٤١	٢٥	١٦	٢١	١١	١٣١٠

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

ويعتبر تدفق رأس المال الأجنبي والتعاون الفني مع الدول المتقدمة ، وعلى الأخص الولايات المتحدة واليابان - كعوامل أسهمت في التنمية الصناعية بالصين الوطنية وجمهورية كوريا (١) .

وتعتبر تايلاند الدولة الثالثة التي حققت معدل نمو مرتفع في القطاع التحويلي . ويبدو أن هذا القطاع قد حصل على دفعة كبيرة من خلال ازدهار عمليات الإنشاء والتشييد ، والتي شهدتها تايلاند في السنوات الأخيرة بسبب عوامل خارجية . فقد زاد إنتاج الأسمنت على سبيل المثال بنسبة ٢٥٠٪ خلال ثمانية سنوات .

وعلى الجانب الآخر نجد القطاع التحويلي في الهند . فبعد أن ظل يحقق تقدما مستمرا حتى عام ١٩٦٤ ، تباطأ نموه عام ١٩٦٥ ثم وصل إلى أدنى معدل له (٢٥٪) في عام ١٩٦٦ ، ويرجع هذا التراجع البطيء في القطاع التحويلي بالهند إلى ضعف الإنتاج الزراعي في ذلك العام ، والذي سبب نقصا في المدخلات الزراعية ، وكذلك في النقد الأجنبي .

أما في منطقة أمريكا اللاتينية فإن الصورة التي أعدها « اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية » بخصوصها ليست بشديدة الاشراق . فطبقا لتقرير هذه اللجنة ، تشير الاتجاهات الحديثة إلى أن الصناعة هناك تسير بنمط الخطوات التي تحققها التنمية في القطاعات الأخرى ، وذلك بدلا من أن تكون حافزا على النمو في أمريكا اللاتينية (١) . ويوضح الجدول رقم (١) أن معدل النمو السنوي المتوسط للإنتاج التحويلي بلغ في أمريكا اللاتينية خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ٥٢٪ فقط ، وهو معدل يقل بدرجة كبيرة عما حققته آسيا ، ويزيد بالكاد على معدل النمو السنوي المتوسط للنتائج المحلي الإجمالي . وعلاوة على ذلك فقد تميز النمو في القطاع التحويلي بأمريكا اللاتينية بذبذبات أكثر حدة مما كان عليه الحال في آسيا . أما الهبوط الحاد في معدل نمو الإنتاج التحويلي عام ١٩٦٧ فقد كان متمشيا مع الهبوط الذي شهدته كل من آسيا ودول السوق الحر في معدلات النمو ، وقد يكون الهبوط في دول السوق الحر هو التعليل له .

ومع ذلك فلم تكن الذبذبات التي شوهدت في السنوات المبكرة ، انعكاسا لنمط النمو في القطاع لدول السوق الحر ، وهي التي شهدت نمو أكثر استقرارا ، ولكنه انعكاس للذبذبات التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية المختلفة ، وعلى الأخص الدول الأكبر ، مثل الأرجنتين والبرازيل ، وهما الدولتان اللتان تنتجان بمفردهما أكثر من ٦٠٪ من الإنتاج التحويلي في هذه المنطقة . ولم يقتصر الأمر على كون معدل النمو السنوي المتوسط للإنتاج التحويلي في هاتين الدولتين أقل من المتوسط الأفريقي لأمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (انظر الجدول رقم ١ ، ٥) ، بل أن معدل النمو السنوي للإنتاج التحويلي بهما قد أظهر تذبذبا حادا .

وبعد أن شهد القطاع التحويلي في الأرجنتين تناقصا في النمو في عام ١٩٦٣ ، حقق معدلا مرتفعا عام ١٩٦٤ بلغ ١٥٪ ، ثم ١٢٪ في ١٩٦٥ ، وأصبح هذا المعدل في عام ١٩٦٦ هو - ١٤٪ . وبينما غلب الاستقرار على تطور إنتاج المنتجات الغذائية والورق والحجارة والزجاج والفخار ، تميز إنتاج المنتجات المعدنية والعربات والمنسوجات والآلات الكهربائية بالذبذبة .

(١٠) ص ١٢٦ . ECAFE, Economic Survey of Asia & Far East 1966 (U.N. Publication).

(١١) ص ٢٥١ . ECLA, Economic Survey of Latin America, 1967 (U.N. Publication).

أما في البرازيل فقد كان المعدل السنوي لنمو الانتاج التحويلي هو - ٠.٣٪ عام ١٩٦٣ و ٥٪ عام ١٩٦٤ و - ٤.٧٪ عام ١٩٦٥ و ٧.٥٪ عام ١٩٦٦ . وكانت القطاعات التي حققت نموا مستمرا هي الكيماويات والمعدات الكهربائية وموتورات السيارات ، أما القطاعات الأخرى مثل السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، فقد أظهرت تفلبا

وكان المتوسط السنوي لنمو الانتاج التحويلي في شيلي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ أعلى منه في الأرجنتين والبرازيل ، ولكن رغم ذلك لم يميز بوجود تنوع قطاعي عريض .

وعلى العكس من ذلك حققت المكسيك وفنزويلا نموا متواصلا في كل القطاعات . وقد حققت صناعة السلع الانتاجية في المكسيك أكبر زيادة، وتبعتها في ذلك بعض السلع الاستهلاكية التي زاد الطلب عليها بشكل واضح مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . وكان المتوسط السنوي لنمو الانتاج التحويلي في فنزويلا خلال تلك الفترة ٧.٢٪ . وبالرغم من التباطؤ الذي طرأ على تصنيع المنتجات البترولية بسبب انكماش الطلب العالمي ، الا أن الانتاج التحويلي التقليدي ، الى جانب الصناعات الجديدة مثل الزجاج والكيماويات ومحركات السيارات ، قد أعطت الاقتصاد دفعة كبيرة .

ولم تبدأ التنمية الصناعية في أغلب الدول الأفريقية الا خلال الحرب العالمية الثانية ، وكانت موجبة في المرتبة الأولى لتطوير صناعات احلال الواردات . ومع ذلك فقد حققت بعض الدول نموا ظاهرا في الصناعات التصديرية . ويقدر أن الصناعات التحويلية (بما فيها الكهرباء) قد نمت بمعدل سنوي متوسط قدره ٧.٣٪ وذلك خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٠ (١٢) ، ٤.٢٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (١٣) . وقد يمكن ارجاع التناقص فيما بين تلك الفترتين الى عدة عوامل ، أهمها المناخ السياسي ، والتقلبات في عائدات الصادرات وعدم قدرة السوق المحلية على استيعاب منتجات الصناعات الكبيرة .

أما على المستوى الفرع اقليمي فقد بذلت الجهود في شمال أفريقيا نحو تنوع الانتاج التحويلي من السلع الاستهلاكية الى السلع الاستثمارية الثقيلة . وفي نفس الوقت حقق كل من اقليمي شرق وغرب أفريقيا نموا في الانتاج التحويلي أسرع مما حققته باقي الفروع الاقليمية في نفس الفترة . وقد أدى الاحلال الناجح للواردات من المنسوجات والسكر والأسمت والاسمدة ، وكذلك في مجموعة عريضة من السلع الاستهلاكية الأخرى ، الى الاسهام بشكل كبير في زيادة حصة الصناعات التحويلية في هذين الاقليمين الفرعيين . ومع ذلك فتجدر الإشارة الى أن غرب أفريقيا هو أقل المناطق تصنيعا في القارة ، وبالتالي فان معدل النمو الأكثر ارتفاعا في الصناعة التحويلية قد يرجع الى حد ما الى ضآلة الأساس الصناعي للمقارنة في ذلك الاقليم الفرعي .

وكما يتضح من الجدول رقم (٦) فقد حققت كل من الحبشة والسودان وجمهورية تانزانيا المتحدة وزامبيا معدلات نمو مرتفعة في الانتاج التحويلي . ومن ناحية أخرى فقد تباطأ معدل نمو القطاع التحويلي في عدد من الدول الأفريقية الأخرى . وقد عانت بعض تلك

(١٢) ص ٥ United Nations, Industrial Development in Africa (U.N. Publication).

وهذا الرقم كان متوافرا فقط للانتاج التحويلي ISIC ٢ ، ٣) والكهرباء (ISIC 011

ECA, A Survey of Economic Conditions in Africa, 1967. (١٣)

الدول من الضغوط التضخمية المستمرة والطاقت العاطلة ، بينما قاست الأخرى من ارتفاع تكاليف الانتاج مما أدى الى عدم قدرتها على المنافسة سواء في السوق المحلية أو في أسواق التصدير .

وفي نيجيريا واصل الانتاج التحويلي الزيادة بانتظام حتى عام ١٩٦٧ ، عندما تعثر النمو بسبب القلاقل السياسية . وتشير التقارير الى أن الصناعة النيجيرية قد زاد انتاجها بنسبة ٣٠٢٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . وقد زاد بمعدلات سريعة انتاج مواد البناء والأخشاب والأغذية وعدد من الصناعات المحلية الاحلالية وذلك في ظل صور مختلفة من الحماية الحكومية .

أما في كينيا فقد كان المعدل السنوي المتوسط لنمو الانتاج التحويلي ٦٧٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . وتشير التقارير الى أن صناعات النسيج والأخشاب والورق والكيماويات ومنتجات المعادن غير المعدنية قد حققت زيادات كبيرة خلال نفس الفترة .

وقد توسع القطاع التحويلي في الحبشة بمعدل سنوي متوسط قدره ٩٧٪ خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٦ . وفي نفس الوقت يقدر أن انتاج المصانع قد زاد بما يقرب من ١٦٪ سنويا بالأسعار الثابتة بين ١٩٦١ و ١٩٦٥ (١٤) . ونظرا لأن حصة الانتاج التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي كانت ٢٪ فقط في عام ١٩٦٦ ، فقد يمكن أن يفسر معدل النمو المرتفع بضالة القاعدة الصناعية في سنة الأساس ، وان كان ذلك لا ينقص من الجهود التي بذلتها الحكومة الاثيوبية من أجل التنمية الصناعية .

نمو انتاج الصناعة التحويلية بالنسبة للقطاعات الأخرى

لقد أظهر القسم السابق بوضوح أن هناك تباينا واضحا في درجة التصنيع فيما بين الدول النامية المختلفة . وقد نخرج بملاحظتين من دراسة الجداول ٤ ، ٥ ، ٦ :

الملاحظة الأولى :

أن معدلات نمو الانتاج التحويلي قد فاقت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في غالبية الدول خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦

الملاحظة الثانية :

أن معامل الارتباط بين معدلات نمو الانتاج التحويلي والناتج المحلي الاجمالي هو ٠٧٦ ، ومن واقع هاتين الملاحظتين ، قد ننظر الى القطاع التحويلي في الدول النامية ليس فقط على اعتبار أنه قطاع لتكوين الدخول ، بل أيضا على أنه يعمل على دفع عجلة باقي القطاعات الاقتصادية . وفي نفس الوقت فسيظل اسهام هذا القطاع محدودا في العديد من الدول النامية ، التي ينخفض فيها نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي . ويرتبط معدل تطور هذا القطاع ارتباطا وثيقا بالمعدل العام للتنمية الاقتصادية ، وهو ما يعكسه مستوى الناتج المحلي الاجمالي .

جدول رقم ٦ - نمو الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات الأخرى ، والعجم النسبي للإنتاج التحويلي والزراعة ، ومتوسط نصيب الفرد من الإنتاج التحويلي والناتج المحلي الإجمالي - أفريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (١)

الناتج المحلي الإجمالي	الإنتاج المحلي	الزراعة	الإنتاج التحويلي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة	الإنتاج التحويلي	العوامل الأخرى	الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة	الإنتاج التحويلي	العوامل الأخرى	
				١٩٦٦ - ١٩٦٠	١٩٦٦ - ١٩٦٠									
٤٩	٣	٦٤	٧	١٢	١٥	١٣	٢٠	١٣	١٣	١٣	٢٠	١٣	١٣	البحرين
٣١٩	٣٢٠	٣٤٤	٣١٩	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	ساحل العاج
١٠٧	١٢	٤١	١١	١٠	٣٩	٦	٢٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	كينا
٩٠٠	٢٧	٥	٣	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	ليبيا
٤٩	٢	٤٧	٥	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	مالاوي
٢٢٠	٣٣	٢٤	١٥	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	موريشيوس
١٨٠	٣٢٥	٣٢	١٤	٥٠	٣٠	٥٠	٣٥	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	المغرب
١٠١	٣٥	٥٣	٦	٦١	٤٥	٦١	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	٤٥	نيجيريا
١٥٢	٣١	٣١	٦	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	سريالينكا
٢١٩	٣٩	٢٠	١٨	٠٢	٣٧	٦	٣٣	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	جنوب روديسيا
٩١	٣٥	٥٦	٦	١٦	٥٤	١٦	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	السودان
٦٨	٣٣	٥٩	٤	٣٢	٣٩	١١	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	تايوان
٩٨	٦	٥٠	٦	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	تونس
١٩١	٢٧	٢٢	١٤	٣٨	٥٨	٥٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	أوغندا
٨٨	٧	٥٩	٨	١٢	٤١	٧	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	زائير
٢٢٣	١٩	١٠	٨	٤٤	٧٨	٦	٣٦	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	٣٥	

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وعلى أساس كتاب الإحصاء السنوي والقطاعات الإحصائية السنوية الإحصاءات الحياتية ، القومية ، الأمم المتحدة .

(١) الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة الثابتة . ١٩٦٦ - ١٩٦٦ .

(٢) معدل النمو السنوي ١٩٦٠ - ١٩٦٥ .

(٣) معدل النمو السنوي ١٩٦٠ - ١٩٦٢ .

(٤) الناتج الإجمالي بأسعار السوق الثابتة .

(٥) معدل النمو السنوي ١٩٦٥ - ١٩٦٥ .

(٦) معدل النمو السنوي ١٩٦٠ - ١٩٦٢ .

(٧) معدل النمو السنوي ١٩٦٢ - ١٩٦٤ .

(٨) سابقا بالجمانية فقط .

وحتى تتمكن من قياس درجة استجابة الانتاج التحويلي للنتائج المحلى الاجمالي ، فقد تم احتساب مرونة النمو من واقع البيانات الواردة في الجداول ٢ ، ٥ ، ٦ ، ووجد أنها ١٩٤٣ ، وهي قريبة جدا من النتائج التي استخلصت من دراسات أخرى (١٥) .

ومع ذلك فكيما ندرس التنمية الصناعية بشيء من العمق ، يجب أيضا أن ندرس بدقة معدلات النمو في القطاعات الأخرى . وهذه المعدلات يتضمنها الجدول رقم (٣) ، ومنها يتضح أن المعدلات القطاعية للنمو في الدول النامية - فيما عدا تلك الخاصة بالزراعة والتشييد - كانت عموما منخفضة عن تلك التي حققتها دول السوق الحر . ومع ذلك فإن الفارق لا يبدو جوهريا ، اذا ما أخذنا في الاعتبار أن تلك المعدلات هي متوسطات لفترة ست سنوات ، واذا ما أخذنا في الحسبان الأخطاء التي تشوب التقدير الاحصائي لمثل هذه المعدلات العامة .

ولم يشابه نمط النمو القطاعي في الأقاليم المختلفة . ويوضح الجدول رقم (٣) أن التنافر بين معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالي والقطاع التحويلي كان في الدول الآسيوية أكبر منه في دول أمريكا اللاتينية . وقد كان معدل نمو القطاع التحويلي في آسيا مقارنا بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالي أعلى منه في دول أمريكا اللاتينية ، وهو ما يعنى بوضوح أن القطاع التحويلي في الدول الآسيوية قد زاد حصته في الدخل القومي بسرعة تزيد عما كان عليه الحال في دول أمريكا اللاتينية . وقد توسع القطاع التحويلي بالدول الآسيوية بمعدل ١٦٪ مقابل كل ١٪ زيادة في الناتج المحلى الاجمالي ، بينما كان المعدل المناظر في دول أمريكا اللاتينية ١٢٪ . ومن الممكن أن يؤخذ ذلك على أنه انعكاس للوضع الحاضر للتنمية الصناعية في بعض دول أمريكا اللاتينية التي قامت باتباع سياسة احلال الواردات . وفي بعض الدول الأخرى يبدو أنه قد تم الوصول الى حدود مثل هذا الاحلال .

ومن ناحية أخرى كان المعدل السنوي المتوسط لنمو الناتج المحلى الاجمالي في أفريقيا ٣٤٪ فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، بينما كان معدل نمو القطاع التحويلي ٤٢٪ ، وهو ما يمكن أن نستخلص منه أن مرونة نمو القطاع التحويلي في هذا الاقليم كانت في حدود ١٢٪ . وبمقارنة درجة المرونة هذه بتلك التي سبق احتسابها بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية خلال نفس الفترة، فقد يمكن القول بأن القطاعات التحويلية في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية قد استجابت لنمو الدخل بنفس الطريقة .

أما فيما يتعلق بالتنوع في القطاعات الأخرى ، فيتضح من الجدول رقم (٣) أن المعدل السنوي المتوسط لنمو القطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ كان أقل بكثير من معدلات القطاع التحويلي أو الناتج المحلى الاجمالي خلال نفس الفترة ، وذلك سواء في آسيا أو أمريكا اللاتينية ، حيث كانت ١٣٪ و ٣٦٪ على التوالي . وقد حقق قطاع التشييد في الدول الآسيوية معدل نمو سنوي متوسط قدره ٧٨٪ خلال نفس الفترة ، وهو معدل زاد عن معدلات نمو القطاع التحويلي والناتج المحلى الاجمالي وأعلى بدرجة كبيرة من معدل نمو القطاع الزراعي . وقد اختلف الحال فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية ، حيث ان المعدل السنوي المتوسط لنمو قطاع التشييد خلال تلك الفترة ٤٧٪ وهو معدل يقترب كثيرا من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي،

United Nations, The Growth of World Industry, 1938-1961 (International Tables and Analysis) U.N. Publication).

A Study of Industrial Growth (U.N. Publication)

جدول رقم ٧ - هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأقاليم الرئيسية
والقطاعات الاقتصادية الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٦

(النسب الى الناتج المحلي الإجمالي في كل إقليم)

الناتج المحلي الإجمالي	القطاعات الأخرى	الزراعة	الإنتاج التحويلي	
١٠٠	٥٢,٤	٣٠,٣	١٧,٣	الدول الامية
١٠٠	٥٢,٦	٣٥,٦	١١,٨ (١)	أفريقيا (بدون جنوب أفريقيا)
١٠٠	٤٤,٨	٤٠,٤	١٤,٨	آسيا (بدون اليابان)
١٠٠	٥٦,٤	٢٠,١	٢٣,٥	أمريكا اللاتينية
١٠٠	٦١,٦	٥,٨	٣٢,٦	دول السوق الحر
١٠٠	٦٠,١	٩,٨	٣٠,١	مجموع الأقاليم السابقة

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس الكتاب السنوي لإحصاءات الحسابات الوطنية،
الأمم المتحدة ، « مسح الظروف الاقتصادية في أفريقيا ١٩٦٧ » ، دراسة للجنة الاقتصادية لأفريقيا .
(١) تشمل الكهرباء .

ولا يختلف كثيرا عن معدل نمو القطاع التحويلي والزراعي . أما في قطاعي النقل والمواصلات فقد بلغت المعدلات السنوية المتوسطة للنمو خلال نفس الفترة ٦٢٪ ، ٤٤٪ للدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية على الترتيب . وقد كانت الصورة القطاعية في دول السوق الحر خلال نفس الفترة أكثر تناسقا ، وذلك باستثناء القطاع الزراعي الذي حقق معدل نمو متوسط قدره ١٧٪ فقط .

وقد يمكن قياس تأثير القطاع التحويلي على الناتج المحلي الاجمالي عن طريق نسبة اسهام هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . ويوضح الجدول رقم (٧) الوزن النسبي للقطاع التحويلي والقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وهو ما يعكس درجة التصنيع . والواقع ان اشتقاق بين الدول النامية ودول السوق الحرة لا يحتاج الى ترليز أكثر من ذلك . وحتى فيما بين الدول النامية كان الفارق كبيرا بين أمريكا اللاتينية من ناحية وبين آسيا وأفريقيا من ناحية أخرى . وقد بلغ اسهام القطاع التحويلي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٦ ٢٣٥٪ مقابل ١٤٨٪ في آسيا و ١١٨٪ في أفريقيا . ومن ناحية أخرى فقد بلغ اسهام القطاع التحويلي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في دول السوق الحر ٢١٦٪ خلال عام ١٩٦٦ ، وهو ما يوضح الفارق الجوهرى في الهيكل الاقتصادى بين تلك الدول والدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

النمو القطاعى فى الصناعة التحويلية

إذا كان معدل النمو السنوى المتوسط الذى حققته الدول النامية ككل فى الانتاج التحويلي قد بلغ خلال فترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ٦٢٪ ، فإن هذا المعدل لم يتم تحقيقه بدرجة واحدة داخل القطاع التحويلي . ويتضح ذلك من الجداول ٨ الى ١٠ . وإذا نظرنا الى الأمر من زاوية المجموعات المرخصة ، نجد أن الصناعات التحويلية الثقيلة (١٦) فى الدول النامية قد نمت بمعدل سنوى متوسط قدره ٧٥٪ خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٦ ثم انخفض هذا المعدل الى ٣٪ عام ١٩٦٧ ، وهو أقل معدل تحقق منذ عام ١٩٥٣ . وعلى الجانب الآخر نمت الصناعات التحويلية الخفيفة بمعدل سنوى متوسط قدره ٥١٪ فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦ ، ثم حققت أقل معدلاتها - ٣٪ - فى عام ١٩٦٧ . وسنورد فيما يلى مناقشة تفصيلية لهاتين المجموعتين .

الصناعات التحويلية الثقيلة

توسعت الصناعات التحويلية الثقيلة فى الدول النامية خلال الخمسينات بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ١٣١٪ (١٧) . وعلى النقيض من ذلك لم يزد المعدل السنوى المتوسط لنمو هذه الصناعات منذ عام ١٩٦٠ عن ٧٥٪ وهى حقيقة توضح التباطؤ الشديد الذى حل بتمية هذا القطاع فى الدول النامية . وعلى المستوى الاقليمى هبط المعدل السنوى المتوسط لنمو الصناعات التحويلية الثقيلة فى آسيا من ١٩٩٪ خلال الخمسينات الى ٩٩٪ (١٨) خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . وعلى غرار ذلك هبط المعدل السنوى المتوسط لنمو ذلك القطاع فى أمريكا اللاتينية من ١٢١٪ فى الخمسينات الى ٦٤٪ فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . وبالرغم

(١٦) ISIO ٢٧ ، ٢١ - ٢٨

(١٧) صفحات ٢٨ ، ٢٩ ، UNIDO, Industrial Development Survey, Vol. I, (U.N. Publication).

(١٨) المرجع السابق .

من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول انامية لتنمية قطاع الصناعات التحويلية بها ، والذي يعتبره القطاع الدينامي وسط الصناعات التحويلية ، الا أن الأرقام الخاصة بآسيا وأمريكا اللاتينية تبدو وكأنها تشير الى أن هذه الدول قد واجهت صعابا متزايدة في محاولاتها توسيع هذا القطاع . وهناك عوامل مثل نقص رأس المال والعمل الماهر ، والمهارات الادارية والنقد الاجمبي بالإضافة الى صيق السوق المحلية ، هذه العوامل وضعت حدودا أمام امكانيات احلال الواردات ، مما أدى الى تزايد انطافات العاطلة ، وما ينتج عنها من تباطؤ النمو في القطاع . وعلى العكس من ذلك زاد المعدل السنوي المتوسط لنمو الاساج التحويلي التقليل في دول السوق الحر من ارضه % في الخمسينات ، الى ٧٥ % في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، كما تمكنت الدول المخططة مركزيا من احراز على معدل نمو سنوي متوسط يزيد على ١٠ % وذلك خلال الخمسينات وفي الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وعام ١٩٦٧ . ومع ذلك خلال الخمسينات وفي الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وعام ١٩٦٧ . ومع ذلك تشير البيانات المبدئية عن عام ١٩٦٨ الى اتجاه نزول في معدل نمو الصناعات التحويلية المثيلة في كل من الدول النامية (٨ %) ودول السوق الحر (٦ %) .

الورق ومنتجات الورق :

كان قطاع الورق ومسجابه من أسرع القطاعات الصناعية نموا طوال الخمسينات وفي الستينات . وكان نمط النمو في هذا القطاع سببها بنمط النمو في القطاعات التحويلية ككل ، والذي يمثل في نمو أسرع خلال اخصمينات عنه في الستينات ، وذلك في كل من الدول النامية ودول السوق الحر ، ثم في عموط أكثر حدة في معدل النمو خلال الستينات في الدول النامية عنه في دول السوق الحر . وقد بلغ المعدل السنوي المتوسط لنمو الانتاج في هذا القطاع خلال الخمسينات ١٦٢ % بالنسبة للدول النامية و ٧٧ % بالنسبة لدول السوق الحر (١٩) .

وقد تناقص المعدل السنوي المتوسط للنمو في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وذلك في كل من الدول النامية ودول السوق الحر ، ولكن الدول النامية شهدت تناقصا أشد حدة مما كان عليه الحال في دول السوق الحر . وكما هو موضح في الجدول رقم (٩) تراجع معدل النمو في ذلك القطاع في عام ١٩٦٧ في كل من المجموعتين الاقتصاديتين ، وهو ما يعتبر انعكاسا للتباطؤ الذي حل بالصناعات التحويلية في أرجاء العالم خلال العام المذكور . وقد كان هذا المعدل ٢٥ % بالنسبة للدول انامية وكان المعدل المناظر له في دول السوق الحر ٢١ % . وتشير التقديرات الاولية لمعدلات النمو في عام ١٩٦٨ الى حدوث انخفاض في كل من الدول النامية ودول السوق الحر . وتبلغ المعدلات التقديرية ٨٥ % بالنسبة للدول النامية و ٦٧ % بالنسبة لدول السوق الحر .

أما في الدول المخططة مركزيا فقد كان نمط النمو بالنسبة لهذا القطاع في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ جد مختلف . وقد بلغ المعدل السنوي المتوسط لنمو الانتاج في قطاع الورق ومنتجات الورق خلال تلك الفترة ٨ % ، في حين أنه بلغ عام ١٩٦٧ ٨٨ % .

وقد مثل انتاج هذا القطاع حوالي ٢ % من اجمالي الانتاج التحويلي في الدول النامية (انظر الجدول رقم ١٠) . وهذا في حد ذاته قد يوضح النمو السريع لهذا القطاع في تلك الدول . ويتركز استهلاك وانتاج منتجات الورق الى درجة كبيرة في الدول المتقدمة . وقد أنتجت الدول النامية في مجموعها حوالي ٢٠ % من الانتاج العالمي مستبعدا منه انتاج الدول المخططة مركزيا .

جدول رقم ٨ - نمو الصناعة التحويلية الثقيلة والخفيفة ، حسب الأقاليم الرئيسية والجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٨
(متوسط التغير السنوي في الأرقام القياسية)

نسبة التغير بين التواريخ الروضة، ١٩٦٠-١٩٦٣ ١٩٦٣-١٩٦٣	نسبة التغير من السنة السابقة										
	(١) ١٩٦٧	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١			
٧٥	٤	٣	٧	٦	١١	٦	٥	١١	المول الدامية
٩٩	٦	٥	٥	٨	١٠	١٣	١١	٩	آسيا (دون اليابان)
٦٤	٥٠٠	٣	٨	٦	١١	١	٤	١٢	أمريكا اللاتينية
٧٥	٦	٣	٩	٨	٩	٦	٨	٤	دول السوق الحر
٧٥	٦	٣	٨	٨	٩	٦	٨	٤	إجمال الأقاليم السابقة
١٠٩	٥٠٠	١١	١١	١٠	١٠	١١	١٢	١٣	المول المتكاملة مركزيا
٥١	٤	٣	٥	٦	٧	٤	٣	٥	الدول الدامية
٦٧	٥	١	٦	٨	٦	٧	٦	٧	(آسيا (بدون اليابان)
٤٥	٥٠٠	٤	٤	٥	٨	١	١	٥	أمريكا اللاتينية
٤٧	٤	١	٥	٥	٦	٤	٥	٣	دول السوق الحر
٤١	٤	١	٥	٥	٦	٤	٤	٣	إجمال الأقاليم السابقة
٤٥	٥٠٠	٦	٦	٧	٤	٣	٥	٤	الدول المتكاملة مركزيا

المصاحبة التحويلية الثقيلة :

المول الدامية

آسيا (دون اليابان)

أمريكا اللاتينية

دول السوق الحر

إجمال الأقاليم السابقة

المول المتكاملة مركزيا

المصاحبة التحويلية الخفيفة :

الدول الدامية

(آسيا (بدون اليابان)

أمريكا اللاتينية

دول السوق الحر

إجمال الأقاليم السابقة

الدول المتكاملة مركزيا

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، على أساس الكتاب السنوي للاحصاء الأمم المتحدة .
(١) رقم مؤقت ، يناير - يونيو ١٩٦٧ إلى يناير - يونيو ١٩٦٨ .

جدول رقم ٩ - نمو بعض الصناعات التحويلية الثقيلة حسب الاقاليم
الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٨
(متوسط التغير السنوي في الأرقام القياسية بين التواريخ الموضحة)

المنتجات المعدنية ٣٠-٣٥	المعادن الاساسية ٣٤	منتجات المنجميات غير المعدنية ٢٣	الكيمياويات ومنتجات البتروول ٣٢-٣١	منتجات الورق ٣٧	
<u>الدول النامية :</u>					
٨,٣	٨,٧	٥,٩	٦,٧	٨,٧	١٩٦٦-١٩٦٣-١٩٦٣-١٩٦٣
٢,١	١,٩	٧,٢	٤,٧	٢,٥ ١٩٦٦-١٩٦٦
١٣,٠	٧,١	٩,٨	٩,٣	٨,٥ (١) ١٩٦٦-١٩٦٧
<u>آسيا (بدون اليابان) :</u>					
٤,٩	٩,٣	٧,٥	٧,٥	٩,٩	١٩٦٦-١٩٦٣-١٩٦٣-١٩٦٣
٠,٧	٠,٩	٨,٧	٥,٥	٥,٤ ١٩٦٧-١٩٦٦
٦,١	٥,٠	٥,٧	٩,٧	١٢,٠ ١٩٦٨-١٩٦٧
<u>أمريكا اللاتينية :</u>					
١,١	٧,٦	٥,٣	٦,٣	٧,٩	١٩٦٦-١٩٦٣-١٩٦٣-١٩٦٣
...	٢,٣	٧,٣	٤,٢	١,٤ (٢) ١٩٦٧-١٩٦٦
٧,٤	...	١٢,٦ ١٩٦٨-١٩٦٧
<u>دول السوق الحر :</u>					
٢,٢	٦,٩	٦,٣	٩,١	٦,٣	١٩٦٦-١٩٦٣-١٩٦٣-١٩٦٣
٤,٢	٠,٢	١,٣	٦,٨	٢,١ ١٩٦٧-١٩٦٦
٧,٥	٨,٨	٣,٩	٩,١	٥,٦ ١٩٦٨-١٩٦٧
<u>العالم (بدون الدول المخططة مركزيا) :</u>					
٢,٢	٧,٠	٦,٣	٨,٨	٦,٤	١٩٦٦-١٩٦٣-١٩٦٣-١٩٦٣
١١,٣	٠,٣	١,٩	٦,٥	٢,٢ ١٩٦٧-١٩٦٦
١١,٣	٨,٨	٥,١	٩,٢	٥,٦ ١٩٦٧-١٩٦٧
<u>الدول المخططة مركزيا :</u>					
١١,٣	٨,٠	٨,٩	١٣,٠	٧,٠	١٩٦٦-١٩٦٣-١٩٦٣-١٩٦٣
١١,٣	...	٨,١	١٢,٢	٨,٨ ١٩٦٧-١٩٦٦
... ١٩٦٨-١٩٦٧

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس كتاب الإحصاء السنوي والنشرة الشهرية
- يونيو ١٩٦٨ .

(١) أرقام مؤقتة ، يناير - يونيو ١٩٦٧ إلى يناير

(٢)

ويقدر أن دول أمريكا اللاتينية قد اقتصت بمفردها بحوالى ٥٠ الى ٦٠ ٪ من اجمالى انتاج قطاع الورق ومنتجات الورق فى الدول النامية خلال عام ١٩٦٧

ون دور المشككة الرئيسية للدولة النامية - عندما تدرس احتمالات نمو صناعة الورق - حول عوامل تكنولوجية واقتصادية مترابطة . ويتمثل المستلزم الرئيسى فى ضرورة وجود مصادر غابات وكميات كبيرة من الماء العذب . وتفاوت تكلفة انتاج الوحدة حسب طريقة الانتاج المستخدمة ، وحجم الوحدة الانتاجية ، ودرجه تكامل العملية الانتاجية ، وموقع الوحدة الانتاجية بالنسبة للمواد الخام . وسوق حجم العملية الانتاجية على حجم السوق المتاحة . واكفا الوحدات الانتاجية هى الوحدات ذات الحجم الكبير والعمليات الانتاجية المتكاملة ، ولكن هذه تتطلب رؤوس اموال كبيرة واسواق واسعة . وهذه الشروط من النادر توافرها فى الدول النامية ، التى تتميز غالبا بضيق الاسواق . وعلاوة على ذلك فان هذه الدول لا يوجد لديها منافذ سهلة على اسواق التصدير ، حيث ان الدول المتقدمة تقوم بتغطية الجانب الاكبر من الطلب العالمى . ومع ذلك فمن المنتظر ان يودى ارتفاع مستوى الدخل الى زيادة الطلب على منتجات الورق . وطبقا لدراسات منظمة الاغذية والزراعة تبين المرونة الداخلية لمنتجات الورق ٢٥ الى ٣٠ عندما يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل ١٠٠ دولار ، ومن ١٥ الى ٢٥ عندما (٢٠) يكون من ٢٠٠ الى ٤٠٠ دولار . وهذا يعنى أنه كلما زاد الدخل ، زاد الطلب على الورق ومنتجات الورق أسرع من زيادة الدخل بمرتين ونصف المرة الى ثلاث مرات . وعندما يصل متوسط نصيب الفرد الى مستوى ٢٠٠ الى ٤٠٠ دولار ، فان الطلب يتباطئ بعض الشيء ، ولكن المرونة الداخلية ستنظر قدرة نمو قوية بالنسبة للورق ومنتجات الورق .

وتتوافر فى دول أمريكا اللاتينية موارد كبيرة للحصول على الاخشاب الرخيصة وغيرها من المواد مثل مصاصه قصب السكر ، والقش والاعشاب ، والخوص والليف الابيض (السيرال) . ومع ذلك فقد كانت الواردات تمثل عام ١٩٦٦-٢٠ ٪ من استهلاك اللب (٢١) . وليس من المحتمل أن ينخفض معدل الواردات فى المستقبل القريب وذلك للاعتماد المتواصل على الواردات فيما يتعلق بورق طباعة الصحف . وقد يبدو أن التعاون الاقليمى فى انتاج لب الورق وورق الصحف قد يوفر لهذه الصناعة فرصة للنمو الأسرع وكما هو واضح فى الجدول رقم (٩) ، فقد كان نمط نمو قطاع صناعة الورق ومنتجات الورق فى أمريكا اللاتينية متمشيا مع النمط العام للنمو .

وقد كان مستوى انتاج واستهلاك الورق ومنتجات الورق فى الدول الآسيوية منخفضا بالرغم من أن الصين الوطنية وجمهورية كوريا والهند والباكستان كانت قد بدأت فى توسيع هذا القطاع منذ عام ١٩٥٥ . وبالرغم من وجود مساحات شاسعة من الغابات فى هذه المنطقة ، الا أن توزيعها غير متساو فيما بين الدول المختلفة . وغالبا ما تكون الغابات الطبيعية غير متجانسة ، ومن النادر أن تكون مثل هذه الغابات قادرة على توفير مواد أولية ذات نوع موحد بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة . وهذا هو تفسير جزئى للمستوى المنخفض للانتاج فى ذلك الاقليم . وقد قدرت منظمة الاغذية والزراعة أن الاستهلاك الحقيقى فى منطقة الدول التابعة « للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى » قد يزيد بمعدل ٨ ٪ سنويا حتى حلول عام ١٩٧٥ (٢٢) . وبالإضافة الى ذلك فان الاستخدام الأكفأ للمواد الأولية غير الخشبية ، مثل مصاصه القصب والقش ، قد يفتح المجال أمام فرص نمو جديدة لهذه الصناعة فى آسيا .

- (٢٠) FAO, The State of Food and Agriculture, 1962. ص ٦٤
- (٢١) ECLA, Economic Survey of Latin America, 1967 (U.N. Publication). ص ٢٦٧
- (٢٢) FAO, Pulp and Paper Prospects in Asia and the Far East, 1962, vols. I, II (U.N. Publication).

جدول رقم ١٠ - ميكل الصناعة التحويلية حسب الاقاليم الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ١٩٦٧
(النسب الى اجمالي الانتاج التحويلي في كل اقليم رئيسي)

الدول المخططة مركزيا	العالم (بدون الدول المخططة مركزيا)	دول السوق الحرة	مركز الاقليمية	آسيا (بدون اليابان)	الدول النامية	اجمال الانتاج التحويلي	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣-٢ ٣٩ و ٣٠-٢٨ و ٢٦-٢٠	...
٣٤	٣٦	٣٤	٤٩	٥٩	٥٢	...	التليف
٦٦	٦٤	٦٦	٥١	٤١	٤٨	...	التقيل
١٢	١٣	١٢	٢٦	٢١	٢٤	...	الاتية والالكترونيات والحدان
٥	٥	٥	١	١٣	١٠	...	المسوحات
٤	٤	٤	٤	٧	٥	...	الالبس . الاخذية . الاقنعة الجاهزة
٢	٤	٢	٣	٧	٤	...	منتجات الخشب والاثاث
١	٣	٢	٢	١	٢	...	الكيمويات ومنتجات البترول
٩	١٣	١٣	١٧	١٣	١٦	...	منتجات الماكيم غير المعدنية
٧	٤	٤	٥	٤	٥	...	المعادن الاساسية
٨	٨	٨	٨	٦	٧	...	المنتجات المعدنية
٤٠	٣٦	٣٧	١٩	١٧	١٨	...	٣٨-٣٥

المصدر : منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، على اساس النشرة الشهرية الإحصائية للامم المتحدة . والكتاب الإحصائي السنوي / الامم المتحدة .

أما في أفريقيا فإن إنتاج لب الورق ومنتجات الورق منخفض على الرغم من موارد الغابات الضخمة . وقد أنتجت الدول الأفريقية - على سبيل المثال - في ١٩٥٩-١٩٦١ ٣١٠٠٠٠ طن من الورق والورق المقوى سنويا (٢٢) . وقد قدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن الطلب على الورق والورق المقوى قد يزيد في المستقبل مع زيادة الدخول ، وأنه قد يصل إلى ٢٧ مليون طن في عام ١٩٧٥ (٢٤) ويبدو أن هذه الصناعة تقدم فرصة ممتازة للحل محل الواردات . ومع ذلك فيجب أولا أن يؤخذ استخدام رأس المال بدقة وفي ضوء الاستخدامات البديلة ، وثانياً فإنه إذا استقر الرأي على إقامة صناعة للورق ومنتجات الورق ، فيجب البت في أمور مختلفة كاستخدام الأخشاب أو المواد غير الخشبية ، والاعتماد على الغابات الطبيعية أو المزارع .

المنتجات الكيماوية والبترولية :

كان النمو في هذا القطاع أيضا متمشيا مع نمط القطاع التحويلي ككل . وقد بلغت المعدلات المتوسطة السنوية للنمو خلال الخمسينات ١٣.٥٪ بالنسبة للدول النامية و ٩.٢٪ بالنسبة لدول السوق الحر . وقد تراجع معدل النمو في كلتا المنطقتين في الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، ولكن النمو السنوي المتوسط الذي حققته دول السوق (٦.٧٪) ، كما هو موضح في الجدول رقم (٩) . الحر (٩.١٪) كان أعلى مما حققته الدول النامية وفي عام ١٩٦٧ تراجع معدل النمو أيضا في كلتا المنطقتين ، ولكن الانخفاض الكبير قد لوحظ في عام ١٩٦٨ ، وقد تمكنت الدول المخططة مركزيا من الاحتفاظ بمعدل للنمو أعلى كثيرا (١٣٪) طوال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٦ وكذلك (١٢.٢٪) عام ١٩٦٧ ، كما هو موضح في الجدول رقم (٩)

وقد مثل إنتاج هذا القطاع في عام ١٩٦٧ كما يتضح من الجدول رقم (١٠) من إجمالي الإنتاج التحويلي في الدول النامية . ويقدر أن إجمالي إنتاج الدول النامية من المنتجات البترولية والكيماوية كان يمثل تقريبا ١٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي عام ١٩٦٧ ، أما على المستوى الاقليمي فيتضح من الجدول رقم (٩) أن هذا القطاع قد توسع في آسيا بمعدلات نمو أعلى منها في دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ويعطى الجدول رقم (١١) صورة عن معدلات النمو في بعض الدول النامية .

ويعد هذا القطاع موردا رئيسيا للسلع الوسيطة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية ، وكذلك للسلع المخصصة للمستهلك النهائي ، ويعنى هذا أن إنتاج ذلك القطاع غالبا ما يتأثر بالتقلبات التي تتعرض لها القطاعات الأخرى . وتعطى كثير من الدول النامية أولوية خاصة لقطاع الكيماويات وذلك لأسباب عدة : فبعض هذه الدول غني بالمواد الخام ، والبعض الآخر مهتم بتنمية احتلال الواردات ، وفئة ثالثة تهتم بهذه الصناعة نظرا للعائدات المرتفعة التي تدرها الاستثمارات بها . وتختلف المنتجات بشكل واسع من دولة إلى أخرى ، ويتوقف ذلك على مدى توافر وطبيعة المواد الخام وسوق التصريف . ومع ذلك فتتطلب هذه الصناعة معامل على درجة عالية من التنظيم ، وامكانيات بحوث ، وأيد عاملة مدربة للرقابة على الجودة ورأس مال كبير . وكثيرا ما يكون نقل المنتجات الكيماوية باهظ التكاليف وهذه العوامل تقف في طريق تنمية هذا القطاع بالدول الصغيرة

وفي أفريقيا نجد أن دولاً نامية قليلة - مثل الجزائر والمغرب والجمهورية العربية المتحدة - وقد شيدت صناعات كيماوية وصل إنتاجها إلى ٥٨٠ مليون دولار في عام ١٩٦٥ (٢٥) والواقع

(٢٢) UNIDO, Industrial Development in Africa (U.N. Publication). ص ٢١

(٢٤) المرجع السابق ، صفحات ٢٧ ، ٢٨

(٢٥) UNIDO, Sectoral Studies prepared for the Symposium, 1967 : Chemical Industry, annex

جدول رقم ١١ - نمو المنتجات الكيماوية والبتروولية في بعض الدول النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦
(المعدل السنوى المتوسط للنمو)

عدد السمر	الدولة
٤	السفال (١)
٢٥	ج.م.م (٢)
٦	الارجنتين (٢)
١٠	البرازيل (١)
٤	شيل (٣)
٥	كواومبيا
٩	جواتمالا (٢)
٩	المكسيك
١٤	بيرو
١	اوروجواى
٧	فنزويلا
٨	سبلان (١)
٢٣	الصين الوطنية
١١	الهند
٢٠	جمهورية كوريا
٦	الفيليبين (١)

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس كتاب الاحصاء السنوى للأمم المتحدة .

(١) الكيماويات فقط .

(٢) ١٩٦٧ - ١٩٦٠

(٣) ١٩٦٧ - ١٩٦٠

أن أفريقيا غنية بالمواد الخام والوقود الذي تتطلبه تنمية الصناعة الكيماوية - مثل الفحم والزيوت والكبريت والأملاح والبتروول ٠٠٠ الخ . كذلك فإن امكانيات تطوير الطاقة الكهربائية - وهي التي تعتبر ركنا هاما في الصناعة الكيماوية - تعتبر كبيرة في أفريقيا .

ويقدر اجمالي انتاج الصناعات الكيماوية في دول أمريكا اللاتينية بحوالي ٣٣٦ مليار دولار في عام ١٩٦٥ ، خص البرازيل منها ٣٥٪ ، والمكسيك ٢٨٪ والأرجنتين ١٦٪ . وتقوم الدول الأخرى بتوسيع صناعات الكيماويات ، واستحدثت خطوط انتاج جديدة (٢٧) .

أما في آسيا فقد قدر اجمالي انتاج الصناعات الكيماوية في عام ١٩٦٥ بحوالي ٢ مليار دولار ، كان نصيب الهند منها ما يزيد قليلا عن ٥٠٪ ، والصين الوطنية ١٠٪ ، والفيليبين ٩٪ وتشير هذه الأرقام أيضا الى أن الصين الوطنية والهند وجمهورية كوريا والباكستان والفيليبين قد حققت تقدما في انتاج الأسمدة وبعض الكيماويات الأساسية . وفيما يتعلق بالبتروول فقد زادت دول وسط شرق آسيا وجنوب شرق آسيا من انتاجها ومع ذلك فقد كانت أغلب دول هذه المناطق مستوردة للمنتجات البترولية (٢٨) .

منتجات الناجم غير المعدنية :

كان نمط الانتاج في هذا القطاع مختلفا اختلافا بسيطا عن النمط العام للصناعات التحويلية ككل . وكما كان الحال في القطاعات الأخرى ، كانت معدلات النمو السنوية المتوسطة التي حققتها الدول النامية في هذا القطاع أعلى في الخمسينات عنها في الستينات ، وأعلى أيضا مما حققته دول السوق الحر ، ولكن معدل النمو السنوي المتوسط في دول السوق الحر زاد في الستينات . وفي عام ١٩٦٧ حقق هذا القطاع معدل نمو مرتفع (٧٢٪) بالمقارنة بالمعدل السنوي المتوسط الذي تحقق في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ الذي بلغ ٥٩٪ ، كما هو واضح في الجدول رقم (٩) . وعلى النقيض من ذلك تراجع معدل النمو في دول السوق الحر ليصل الى ١٣٪ فقط عام ١٩٦٧ . وقد تمكنت الدول المخططة مركزيا من الاحتفاظ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٨٩٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، وهو ما يزيد عما حققته دول السوق الحر والدول النامية . كذلك تمكنت تلك الدول من الاحتفاظ بمعدل نمو مستقر في عام ١٩٦٧ حيث بلغ ٨١٪ .

ويغطي انتاج هذا القطاع مجموعة عريضة من المنتجات المصنوعة من الطمفل والزجاج والأحجار . وتؤدي بعض أنشطة هذا القطاع في نطاق المشروعات صغيرة الحجم جدا ، مثل انتاج مواد البناء الموردة محليا ، وهو ما يبعد كل البعد عن الصورة المعتادة للصناعة التحويلية الثقيلة . وتقدر مرونة النمو في هذا القطاع ب ١٦ ، وهو ما يقل قليلا عن مرونة النمو في القطاع التحويلي ككل (٢٩) . ومع ذلك فيبدو أن هذا القطاع يوفر فرصة رائعة للتنمية على أساس احلال الواردات ، حيث ان استيراد مواد التشييد غالبا ما يكون باهظ التكاليف وهو ما يرجع الى ارتفاع تكلفة النقل .

(٢٦) صفحات ٨٠ الى ٨٤ UNIDO, Industrial Development in Africa (United Nations Publication).

(٢٧) ص ٢٦٣ ECLA, Economic Survey of Latin America, 1967 (United Nations Publication).

(٢٨) انظر المرجع تحت (٢٥) .

(٢٩) ص ٧ United Nations, A Study of Industrial Growth (United Nations Publication).

ويعتبر الأسمنت احدى المنتجات الرئيسية في هذا القطاع . وتتوافر المواد الأولية اللازمة له في كل مكان ، كما أن انتاج الأسمنت لا يتطلب معدات فيه معقدة . ومن ناحية الطلب ، نجد أن الدول النامية تضمن بطريقة ثابتة في خططها للتنمية الاقتصادية عددا كبيرا من برامج التشييد، وهو ما يؤدي الى استقرار الطلب على الأسمنت وال تشجيع الواضح لتنمية هذه الصناعة .

الجدول رقم (١٢) انتاج الأسمنت ومعدلات نموه في الدول النامية المختلفة . وبالرغم من أن معدل نمو الانتاج من الأسمنت كان ضخما في بعض الدول الأفريقية خلال ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ فان الانتاج الفعلي - فيما عدا ج . م . ع - مازال منخفضا . وفي آسيا قامت كل من الصين الوطنية والهند والباكستان باقامة الطاقات الانتاجية للأسمنت خلال الخمسينات ، كما أن أغلب الدول الآسيوية اقامت طاقات انتاج كبيرة بعد عام ١٩٦٠ . وبالرغم أن المعدلات العامة لنمو انتاج الأسمنت في دول أمريكا اللاتينية كانت أقل منها في الدول الآسيوية ، فان الانتاج في الأرجنتين وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا حتى في عام ١٩٦٠ كان أكبر بكثير من الانتاج في أية دولة آسيوية فيما عدا الهند .

المعادن الأساسية :

سار النمو في قطاع المعادن الأساسية في الدول النامية على نمط مشابه له في القطاعات الأخرى ، أي بمعدل سنوي متوسط في الخمسينات (٩٤٪) أعلى منه في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (٧٨٪) تلاه انخفاض حاد في عام ١٩٦٧ حين لم يزد معدل النمو ١٩٪ ، ومع ذلك فتشير التقديرات الأولية الخاصة بعام ١٩٦٨ الى حدوث تحسن واضح في الانتاج والى معدل للنمو خلال تلك السنة يبلغ ٧٨٪ ، وعلى النقيض من ذلك حققت دول السوق الحر معدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (٦٩٪) أعلى مما تحقق في خلال الخمسينات (٣٨٪) .

وكما كان الحال في الدول النامية ، فقد حققت دول السوق الحر انخفاضا في معدل النمو عام ١٩٦٧ ثم زيادة في عام ١٩٦٨ ، وكانت هذه المعدلات ٠٢٪ ، ٨٨٪ عن عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ على الترتيب . وقد تمكنت الدول المخططة مركزيا من الاحتفاظ بمعدل نمو مستقر الى حد كبير خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ . ولا توجد بيانات دقيقة عن حصة انتاج هذا القطاع على عكس الحال بالنسبة للدول النامية ودول السوق الحر . واذا أخذنا أرقام الانتاج لأهم المنتجات في هذا القطاع ، فقد يمكن تقدير اسهام الدول النامية بحوالي ٧ الى ٩٪ من اجمالي انتاج العالم ، مستبعدا منه الدول المخططة مركزيا ، ولما كان هناك فارق طفيف في معدلات النمو بين دول السوق الحر والدول النامية ، كذلك ليس من المتوقع أن تتغير حصة الدول النامية في المستقبل القريب ، ومن ثم سظل الى حد كبير معتمدة على دول السوق الحر في الحصول على احتياجاتها من المعادن الأساسية .

وكما هو واضح في الفقرة السابقة ، فقد حقق هذا القطاع معدل نمو مرتفع في الخمسينات ومعدلا مرتفعا بعض الشيء في الستينات ، وذلك في كل من الدول النامية ودول السوق الحر . وكانت مرونة الانتاج في هذا القطاع بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي هي ١٩٩٩ (٢٠) ، وهو ما يشير الى وجود امكانية نمو كبيرة في الدول النامية بالنسبة لهذا القطاع . ومع ذلك فان تطور هذا القطاع أميل الى مواجهة مصاعب متزايدة ، وينطلب وجود خطط على درجة جيدة من التنسيق . ويأتي الطلب على المعادن الأساسية في الدول الصناعية أساسا من جانب صناعات تشغيل المعادن ، ولكن تطور مثل هذه الصناعات يتميز بالتعثر في الدول النامية . وبدون توافر طلب مناسب من جانب الصناعات المستخدمة للصلب يكون المجال الرئيسي لتصرف منتجات الصلب هو عمليات التشييد والبناء ، وذلك بالنسبة لتلك الأصناف مثل القطاعات

جدول رقم ١٢ - انتاج الاسمنت في بعض الدول النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧

معدل النمو السنوي متوسط (نسب مئوية)	الانتاج عام ١٩٦٧ بالآلاف طن	
(١) ١٧	(٢) ١٠٠	الهند
٦	٥٠٢	كوبا
٦	٨٦٩	المغرب
(١) ٩	(٢) ١٠٠٢	نيجيريا
(١) ٢	١٩٤	السعال
٥	٦٨٨	سوربا
١٠	١٤٠	أوغندا
(١) ٤	٢٩١٦	جمهورية مصر
١٠	٢٤٦	زامبيا
(١) ١٨	(٢) ١٢٠	بورما
١٢	١٨٩	سيلان
١٧	٣٤٩٢	الصين الوطنية
٥	١١٣٠٤	الهند
١٥	(٢) ٣٧٥	الأردن
٢٨	٢٤٣٦	جمهورية كوريا
٣	(٢) ١٠١٦	لبنان
١٦	٧٨٤	ماليزيا
٩	٢٠٤٠	باكستان
١١	١٦٧٠	الفلبين
١٩	١٧٣٦	نابلاندا
٥	٣٥٥٢	الأرجنتين
٦	١٢٣٦	شيلي
٦	٢١١٢	كولومبيا
(١) ٩	(٢) ٢٧٨	جمهورية الدومينيكان
(١) ١٠	(٢) ٣٤٢	أكوادور
٨	١٤٩	اسلفادور
٨	٢٠٥	جواتيمالا
١٤	(٢) ٩٥	هندوراس
٩	٥٥٩٢	المكسيك
١١	١١١٠	بيرو
٨	١٦٠	بورتوريكو
٦	٢٢٨٠	كوزويلا

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس كتاب الإحصاء السنوي والشرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .

النقية والخفيفة ، والرقائق المجلفنة والمواسير والتركيبات . ولذلك فإن التوسع في انتاج المعادن الأساسية سيكون محدودا ، الا اذا أمكن ايجاد أسواق واسعة للتصدير ، وهذا شيء لا يمكن توقعه نظرا لوجود طاقات فائضة في الدول الصناعية ، وذلك فيما يتعلق ببعض المعادن الأساسية مثل الصلب .

وتتطلب طرق انتاج الصلب حجم الانتاج الكبير وذلك لامكان الوصول الى الكفاية القصوى . وادا ما أخذنا في اعتبارنا الطلب الداخلي في الدول النامية المختلفة ، فإن هذا العامل يقف عقبة أمام أغلب مصانع الصلب التي أنشئت حديثا في تلك الدول . ويوضح الجدول رقم (١٣) معدلات نمو انتاج الصلب الخام بالنسبة لبعض الدول النامية المختارة . وتتمثل المشكلة الرئيسية في أمريكا اللاتينية ، بالإضافة الى ضيق السوق المحلية ، في توزيع المواد الخام . ويوجد جانب كبير من خام الحديد في العالم ، في هذه المنطقة ، وعلى الأخص في البرازيل وفنزويلا ، ولكن فيما عدا المكسيك فإنه يندر في دول أمريكا اللاتينية وجود فحم على درجة من الجودة التي تتطلبها مصانع الكوك . ومع أنه يوجد في الأرجنتين ما يقدر بحوالي ٨٠٠ مليون طن من خام الحديد ، الا أن جانبها كبيرا منها يوجد في أماكن قاسية تصعب فيها عملية الاستغلال . وبالرغم من هذه العقبات فقد كان الصلب واحدة من أسرع الصناعات نموا في أمريكا اللاتينية ، كما هو موضح في الجدول رقم (١٣) .

والمواقع أن نمط النمو في صناعة الصلب في بعض دول أمريكا اللاتينية ليستحق الإشارة . فقد تم انشاء طاقات انتاجية لدرفلة الصلب بمعدل أسرع بكثير من انشاء طاقات انتاج الحديد الخام ، وقد أدى هذا الى وجود طاقات فائضة كبيرة في الصلب . وقد بدأت الأرجنتين وكولومبيا وفنزويلا ودول أمريكا الوسطى انتاج منتجات الصلب النهائية دون أن يكون لديها طاقات محلية لانتاج الحديد الخام . وما زالت دول أمريكا الوسطى تنتج الصلب دون طاقات انتاجية للحديد الخام .

وفي آسيا نجد أن الهند هي الدولة الوحيدة التي تنتج الصلب الخام على نطاق واسع . وقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط بها ٧٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، ومع ذلك فتوجد طاقات انتاجية للصلب الخام على نطاق صغير في بورما والصين الوطنية وجمهورية كوريا والباكستان والفلبين وتايلاند . وفيما عدا الهند ، فإن العقبة الرئيسية التي تواجه تنمية صناعة الصلب الخام في المنطقة هي صغر حجم السوق المحلية ، وهو ما يرجع الى نقص الصناعات المستخدمة للصلب .

وما زال انتاج الصلب في أفريقيا في مرحلة التكوين ، فيما عدا ج . م . ع التي حققت تقدما في هذه الصناعة . وتوجد مصانع صلب صغيرة تنتج في تونس ونيجيريا وغانا وأوغندا والحبيشة . وكما هو الحال في المناطق النامية الأخرى ، فإن صغر الأسواق المحلية وعدم وجود صناعات مستخدمة للصلب ، بالإضافة الى وجود المواد الخام في أماكن نائية ، وصعوبة نقل هذه المواد الخام ، كل ذلك يعرقل نمو صناعات الحديد والصلب في أغلب الدول النامية بأفريقيا .

المنتجات المعدنية :

سار قطاع المنتجات المعدنية على نمط نمو يختلف بعض الشيء عن ذلك الخاص بالقطاع التحويلي ككل . وقد كان معدل النمو السنوي المتوسط للقطاع خلال الخمسينات ١٥٦٪ بالنسبة لدول السوق الحر (٣١) . وفيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٦ بلغ معدل النمو السنوي المتوسط

جدول رقم ١٣ - انتاج الصلب الخام في بعض الدول النامية ١٩٦٠ - ١٩٦٧

الأرباح عام ١٩٦٧ (بالآلاف طن)	معدل النمو السنوي المتوسط (نسب مئوية)	
(٢) ١٣٠	(١) ٧	جنوب روديسيا
(٤) ١٧٩	(٣) ٦	ج ٠ م ٠ ح
٤٤٤	١٢	الصين الوطنية
٦٣٨٤	١٠	الهند
٣٢٠	٣٠	جمهورية كوبا
(٤) ١٣	(٣) ٢	باكستان
٦	٣-	تايلاند
١٣٢٠	٢٥	الارجنتين
٣٦٧٢	١٠	البرازيل
٥٩٦	٥	شيلي
٢٠٨	٤	كولومبيا
٣٠٦٠	١١	المكسيك
(٣) ٨٠	(١) ٥	بيرو
(٢) ٥٣٧	(١) ٥٠	فنزويلا

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أساس كتاب الإحصاء السنوي والنشرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .

١٩٦٦ (٢)

١٩٦٦ - ١٩٦٠ (١)

١٩٦٥ (٤)

١٩٦٥ - ١٩٦٠ (٣)

بالنسبة للدول النامية ٨٣٪ وهو ما يمثل انخفاضا ملحوظا عن المعدل المتوسط خلال الخمسينات
أما بالنسبة لدول السوق الحر فقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط ٧٤٪ خلال نفس الفترة
مقابل ٤٢٪ خلال الخمسينات . وقد كان نمطا النمو هذا مختلفا عن ذلك الخاص بالقطاع
التحويلي في الدول المتقدمة . وقد شهدت كل من الدول النامية ودول السوق الحر خلال عام ١٩٦٧
انخفاضا حادا في معدلات نمو هذا القطاع ، حيث بلغت ٢٢٪ بالنسبة للأخيرة ، ٢٢٪ بالنسبة
للأولى . وعلى النقيض من ذلك احتفظت الدول المخططة مركزيا بنمو مستقر بلغ معدله ١١٣٪
خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧

ويظهر الجدول رقم (١٠) أن الحصة النسبية لهذا القطاع في اجمالي الانتاج التحويلي للدول
النامية تبلغ ١٨٪ وعمى تضعه بذلك في المركز الثاني في الأهمية بعد قطاع الأغذية والمشروبات
والدخان . وبينما يوضح ذلك أهمية قطاع المنتجات المعدنية بين الصناعات التحويلية في الدول
النامية ، إلا أن حصة هذه الدول في الانتاج العالمي - دون احتساب الدول المخططة مركزيا -
كانت أقل من ٦٪ عام ١٩٦٧ ، وتشير التقديرات الى أن واردات الدول النامية من المنتجات
المعدنية كانت تمثل في عام ١٩٦٤ ما يزيد على ٧٠٪ من اجمالي استهلاك مثل هذه المنتجات في
أفريقيا ، و ٢٨٪ في آسيا ، و ٢١٪ في دول أمريكا اللاتينية (٣٢) . وفي نفس الوقت يتمثل
انتاج هذا القطاع في أغلب الدول النامية في بعض الأنشطة التحويلية مثل اصلاح وصيانة
الآلات ومعدات النقل ، انتاج الأوعية المعدنية والأدوات ، وتجميع المعدات الكهربائية ومعدات
النقل . وقد تم انتاج آلات متقدمة في بعض الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل والهند والمكسيك .
وهناك فرصة رائعة أمام تطوير صناعة احلالية في هذا القطاع ، وهو ما يرجع الى مرونة النمو
العالية والتي تقدر ب ١٩٨ بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وكذلك الى
الأسواق الواسعة لاستيراد المنتجات المعدنية . ومع ذلك فلا شك أن التنوع الكبير في منتجات هذا
القطاع والأسواق التي يتطلبها كل منها ، بالإضافة الى الحاجة الى أيدي عاملة ماهرة ، كل ذلك يمثل
المصاعب التي تواجه هذا القطاع .

الصناعات التحويلية الخفيفة (٣٣)

زاد انتاج الصناعات التحويلية الخفيفة في الدول النامية بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ
٨٪ في الخمسينات ثم تباطأ هذا المعدل ليصل الى ٥٪ في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . وبينما كان
٧٪ عام ١٩٦٤ هبط الى ٦٪ عام ١٩٦٥ ، ٥٪ عام ١٩٦٦ ثم ٣٪ عام ١٩٦٧ . وفي نفس الوقت بلغ
معدل النمو السنوي لانتاج هذا القطاع في دول السوق الحر ٥٨٪ في الخمسينات و ٤٧٪ في
الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ .

وفي عام ١٩٦٨ ارتفع معدل النمو الى ٤٪ ، وهو ما لا يعتبر ارتفاعا حادا ، كالذي شوهد
بالنسبة للصناعات التحويلية الثقيلة . وحققت الدول المخططة مركزيا معدل نمو سنوي متوسط
في قطاع الانتاج التحويلي الخفيف بلغ ٤٥٪ في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، وهو ما يقل بدرجة
واضحة عن المعدل السنوي المتوسط الذي حققته الصناعات التحويلية الثقيلة خلال نفس الفترة
والبالغ ١٠٧٪ . وقد اسهمت الصناعات التحويلية الخفيفة بنسبة ٥٢٪ من اجمالي الانتاج
التحويلي في الدول النامية عام ١٩٦٧ ، مقابل ٢٤٪ في دول السوق الحر والدول المخططة
مركزيا .

(٣٢) دراسات قطاعية أعدت لمؤتمر ١٩٦٧ UNIDO, Engineering Industries.

(٣٣) ISTG ٢٠ - ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٢٩

جدول رقم ١٤ - نمو بعض الصناعات التحويلية الخفيفة حسب الاقاليم
الرئيسية والمجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٨
(متوسط التغير السنوي في الأرقام القياسية بين التواريخ الموضحة)

المنتجات الخشبية والأثاث ٢٦-٢٥	الملابس والأحذية والأقنعة الجاهزة ٢٤	المسوجات ٢٣	الأغذية والمشروبات والتدخين ٢٢-٢٠	
الدول النامية :				
٧,٤	٦,٥	٣,٩	٤,٥	١٩٦٦ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٠
٧,٢	٥,٩	٣,٨	٥,٩	١٩٦٧ - ١٩٦٦
...	...	٥,٣	٣,٦	١٩٦٨ - ١٩٦٧ (١)
آسيا (بدون اليابان)				
٩,٦	٩,٤	٤,٧	٥,٨	١٩٦٦ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٠
١٢,٥	٨,٨	٥,٣	٦,٩	١٩٦٧ - ١٩٦٦
...	...	١٠,٠	٢,١	١٩٦٨ - ١٩٦٧ (١)
أمريكا اللاتينية :				
٣,٩	٤,٤	٢,٩	٤,١	١٩٦٦ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٠
٢,٧	٤,٠	٣,١	٤,٧	١٩٦٧ - ١٩٦٦
...	١٩٦٨ - ١٩٦٧ (١)
دول السوق الحر				
٥,٠	٤,٣	٤,٠	٣,٩	١٩٦٦ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٠
١,١٠	٢,٣	١,٨	٢,٨	١٩٦٧ - ١٩٦٦
٥,٨	٢,٧	٦,٣	٢,٢	١٩٦٨ - ١٩٦٧ (١)
العالم (بدون الدول المخططة مركزيا) :				
٥,٢	٤,٥	٤,٠	٤,٠	١٩٦٦ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٠
٠,٤	١,٥	...	٢,٥	١٩٦٧ - ١٩٦٦
٦,١	٢,٢	٦,٣	٢,٢	١٩٦٨ - ١٩٦٧ (١)
الدول المخططة مركزيا :				
٦,١	٣,٥	٤,٣	٦,١	١٩٦٦ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٠
٦,٣	١,١	٨,٤	٦,٤	١٩٦٧ - ١٩٦٦
...	—	١٩٦٨ - ١٩٦٧ (١)

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وعلى أساس كتاب الإحصاء السنوي والنشرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .

(١) أرقام مؤقتة ، يناير - يونيو ١٩٦٧ إلى يناير - يونيو ١٩٦٨ .

الأغذية والمشروبات والدخان :

يعتبر قطاع الاعذية والمشروبات والدخان في الدول النامية أكبر مساهم في تحقيق القيمة المضافة في كافة القطاعات التحويلية . وفي عام ١٩٦٧ مثل هذا القطاع ٢٤ ٪ من اجمالي الانتاج التحويلي ، كما يتضح من الجدول رقم (١٠) . وقد كانت النسبة ١٢ ٪ في دول السوق الحر و ١٦ ٪ في الدول المخططة مركزيا . وبالرغم من هذه النسب تقل عما هي عليه في الدول النامية ، الا ان هذا القطاع كان يحتل المركز الثالث في الصحامة في دول السوق الحر ، والمركز الثاني في الدول المخططة مركزيا .

وقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط في هذا القطاع بالدول النامية ٨ ٪ خلال الخمسينات (٣٤) وانخفض الى ٤ر٥ ٪ في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، ثم انخفض المعدل انخفاضا حادا عام ١٩٦٧ ليصل الى ٠ر٩ ٪ . وهذه التغيرات في معدلات النمو تتفق مع نمط النمو العام في القطاع التحويلي . وعلى اسفيس من ذلك فان معدل النمو السنوي المتوسط في دول السوق الحر لم يختلف اختلافا كبيرا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (٣٩ر ٪) عما كان عليه خلال الخمسينات (٤ ٪) . وقد هبط معدل النمو عام ١٩٦٧ الى ٢ر٨ ٪ . وقد تكون معدلات النمو هذه دليلا على ان الطلب على الغذاء في دول السوق الحر غير مرن دحليا . وفي نفس الوقت حافظت الدول المخططة مركزيا على معدل نمو سنوي متوسط متميز بالثبات بلغ ٦ر٦ ٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، ٦ر٤ ٪ عام ١٩٦٧

وتقدر مرونة النمو في هذا القطاع بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب ١ر٠٧ ٪ (٣٥) ومع ذلك فهذه المرونة قد تكون مرتفعة عند فئات الدخول المنخفضة . وهذا قد يفسر ، لمادا تزيد معدلات النمو في هذا القطاع على معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في كثير من الدول النامية . واذا ما صح هذا الافتراض ، فان هذا القطاع قد يوفر فرصا اوسع للتنمية في الدول النامية . وفي المراحل الاولى قد تنصر عملية معاملة الاغذية على تجهيز الاطعمة الضرورية للاستهلاك المحلي . ومع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل ، يزيد استهلاك الاغذية المعاملة والاغذية الاعلى ثمنا . وفي نفس الوقت تتوسع صناعة معاملة الاغذية وتحتل مكانا هاما في الصناعات التحويلية الحديثة . وبينما كانت معاملة الاغذية تتم فيما مضى في نطاق المنازل والأكواخ ، دخلت هذه الصناعة حاليا ميدان الانتاج الكبير ، كما هو الحال بالنسبة لمعلبات الصويا والسمك في الصين الوطنية والفيليبين . ويعتبر التحضر السريع عاملا آخر في دفع تنمية معاملة الاغذية . وقد يتطلب الأمر في هذه الأحوال نظاما اقفي التكامل ، يمتد من الحصاد والنقل والتخزين الى التسويق والتوزيع . سيتطلب هذا استثمارات كبيرة . ومن ناحية أخرى فان مثل هذا النمط من التنمية قد يسدومعززا لنمو امكانيات قطاع معاملة الاغذية في كثير من الدول النامية (٣٦) .

ويبين الجدول رقم (١٥) معدلات نمو قطاع الاغذية والمشروبات والدخان في بعض الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٧ . ويظهر الجدول بوضوح ان معدل نمو هذا القطاع كان في كثير من الدول اعلى من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . وتشير الدلائل

(٣٤) صفحات ٢٨ ، ٢٩ UNIDO, Industrial Development Survey, Vol. I (United Nations Publication).

(٣٥) قدرت مرونة النمو باستخدام متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الى هذا القطاع عام ١٩٦٢ ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في خمسين دولة .

(٣٦) دراسة طعامية اعدتها منظمة الاغذية والزراعة للمؤتمر عام ١٩٦٧ UNIDO, Food and Food Products Industries.

جدول رقم ١٥ - نمو الأغذية والمشروبات والدخان حسب بعض الدول ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(متوسط التغير السنوي في الأرقام القياسية)

معدل النمو	
٣ر٤	كندا (١٠)
٣ر٨	المغرب (١)
٢ر١	جنوب روديسيا (٢)
٢ر٣	السنغال (٣)
٦ر٢	تونس (١)
٥ر٢	ج . م . غ (١) (٤)
١٢ر٧	زامبيا (٥)
٢ر٠	الأرجنتين (٢)
٣ر٣	البرازيل (١)
٤ر٩	شيلي
٥ر٥	كواومبي (٢)
٧ر٢	السلفادور (١)
١ر٠	جواتيمالا
٧ر٠	المكسيك
٧ر٥	نيكاراجوا (٢)
٨ر٣	بناما
٦ر٧	بيرو (١)
١ر٧	أوروغواي (١)
٥ر٨	فنزويلا
٤ر١	سيلان (١)
٣ر٧	الهند (١)
٩ر٣	جمهورية كوريا
٦ر٤	العليين
٧ر٣	سوريا (٢)

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس كتاب الإحصاء السنوي للأمم المتحدة .

(٢) ١٩٦٠ - ١٩٦٥ .

(١) ١٩٦٠ - ١٩٦٦ .

(٤) الغذاء فقط .

(٣) تشمل الكبريت

(٥) ١٩٦٦ - ١٩٦٧ .

ايضا الى عدم وجود ارتباط وثيق بين معدل نمو هذا القطاع ومستوى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . وقد يرجع هذا الى عديد من الاسباب ، مثل اختلاف مستويات النمو في صناعة معاملة الاعدية واختلاف احجام الانتاج المحلي .

المنسوجات :

تعتبر صناعة المنسوجات واحدة من أكثر الصناعات انتشارا في الدول النامية ، وقد مثل انتاجها عام ١٩٦٧ - ١٠٪ من اجمالي الانتاج التحويلي في تلك الدول ، تتوافر الأسواق المحلية لمنتجات هذه الصناعة ، كما انها توفر فرص تشغيل لاعداد كبيرة من العمال غير المهرة . وقد زاد انتاج هذا القطاع في الدول النامية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٨ر٣٪ في الخمسينات (٣٧) ثم تباطأ هذا المعدل الى ٣ر٩٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ كما هو موضح في الجدول رقم (١٤) ويتمشى هذا مع نمط النمو العام للقطاع التحويلي ككل . ومن ناحية أخرى كان معدل النمو السنوي المتوسط لانتاج المنسوجات في دول السوق الحر ٤٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، وهو ما يزيد على معدل النمو السنوي المتوسط الذي كان قد تحقق خلال الخمسينات والذي بلغ ٢ر٨٪ (٣٨) . ويختلف ذلك عن نمط النمو في القطاعات التحويلية الأخرى . ومع ذلك فقد تناقص معدل النمو عام ١٩٦٧ الى ٠ر٨٪ متمشيا في ذلك مع القطاعات التحويلية الأخرى . وقد حققت الدول المخططة مركزيا معدل نمو سنوي متوسط قدره ٤ر٣٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، و ٨ر٤٪ عام ١٩٦٧ .

ويوضح الجدول رقم (١٦) معدلات نمو انتاج المنسوجات في بعض الدول النامية . وغالبا ما يتوقع أن تؤدي تنمية صناعة النسيج الى زيادة العمالة زيادة كبيرة . ومع ذلك فان مثل هذه الزيادة تتوقف على مدى قدرة هذه المنتجات على المنافسة السعرية مع المنتجات المستوردة ، وعمما اذا كانت الاستثمارات المطلوبة لا تشكل ارهاقا زائدا بالنسبة لمصادر رأس المال (٣٩) . ومع ذلك فان الطرق الحديثة لانتاج المنسوجات تتقدم في طريق استخدام الاساليب الأقل كثافة في العمل ، وكذلك الى اتساع عمليات الانتاج الكبيرة . ونظرا لعدم توافر الأسواق المحلية الواسعة في عديد من الدول النامية ، لذلك نجد ان انتاج المنسوجات بها قد اتجه الى الوحدات الصغيرة وهي التي غالبا ما تواجه مشاكل ارتفاع تكاليف الانتاج وبطء النمو . وقد حققت بعض الدول ، مثل الصين الوطنية وجمهورية كوريا والمكسيك ، معدلات نمو مرتفعة عن طريق الانتاج الكبير الذي يتميز بدرجة عالية من كثافة رأس المال .

ويعطى توافر سوق محلي مناسب لصناعة المنسوجات فرصة ممتازة للترابط مع الأنشطة التحويلية الأخرى ، وكذلك مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مثل القطاع الزراعي ، فهذه الصناعة مرتبطة بصناعة الملابس والمفروشات ، وكذلك صناعات الجبال والاكياس . ومن ناحية أخرى فان صناعة الخيوط الصناعية ومعاملة الأقمشة مرتبطة بالصناعات الكيماوية (٤٠) .

وقد مثل قطاع الملابس والجوارب والأقمشة الجاهزة حوالي ٥٪ فقط من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية بالدول النامية عام ١٩٦٧ ، كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) . وهذا

(٣٧) صفحات ٢٨ ، ٢٩ . UNIDO, Industrial Development Survey, Vol. I (U.N. Publication).

(٣٨) المرجع السابق .

(٣٩) دراسة قطاعية أعدت للمؤتمر ١٩٦٧ ، الملحق ، ص ٤٧ . UNIDO, Textile Industries.

(٤٠) المرجع السابق ، ص ٤٧ .

جدول رقم ١٦ - نمو انتاج النسيج في بعض الدول النامية ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(متوسط التغير السنوي في الأرقام القياسية)

معدل النمو		
٨ر١	المغرب (١)
٣ر٩	تونس (١)
١٠ر١	زامبيا (١) - (٢)
٢ر٠	الأرجنتين (٣)
١ر٦	البرازيل (١)
٦ر٨	شيلي
٤ر٢	كولومبيا (٣)
٢٥ر٦	اسلندا دور (١)
١٠ر٥	جواتمالا
٧ر٧	امسكينيت
٦ر٩	بيرو (١)
٥ر٥	أروجوواي (١)
٧ر١	فنزويلا
١١ر٦	الصين الوطنية
٢ر٤	الهند
١١ر٩	جمهورية كوريا
٥ر٤	التيلين
١٤ر٠	سوريا (٤)

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس كتاب الاحصاء السنوي والنشرة الشهرية الاحصائية للأمم المتحدة .

(١) ١٩٦٠ - ١٩٦٧

(١) ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(٤) ١٩٦٥ - ١٩٦٠

(٣) تشمل اللبوسات .

جدول رقم ١٧ - الرقم القياسي لنمو الصادرات ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(١٩٦٠ = ١٠٠)

صادرات اسلع المصنعة (٢)		إجمالي الصادرات (١)		مصدر الصادرات
١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٦	
٢٠٣	١٩٢	١٤٦	١٤٢	الدول النامية
١٠٩	١٧٦	١٧٦	١٦٦	دول السوق الحر
١٧٦	١٦٣	١٦٦	١٥٤	الدلة المخططة مركزيا
١٨٨	١٧٥	١٦٨	١٦٠	العالم

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس النشرة الشهرية الاحصائية للأمم المتحدة .

٨ - ٥ SITO (٢)

٩ - ٠ SITO (١)

القطاع قد حقق معدل نمو سنوي متوسط (٦٥٪) أكبر مما حققه قطاع المنسوجات في الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (انظر الجدول ١٤) . وبلغ معدل النمو عام ١٩٦٧ ٥٩٪ ، وذلك في الوقت الذي عانت بعض الصناعات التحويلية الأخرى من عيوب معدلات النمو . أما فيما يتعلق بالزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل ، فانها تؤدي إلى زيادة الطلب على الملابس والأقمشة الجاهزة ، ليس فقط من الناحية الكمية ، بل أيضا من ناحية الجودة . وهذا العامل قد يفسر بوجه خاص زيادة معدل النمو في هذا القطاع عنه بقطاع المنسوجات . وقد حقق هذا القطاع بدول السوق الحر معدل نمو سنوي متوسط خلال ١٩٦٠ - ١٩٦٦ قدره ٤٣٪ وهو ما يزيد زيادة طفيفة عما تحقق في الخمسينات ، حيث كان معدل النمو السنوي المتوسط ٣٩٪ (٤١) . ثم تراجع معدل النمو في عام ١٩٦٧ إلى ٢٣٪ ، عاكسا بذلك الهبوط العام في الأنشطة التحويلية ، وعلى النقيض من ذلك قفز معدل النمو في الدول المخططة مركزيا إلى ١١١٪ عام ١٩٦٧ ، وذلك بعد أن كان معدل النمو السنوي المتوسط خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ لا يزيد على ٣٥٪ (انظر الجدول رقم ١٤) .

وقد سار النمو في قطاع المنتجات الخشبية والآلات على نفس النمط الذي شوهد في قطاعات الملابس والجوارب والأقمشة الجاهزة . فبلغ معدل النمو في الدول النامية عام ١٩٦٧ - ٧٢٪ ، وهو ما يقل قليلا عن معدل النمو السنوي المتوسط الذي كان قد تحقق في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (٧٤٪) ، كما هو موضح بالجدول رقم (١٤) . أما دول السوق الحر فقد حققت انخفاضا حادا في معدل النمو بهذا القطاع ، وذلك من معدل نمو سنوي متوسط قدره ٥٪ في الفترة ١٩٦٠ ، إلى ١١٪ عام ١٩٦٧ . أما في الدول المخططة مركزيا فقد كان معدل النمو السنوي المتوسط في هذا القطاع ٦١٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، و ٦٣٪ في عام ١٩٦٧ .

* * *

الفصل الثاني

التجارة الخارجية والتصنيع

نمو الصادرات التحويلية

تميزت الفترة ١٦٦٠ - ١٦٦٧ ، بالنسبة للعالم ككل والمجموعات الاقتصادية الخمس ، بوسع صادرات المنتجات التحويلية (SITC ٥ - ٨) بنسبه أكبر مما حققه إجماع الصادرات .
فبالنسبة للعالم ككل فإن الرقم القياسي لمؤشرات المنتجات التحويلية ١٨٨ في عام ١٦١٧ ، في الوقت الذي كان فيه الرقم القياسي لمؤشرات الصادرات ١٦٨ ، وذلك على أساس أن سنة ١٩٦٠ هي سنة الأساس (= ١٠٠) . وكانت هذه الأرقام (لعام ١٦١٧) على مستوى ٧٤٠ ٪ ، على التوالي عما كانت عليه في سنة ١٦٦٦ ، وعموماً يوضح أن صادرات المنتجات التحويلية قد استمرت في ازديادها بمعدل أسرع من إجمالي الصادرات . فدأبت نفس الاتجاهات واضحة فيما يتعلق بكل من المجموعات الرئيسية الثلاثة (انظر جدول رقم ١٧) . وسير الأرقام الواردة في الجدول رقم (١٧) علاوة على ذلك إلى أن معدل نمو صادرات المنتجات التحويلية من بين دول السوق الحر والدول النامية قد في المتوسط العالمي .

ومع ذلك ويجب أن نأخذ اعتبارات التوزيع في الحسبان . فعلى الرغم من أن صادرات الدول النامية من منتجات التحويلية تبدو لديها صادرات بمعدلات أكبر مما كان عليه الحال في دول السوق الحر والدول المخططة مركزياً (١١٢ ٪ عام ١٩٦٧ بالنسبة لعام ١٦١٠ مقابلاً ٨١ ٪ بالنسبة لدول السوق الحر و ٧٦ ٪ بالنسبة للدول المخططة مركزياً في نفس الفترة كما هو موضح في الجدول رقم ١٧) ، إلا أن الدول النامية لم يحصلها إلا ٥ - ٦ ٪ من إجمالي صادرات العالم (انظر الجدول رقم ١٨) . وعلى نفس المنوال لم تزد صادرات دول السوق الحر من منتجات التحويلية إلا بمعدل يزيد زيادته طفيفاً عن معدل صادرات العالم من منتجات التحويلية (بلغ الرقم القياسي لنمو صادرات العالم من المنتجات التحويلية عام ١٦١٧ - ١٨٨ ، مقابلاً ١٨٩ بالنسبة لدول السوق الحر) وكانت صادرات دول السوق الحر من منتجات التحويلية تمثل ٨٨ ٪ من إجمالي صادرات العالم . ومرة أخرى بارز من زيادة صادرات الدول المخططة مركزياً من المنتجات التحويلية كانت أبطأ من زيادتها من صادرات العالم (بلغ الرقم القياسي لنمو التحويلات من الدول المخططة مركزياً عام ١٩٦٧ مقابلاً ١٨٨ بالنسبة لإجمالي العالم) . إلا أن صادرات هذه الدول كانت تمثل تقريباً ١٢ ٪ من إجمالي التجارة الدولية في المنتجات التحويلية ، أي من نصيب الدول النامية . لذلك قد يمكننا أن نستنتج أن حصة الدول المخططة مركزياً كانت كبيرة إلى درجة تكفي للتأثير على متوسط النمو العالمي ، وعلى العكس من ذلك فقد كانت حصة الدول النامية صغيرة إلى درجة لا تسمح بمعدل النمو المرتفع جداً نسبياً لصادرات هذه الدول من المنتجات التحويلية بأن يكون ذا أثر ملموس على الإطلاق على إجمالي التجارة الدولية في المنتجات التحويلية .

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٧) إلى أنه على الرغم من أن صادرات الدول النامية من المنتجات التحويلية قد زادت بسرعة كبيرة ، إلا أن معدل النمو الذي بلغ ١١٢ ٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ لم يؤثر إلا تأثيراً بسيطاً على إجمالي صادرات هذه الدول . وفي ١٦٦٦ - ١٩٦٧ بلغ معدل نمو إجمالي صادرات الدول النامية ٢٨ ٪ ، بينما كان معدل نمو صادراتها من المنتجات التحويلية ١٠٤ ٪ . وعلاوة على ذلك فقد كان معدل نمو إجمالي الصادرات بالنسبة

جدول رقم ١٨ - توزيع صادرات السلع المصنعة (١) حسب منطقة المنشأ (٢) ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
 (القيمة بمليارات الدولارات ، فوب ، وبالإسعار الجارية)

العام	الشرق الأوسط		دول الشرق البعيدة		الشرق الآسيوية		القيمة	
	إجمالي صادرات العالم	القيمة	إجمالي صادرات العالم	القيمة	من إجمالي صادرات العالم	القيمة		
١٩٦٧	١٣	٨٥٥	٨٢	٥٧٤	٥	٣٥٨	١٩٦٠	
١٩٦٥	١٣	٩٠٠	٨٣	٦٠٦	٥	٤٠٠	١٩٦١	
١٩٦٤	١٣	١٠٠٠	٨٢	٦٥١	٥	٤٣٣	١٩٦٢	
١٩٦٣	١٣	١١٠٣	٨١	٧٠٧	٦	٤٥٩	١٩٦٣	
١٩٦٢	١٣	١٢٠٨	٨٢	٨٠٨	٦	٥٠٧	١٩٦٤	
١٩٦١	١٣	١٣٠٣	٨٢	٩٠٠	٦	٦٠٤	١٩٦٥	
١٩٦٠	١١	١٣٣٩	٨٢	١٠١٠	٦	٧٠٦	١٩٦٦	
١٩٦٧	١١	١٥٠٠	٨٢	١٠٨٢	٦	٨٠٢	١٩٦٧	

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة والصناعة ، على أساس النشرة السنوية الإحصائية للأمم المتحدة .
 (١) SITC ٥ - ٨
 (٢) تشمل التجارة فيما بين دول المجموعات .

جدول رقم ١٩ - صادرات العالم ١٩٦٦ - ١٩٦٧
(القيمة بمليارات الدولارات ، فوب ، وبلا أسعار الجارية)

النسبة المئوية للسلع المصنعة		قيمة السلع المصنعة (٢)		قيمة إجمالي الصادرات (١)		مصدر الصادرات
١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٦	
٢٠٫٥	١٩٫٦	٨٫٢	٧٫٦	٤٠٫٠	٣٨٫٧	الدول النامية
٧٢٫٥	٧١٫٤	١٠٨٫٢	١٠١٫٠	١٤٩٫٢	١٤١٫٥	دول السوق الحرة
٦٠٫٢	٥٩٫٩	١٥٫٠	١٣٫٩	٢٤٫٩	٢٣٫٢	الدول المخططة مركزيا
٦١٫٣	٦٠٫٢	١٣١٫٥	١٢٢٫٥	٢١٤٫١	٢٠٣٫٤	العالم

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس النشرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .

٨ - ٥ SITO (٢)

٩ - ٠ SITO (١)

للعالم ككل ، وبالنسبة لدول السوق الحر والدول المخططة مركزيا عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ مساويا تقريبا لمعدل نمو صادراتها من المنتجات التحويلية خلال نفس الفترة . ويتضح تفسير ذلك في التركيب السلعي للتجارة ، كما هو موضح في الجدول رقم (١٩) . وقد مثلت المنتجات التحويلية حوالي ٢٠٪ من اجمالي صادرات الدول النامية عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، وعلى النقيض من ذلك كانت النسبة حوالي ٧٢٪ في دول السوق الحر ، و ٦٠٪ بالنسبة للدول المخططة مركزيا خلال السنتين المذكورتين . وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (١٩) ، أن تجارة الدول النامية عام ١٩٦٧ كانت السلع الزراعية والاولية تغلب عليها ، وهو ما يتماشى مع النمط التاريخي لهذه الدول .

وكانت صادرات الدول النامية من الصناعة التحويلية تتكون في المرتبة الاولى من انتاج الصناعة الخفيفة (SITC ٦ - ٨) . وفي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، زادت الحصة من اجمالي الصادرات التي تشمل « منتجات تحويلية أخرى » ، أي اجمالي الصناعة التحويلية (SITC ٥ - ٨) مطروحا منها الكيماويات (SITC ٥) والآلات ومعدات النقل (SITC ٧) ، تدريجيا من ١٢٣٪ الى ١٦٧٪ . وفي عام ١٩٦٧ بلغت حصة « المنتجات التحويلية الأخرى » ١٧٢٪ . وسير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٠) الى أن حصة « المنتجات التحويلية الأخرى » كانت تزيد بمعدل متزايد خلال تلك الفترة . وقد ارتفعت الزيادة السنوية في قيمة الصادرات من ٢١٪ في ١٩٦٠ - ١٩٦١ و ٦٤٪ في ١٩٦١ - ١٩٦٢ الى ١٧٩٪ في ١٩٦٥ - ١٩٦٦ . وفي ١٩٦٤ - ١٩٦٥ كانت الزيادة ١٢٧٪ وهو ما يقل بشكل واضح عن الزيادة في ١٩٦٣ - ١٩٦٤ والتي بلغت ١٦٥٪ . وكانت الزيادة في ١٩٦٦ - ١٩٦٧ (٦٥٪) أقل بكثير من الزيادة التي تحققت في السنوات السابقة . وقد زادت حصة الكيماويات والآلات ومعدات النقل الى اجمالي الصادرات من ١٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٩٪ عام ١٩٦٦ و ٣٢٪ عام ١٩٦٧ . ويستخلص من ذلك أن اسهام الدول النامية في التجارة الدولية للمنتجات التحويلية يتركز أساسا في منتجات الصناعة الخفيفة والسلع الاستهلاكية التحويلية .

وحتى الوقت الحاضر لم تلعب الدول النامية غير دور ثانوي في تصدير السلع الرأسمالية . وتفسير ذلك قد يكون في المرتبة التي وصلت اليها في التنمية الفنية ، والى أن أغلب هذه الدول لا يوجد لديها غير أسواق محلية محدودة لمثل هذه السلع . وقد ركزت الدول النامية على انتاج السلع الاستهلاكية والمنتجات الأخرى للصناعات الخفيفة ، وهي تلك الصناعات التي يوجد على منتجاتها طلب محلي ظاهر . وأية محاولة لقلب هذا الوضع قد تكون أمرا صعبا . ومع ذلك فقد يكون من الأهمية بالنسبة للتنمية المستقبلية ، أن تبذل بعض المحاولات في ذلك الاتجاه .

وفي خلال الفترة محل الدراسة ، زادت أهمية الآلات ومعدات النقل ، من الناحيتين المطلقة والنسبية ، من بين صادرات السلع التحويلية من دول السوق الحر (انظر جدول رقم ٢١) . ومن عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ زادت قيمة صادرات « السلع التحويلية الأخرى » عن تلك الخاصة بالكيماويات والآلات ومعدات النقل . وفي عام ١٩٦٦ وأيضا عام ١٩٦٧ كانت قيمة صادرات دول السوق الحر من الآلات ومعدات النقل أكبر من المكونات الأخرى للصادرات التحويلية . وقد بلغت قيمة صادرات الكيماويات والآلات ومعدات النقل أكبر والسلع التحويلية الأخرى عام ١٩٦٦ ١٢ مليار دولار ، ٤٤٨ مليارا ، ٤٤٢ مليارا على الترتيب . ومن الناحية النسبية نجد أنه بينما كانت صادرات « السلع التحويلية الأخرى » تمثل ما يقرب من ٣١٪ من اجمالي الصادرات ، والكيماويات حوالي ٨٪ من اجمالي الصادرات ، زادت صادرات الآلات ومعدات النقل تدريجيا من ٢٨٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٦٠ الى ٣٢٪ عام ١٩٦٦ ، و ٣٣٪ عام ١٩٦٧ .

جدول رقم ٢٠ - صادرات الدول النامية من السلع المصنعة (١) حسب نوع السلع ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(القيمة بمليارات الدولارات ، فوب ، وبالإستمرار الجارية)

من أجهال الصادرات	سلع مصنعة أخرى (SITC ٨٥٦)		الآلات ومعدات النقل (SITC ٧)		الكيماويات (SITC ٥)		صادرات السلع المصنعة (SITC ٨-٥)		أجهال الصادرات (SITC ٩-٥)	
	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة
٢١٣٣	—	٣٣٦٠	٠٧	١٩٠	١١	٢٩٠	١٤١	٣٨٤٠	٢٧٣٥٠	١٩٦٠
١٢٣٤	٣١	٣٤٣٠	٠٨	٢٢٥	١٢	٣٢٠	١٤٤	٣٩٧٥	٢١٦٥٠	١٩٦١
١٢٣٦	٦٤	٣٦٥٠	٠٩	٢٦٠	١٢	٣٥٠	١٤٧	٤٣٦٠	٢٩٠٦٠	١٩٦٢
١٣٣٣	١٤	١٤٨٠	٠٩	٢٩٥	١٢	٣٨٥	١٥٤	٤٨٦٠	٣١٥٠٠	١٩٦٣
١٤٣٩	١٦	٤١٨٠	٠٩	٣٢٥	١٣	٤٦٠	١٦٣	٥٦٥٥	٣٤٦١٠	١٩٦٤
١٥٥١	١٣	٥٤٩٠	١١	٣٩٥	١٤	٥١٠	١٧٥	٦٣٩٥	٣٦٤٩٠	١٩٦٥
١٦٣٧	١٧	٦٤٧٠	١٣	٥٠٠	١٦	٦٢٠	١٩٦	١٥٩٠	٣٨٧٤٠	١٩٦٦
١٧٣٢	٥٦	٦١٩٠	١١	٦٠٠	١١	٦٦٠	٢٠١	٨١٥٠	٤٠٠٠٠	١٩٦٧

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ، على أساس النشرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .
SITC ٥ - ٨ (١)

جدول رقم ٢١ - صادرات دول السوق الحر من السلع المنقذة^(١) حسب التجمعات السطحية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
 (القيمة بمليارات الدولارات ، فوب ، وبالإسراع الجارية)

القيمة إجمالي صادرات (SITCO - ٩٠)	ملازمات جميع المنقذات		المنقذات		ملازمات جميع المنقذات		القيمة إجمالي صادرات (SITCO - ٩٠)
	المنقذات (SITCO)						
١٩٦٠	٨٥٧٥	٢٩٨	٢٧٧١	١٠٣٧٦	١٣٣٠	١٠٨٧٢	١٩٦٧
١٩٦١	٨٩٨١	٢٦٦	٢٧٨٦	١١١٢٣	١٣٥٥	١٢١٧٢	١٩٦٥
١٩٦٢	٩٤٢٩	٢٩٨	٢٧٣٣	١٠٧١٧	١٣٧٠	١٢١٧٥	١٩٦٦
١٩٦٣	١٠٣٧٦	٢٩٨	٢٧١٦	١٠٣٧٦	١٣٣٠	١٢١٧٥	١٩٦٦
١٩٦٤	١١١٢٣	٢٦٦	٢٧٨٦	١١١٢٣	١٣٥٥	١٢١٧٢	١٩٦٥
١٩٦٥	١٢١٧٢	٢٩٨	٢٧٣٣	١٠٧١٧	١٣٧٠	١٢١٧٥	١٩٦٦
١٩٦٦	١٣٣٠	٢٧٧١	١٠٣٧٦	١٣٣٠	١٠٨٧٢	١٣٣٠	١٩٦٧
١٩٦٧	١٤١٧٥	٢٦٦	٢٧٨٦	١١١٢٣	١٣٥٥	١٢١٧٥	١٩٦٦
١٩٦٨	١٥١٧٥	٢٩٨	٢٧٣٣	١٠٧١٧	١٣٧٠	١٢١٧٥	١٩٦٦
١٩٦٩	١٦١٧٥	٢٦٦	٢٧٨٦	١١١٢٣	١٣٥٥	١٢١٧٥	١٩٦٦
١٩٧٠	١٧١٧٥	٢٩٨	٢٧٣٣	١٠٧١٧	١٣٧٠	١٢١٧٥	١٩٦٦

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ، على أساس التبرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .

(١) تشمل التبادل التجاري فيما بين الدول المذكورة .

وقد سارت صادرات الدول المخططة مركزيا من السلع التحويلية على نمط يشبه دول السوق الحر (انظر جدول ٢٢) . وزادت قيمة صادرات الآلات ومعدات النقل من ٢٥٪ من قيمة اجمالي الصادرات عام ١٩٦٠ الى ٢٧٪ عام ١٩٦٦ و ٢٨٪ عام ١٩٦٧ . مع ملاحظة انه كانت توجد بعض الذبذبات من سنة لأخرى . واند مثلت صادرات الكيماويات ٥٪ من اجمالي الصادرات من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٧ . وزادت حصة صادرات « السلع التحويلية الأخرى » من اجمالي الصادرات من ٢٧٪ عام ١٩٦٠ الى ٣٠٪ عام ١٩٦٢ . ثم تراجعت بنسبة ٢٨٪ عام ١٩٦٦ و ٢٧٪ عام ١٩٦٧ . و بحسب القيمة تساوت قيمة صادرات الدول المخططة مركزيا من الآلات ومعدات النقل عام ١٩٦٦ مع قيمة صادراتها من « السلع التحويلية الأخرى » حيث بلغت كل منهما ٦٤ مليار دولار . أما في عام ١٩٦٧ فقد كانت صادرات الدول المخططة مركزيا من الآلات ومعدات النقل أكبر قليلا من صادراتها من « السلع التحويلية الأخرى » (٦٩ مليار دولار مقابل ٦٨ مليار دولار) .

وعلى المستوى الاقليمي نجد أن نمو صادرات السلع التحويلية من الدول النامية بآسيا ليفسر بوضوح الجانب الأكبر من معدل ال ١١٢٪ الذي حققته الدول النامية ككل في صادراتها من السلع التحويلية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ برمتها (انظر الجدول رقم ٢٣) . فقد نمت صادرات الدول النامية الآسيوية من السلع التحويلية خلال الفترة كلها بمعدل ١١٣٪ ، وعلاوة على ذلك فقد كانت هذه الصادرات تمثل ٢٥٪ من اجمالي الصادرات الآسيوية . ومع أن الرقم القياسي لنمو صادرات السلع التحويلية من أمريكا اللاتينية كان أعلى بعض الشيء منه في آسيا (٢١٦ مقابل ٢١٣) . إلا أن حصة السلع التحويلية بالنسبة لاجمالي الصادرات كانت في أمريكا اللاتينية أقل بدرجة ملحوظة منها في آسيا . وكانت حصة السلع التحويلية في أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٧ - ١٥٪ من اجمالي الصادرات . وقد كانت أفريقيا متخلفة عن كل من آسيا وأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بمعدل نمو صادرات السلع التحويلية ، وعن آسيا فيما يتعلق بحصة السلع التحويلية في اجمالي صادرات الدول النامية . وقد كان الرقم القياسي لنمو الصادرات من السلع التحويلية عام ١٩٦٧ في أفريقيا ١٧٥ ، ومثلت السلع التحويلية ٢١٪ من اجمالي الصادرات .

وعلى عكس الحال في أمريكا اللاتينية وآسيا، كان نمو صادرات السلع التحويلية من الدول النامية بأفريقيا وكذلك حصتها في اجمالي الصادرات ، غير مستقر . وفي السنوات الثلاث من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ تراجع كل من الرقم القياسي لنمو صادرات السلع التحويلية وكذلك حصتها في اجمالي الصادرات ، فقد كان الرقم القياسي لنمو صادرات السلع التحويلية ١٠٠ عام ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ٩٦ عام ١٩٦٢ ، وتراجعت حصة السلع التحويلية في اجمالي الصادرات من ١٩ الى ١٧٪ . وقد استمرت صادرات أفريقيا من السلع التحويلية في الزيادة عام ١٩٦٦ ، ثم تراجعت تراجعا طفيفا عام ١٩٦٧ ، وكانت الأرقام القياسية عام ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ هي ١٧٧ و ١٧٥ على الترتيب . وعلى نفس المنوال زادت حصة السلع التحويلية في اجمالي الصادرات الأفريقية من ١٧٪ عام ١٩٦٣ الى ٢٢٪ عام ١٩٦٦ ، ثم انخفضت الى ٢١٪ عام ١٩٦٧ ، ولا شك أنه كانت هناك زيادة في صادرات أفريقيا من السلع التحويلية ، ومع ذلك فمن الواضح أن النمو على طوال الفترة المذكورة كان متواضعا إذا ما قورن بما كان عليه الحال في أمريكا اللاتينية وآسيا . وإذا ما أخذنا في الاعتبار التقلبات النسبية في حصص السلع التحويلية في اجمالي الصادرات ، فيمكن القول ان هذه الحصة كانت ثابتة ، بمعنى أن نمو صادرات السلع التحويلية من أفريقيا كان على نفس الوتيرة التي نمت بها الصادرات الكلية لأفريقيا .

وفي آسيا وأمريكا اللاتينية سبق نمو صادرات السلع التحويلية من الدول النامية معدل نمو اجمالي صادرات هذه المناطق . وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٣) الى أن حصص الصادرات من السلع التحويلية في اجمالي الصادرات من كل من آسيا وأمريكا اللاتينية قد

جدول رقم ٢٢ - صادرات السلع المخططة مركزيا من السلع المصنعة حسب المجموعات السلفية ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(القيمة بمليارا الدولارات ، فوب ، وبالإسعار الجارية)

سلع مصنعة أخرى (SITC ٨٠٦)	القيمة	آلات ومعدات النقل (SITC ٧)		إلكترونيات (SITC ٥)		معدات السلع المصنعة (SITC ٨-٥)		أجمل الصادرات (SITC ٩-٠)	القيمة
		الصادرات إلى أجمل الصادرات	القيمة	الصادرات إلى أجمل الصادرات	القيمة	الصادرات إلى أجمل الصادرات	القيمة		
٢٧	٤١	٢٥	٣٠	٤	١٦	٥٢	٥٦	١٥٢	١٩٦٠
٩	٥٠٤	٢٤	٢٦١	٥	١٠١	٥١	٩٠	١٥٧	١٩٦١
٧٠	٥٣	٢٥	٤٠	٥	١٠١	٦٠	١٠١	١٧٥	١٩٦٢
٩	٤٠٥	٢٦	٤٠٥	٥	١٠٩	٦١	١١٣	١١٧	١٩٦٣
٢٩	٥٩٩	٢٧	٦٠	٥	١٠١	٥١	١٢٤	٢٠٣	١٩٦٤
٢٨	٦١	٢٨	٦٠	٥	١٠١	٦١	١٣٣	٢١٧	١٩٦٥
٢٨	٦٤	٢٧	٦٤	٥	١٠١	٦٠	١٣٩	٢٣٢	١٩٦٦
٢٧	٦٠٨	٢٤	٦٠٩	٥	١٠٣	٦٠	١٥٠	٢٤٩	١٩٦٧

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، على أساس القيمة المبنية الإحصائية للأمم المتحدة .
(١) تشمل التجارة بين الدول المتكورة .
(٢) SITC ٥ - A

جدول رقم ٢٢ - نمو و حصة صادرات (١) السلع المصنفة (٢) للول التامة حسب الاقاليم الرئيسية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧

أمريكا اللاتينية	آسيا	أفريقيا (٣)		كل الدول النامية ^٤		الرقم القياسي
		النسبة إلى إجمالي صادرات الألفية	الرقم القياسي	النسبة إلى إجمالي صادرات العالم من السلع المصنفة	الرقم القياسي	
٩	١٨	١٩	١٠٠	٥	١٠٠	١٩٦٠
٩	١٩	١١	١٠٠	٥	١٠٥	١٩٦١
٩	١٩	١١	٩٦	٥	١١١	١٩٦٢
١٠	٢٠	١١	١٠٦	٦	١١٧	١٩٦٣
	٢٠	١١	١٢٩	٦	١٢٧	١٩٦٤
١٢	٢٢	١٩	١٤٦	٦	١٦١	١٩٦٥
١٢	٢٥	٢٢	١٧٧	٦	١٩١	١٩٦٦
١٥	٢٦	٢١	١٧٥	٦	٢٠٢	١٩٦٧

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية ، على أساس التجارة الدولية الإحصائية للأمم المتحدة .
 (١) تشمل التجارة الأتية بين المجموعات المذكورة .
 SITOA (٢)
 A - ٥
 (٣) لا تشمل جنوب أفريقيا .

زادت زيادة واضحة ، وأن هذه الزيادات كانت مستمرة ابتداء من عام ١٩٦٢ . وفيما يتعلق بآسيا زادت حصة صادرات السلع التحويلية في اجمالي الصادرات من ١٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٤٪ عام ١٩٦٦ و ٢٥٪ عام ١٩٦٧ . وكانت الزيادة في أمريكا اللاتينية من ٩٪ عام ١٩٦٠ الى ١٤٪ عام ١٩٦٦ و ١٥٪ عام ١٩٦٧ .

وتسمح البيانات باستخلاص نتيجة مؤداها أن دول كل من آسيا وأمريكا اللاتينية هي الى حد ما أسواق أجنبية متطورة لمنتجاتها المصنعة . وربما يزيد على ذلك أهمية ، كون هاتين المنطقتين الناميتين الى حد ما - ولو بدرجة ضئيلة - بسبيلها الى انقاص اعتمادهما على صادرات السلع الأولية كمورد للتقيد الأجنبي . ولا تشير البيانات الى أن أفريقيا قد تمكنت من الانتفاع بنفس الطريقة ، فتمو حصة السلع المصنعة في اجمالي الصادرات الأفريقية لا ينطوي على أية اتجاهات واضحة .

وإذا كانت الأقاليم النامية الثلاثة قد تمكنت على الأقل من الاحتفاظ - أن لم يكن من تحسين مراكزها النسبية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية في السلع المصنعة ، فيجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار بالنسبة الى حصة كل الدول النامية في صادرات السلع المصنعة . وقد بلغت حصة الدول النامية ٥٪ من الصادرات الصناعية وذلك من ١٩٦٠ حتى آخر ١٩٦٢ ، وزادت الى ٦٪ من ١٩٦٣ الى آخر ١٩٦٧ . وبالرغم من أن آسيا وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص قد تمكنتا من تحقيق زيادات جوهرية في كل من نمو صادرات السلع المصنعة وحصتها في اجمالي الصادرات ، وكذلك بالرغم من أن أفريقيا قد تمكنت من الحفاظ على مركزها النسبي ، إلا أنه لم يحدث تغيير واضح على توزيع صادرات السلع المصنعة فيما بين دول السوق الحر والدول النامية والدول المخططة مركزيا . وقد استمرت الدول النامية عام ١٩٦٧ في لعب دور غير هام نسبيا فيما يتعلق باجمالي التجارة الدولية في السلع المصنعة .

وبعد أن بحثنا نمو صادرات السلع المصنعة ، قد يكون من الأهمية أن نقارن البيانات المتوفرة عن انتاج وصادرات السلع المصنعة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ بالنسبة للمناطق النامية الثلاث . ويجب علينا أن نظهر جانباً من الحذر وذلك بسبب اختلاف نظام التصنيف الخاص بهذين الشقين من البيانات ، فالبيانات الخاصة بانتاج السلع المصنعة يرتكز الى تصنيف SITC ، بينما تقوم البيانات الخاصة بالصادرات على اساس تصنيف SITC . وكان الانتاج التحويلي في أمريكا اللاتينية يمثل ٥٩ - ٦١٪ من اجمالي الانتاج التحويلي للدول النامية ، بينما كانت حصتها في اجمالي صادرات الدول النامية من السلع المصنعة تبلغ ٢٠ - ٢١٪ ، وهو ما يقل حتى عن حصة أفريقيا ، التي لم يمثل انتاجها التحويلي الا ٦ - ٨٪ فقط من اجمالي انتاج الدول النامية من السلع المصنعة . وهذا يجعل من آسيا أكبر منطقة مصدرة للسلع المصنعة من بين المناطق النامية الثلاث ، حيث تبلغ حصتها حوالي ٥٤ - ٥٥٪ من اجمالي صادرات السلع المصنعة ، هذا على الرغم من أن حصتها في انتاج الدول النامية من السلع المصنعة كانت في حدود ٣٣ - ٣٤٪ . وهذا الوضع من الممكن أن يفسر جزئياً باختلاف نظم التصنيف ، ويبدو وكان أغلب الصناعات في أمريكا اللاتينية تهدف الى اشباع الطلب المحلي وليس بهدف التصدير .

جدول رقم ٢٤ - نمو واردات السلع المنسفة ، فوب ، حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧

العالم	الدول المخططة مركزيا			دول السوق الحر			الدول النامية		
	نسبة واردات السلع المنسفة إلى إجمالي الواردات	الرقم القياسي لنمو واردات السلع المنسفة	نسبة واردات السلع المنسفة إلى إجمالي الواردات	نسبة واردات السلع المنسفة إلى إجمالي الواردات	الرقم القياسي لنمو واردات السلع المنسفة	نسبة واردات السلع المنسفة إلى إجمالي الواردات	الرقم القياسي لنمو واردات السلع المنسفة		
٥٥	١٠٠٠	٥٩	١٠٠٠	٥٠	١٠٠٠	٦٤	١٠٠٠	١٩٦٠	
٥٥	١٠٠٥	٥٨	٩٩	٥١	١٠٠٧	٦٥	١٠٠٤	١٩٦١	
٥١	١١٤	٦٠	١١٢	٥٢	١١٨	٦٤	١٠٥	١٩٦٢	
٥٦	١٢٥	٦٠	١٢٠	٥٢	١٣١	٦٣	١١٢	١٩٦٣	
٥٧	١٤٢	٥٩	١٣١	٥٤	١٥٤	٦٤	١٢٣	١٩٦٤	
٥٩	١٥٧	٦١	١٤٤	٥٧	١٧٥	٦٦	١٣٦	١٩٦٥	
٦٠	١٧٥	٦٢	١٥٤	٥٨	١٩٩	٦٦	١٤٧	١٩٦٦	
٦١	١٨٧	٦٦	١٧٤	٥٩	٢١٤	٦٧	١٥٢	١٩٦٧	

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة الاقتصادية ، على أساس النشرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .

نمو واردات السلع المصنعة

تميزت الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ، بالنسبة للعالم ككل والمناطق الثلاث الرئيسية الاقتصادية، بزيادة في نمو واردات السلع المصنعة ، وكما يوضح من الجدول رقم (٢٤) زاد الرقم القياسي لنمو الواردات بالنسبة للعالم من ١٠٠ عام ١٩٦٠ كسنة أساس الى ١٧٥ عام ١٩٦٦ و ١٨٧ عام ١٩٦٧ . وقد كان النمو فيما يتعلق بدول السوق الحر أكثر صراحة ، حيث قفز الرقم القياسي الى ١٩٩ عام ١٩٦٦ و ٢١٤ عام ١٩٦٧ . أما في الدول النامية فقد زاد الرقم القياسي الى ١٤٧ عام ١٩٦٦ ، ١٥٢ عام ١٩٦٧

كذلك تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٤) الى زيادة في حصة السلع المصنعة في اجمالي الواردات بالنسبة للعالم وكذلك المجموعات الاقتصادية الرئيسية . فبالنسبة للعالم ككل زادت نسبة السلع المصنعة في اجمالي الواردات من ٥٥٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٠٪ عام ١٩٦٦ ، ٦١٪ عام ١٩٦٧ . أما في دول السوق الحر فقد كانت الزيادة في حصة السلع المصنعة في اجمالي الواردات أعلى بعض الشيء عما كان عليه الحال في كل من الدول النامية والدول المخططة مركزيا ، فقد زادت حصة السلع المصنعة في اجمالي واردات دول السوق الحر من ٥٠ الى ٥٨٪ عام ١٩٦٦ و ٥٩٪ عام ١٩٦٧ . وكانت هناك زيادة طفيفه في حصة السلع المصنعة من اجمالي واردات الدول النامية ، فمن ٦٤٪ عام ١٩٦٠ زادت الى ٦٦٪ عام ١٩٦٦ و ٦٧٪ عام ١٩٦٧ . وفي الدول المخططة مركزيا زادت النسبة من ٥٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٢٪ عام ١٩٦٦ ثم ٦٦٪ عام ١٩٦٧

ويوضح الجدول رقم (٢٤) أن حصة السلع المصنعة في واردات العالم ككل وكذلك المجموعات الاقتصادية الرئيسية الثلاث ، قد أظهرت منذ عام ١٩٦٤ اتجاها صعوديا . ففي خلال السنوات الأربع ١٩٦٠ حتى آخر ١٩٦٣ زادت حصة السلع المصنعة في اجمالي واردات العالم من ٥٥ الى ٥٦٪ وزادت الحصة المناظرة في دول السوق الحر من ٥٠ الى ٥٢٪ ، وظلت النسبة الأخيرة ثابتة عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ . أما في الدول النامية فقد تذبذبت حصة واردات السلع المصنعة حول نسبة ال ٦٤٪ وذلك خلال نفس الفترة . وفي خلال تلك السنوات الأربع زادت حصة السلع المصنعة في اجمالي واردات الدول المخططة مركزيا بنسبة ١٪ ، ومع ذلك فتجدر الإشارة الى أن هذه الحصة قد هبطت من ٥٩٪ عام ١٩٦٠ الى ٥٧٪ عام ١٩٦١ ثم زادت بعد ذلك الى ٦٠٪ عام ١٩٦٢ وثبتت عند هذا المستوى خلال عام ١٩٦٣ . ولا يبدو أنه كانت هناك اتجاهات ظاهرة تدل على أن التجارة الخارجية كانت عاملا مساعدا للتنمية الصناعية خلال الفترة ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ . أما بقية الفترة موضع الدراسة فقد أظهرت اتجاها لزيادة نسبة السلع المصنعة الى اجمالي الواردات ، وهو ما يوضح زيادة الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الصناعية. ويبدو أن الاستثناء الوحيد كان في الدول المخططة مركزيا ، حيث تذبذبت نسبة السلع المصنعة في اجمالي الواردات ما بين ٥٩ ، ٦٢٪ خلال الفترة ١٩٦٠ حتى آخر ١٩٦٦

وإذا نظرنا الى القيم المطلقة لحصة السلع المصنعة في اجمالي واردات المجموعات الاقتصادية الرئيسية الثلاث ، نجد أنها تعكس اتجاهات تاريخية طويلة المدى . فدول السوق الحر كانت مستوردة للمواد الخام والمنتجات الزراعية ، ومصدرة للسلع المصنعة . وبالرغم من أن البيانات تشير الى زيادة حصة الواردات من السلع المصنعة، إلا أن هذه المجموعة الاقتصادية ، كسوق للسلع المصنعة الأجنبية كانت متباطئة عن كل من الدول النامية والدول المخططة مركزيا . وإذا ما أخذنا في اعتبارنا تفوق دول السوق الحر في ميدان التجارة الدولية (أنظر الجدول رقم ١٩) وكذلك حقيقة كون هذه الدول تستورد سلعا مصنعة أقل مما تستورده المجموعات الاقتصادية الأخرى ، فسيثور لدينا بعض من الشاؤم حول امكانية أن تصبح التجارة الخارجية عاملا واقعا في توسع الصناعة التحويلية في العالم ككل وفي الدول النامية بوجه خاص . وعلاوة على ذلك فقد اتجهت دول السوق الحر بطريقة متزايدة الى زيادة التبادل التجاري في السلع المصنعة فيما بينها ، كما سنوضحه فيما بعد في هذا الفصل .

جدول رقم ٢٥ - توزيع واردات السلع المصنعة بين المجموعات السلعية حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(النسبة الى اجمالي الواردات)

	السلع المصنعة مركزيا			دول الشرق اوسط			السلع المصنعة		
	سلع مصنعة أخرى	سلع مصنعة أخرى	سلع مصنعة أخرى	سلع مصنعة أخرى	سلع مصنعة أخرى	سلع مصنعة أخرى	سلع مصنعة أخرى	سلع مصنعة أخرى	
	(SITC) (٧)	(SITC) (٠)	(SITC) (٠)	(SITC) (٠)	(SITC) (٠)	(SITC) (٠)	(SITC) (٧)	(SITC) (٠)	
٢٨	٢٦	٥	٢٧	١٨	٥	٢٨	٢٨	٨	١٩٦٠
٢٧	٢٥	٥	٢٦	١٩	٦	٢٨	٢٩	٨	١٩٦١
٢٨	٢٧	٥	٢٦	٢٠	٦	٢٧	٢٩	٨	١٩٦٢
٢٧	٢٨	٥	٢٦	٢٠	٦	٢٦	٢٩	٨	١٩٦٣
٢٦	٢٧	٦	٢٨	٢٠	٦	٢٧	٢٩	٨	١٩٦٤
٢٦	٢٩	٦	٢٩	٢٢	٦	٢٧	٣٠	٩	١٩٦٥
٢٦	٣٠	٦	٢٩	٢٣	٦	٢٧	٣٠	٩	١٩٦٦
٢٧	٣١	٧	٢٩	٢٤	٦	٢٦	٣١	٩	١٩٦٧

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة الصناعية ، على أساس البنية الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .

وإذا كانت الكيماويات والآلات ومعدات النقل تشكل انتاج الصناعة الثقيلة وصناعات السلع الرأسمالية ، وهو ما يفترض عموما ، فمن الواضح اذن أن المجموعات الاقتصادية الثلاث تستخدم موارد القروض الأجنبية بطريقة متزايدة من أجل سد حاجاتها من السلع الرأسمالية . وقد زاد اعتماد الدول النامية على هذه الموارد من ٢٦٪ من اجمالي الواردات عام ١٩٦٠ الى ٤٠٪ عام ١٩٦٧ . وكان ترتيب الدول المحططة مركزيا الثاني : فقد زادت حصة مجموع ما استوردت من الكيماويات والآلات ومعدات النقل من ٢١٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٦٪ عام ١٩٦٦ و ٢٨٪ عام ١٩٦٨ . أما دول السوق الحر فقد احتلت المركز الثالث في الترتيب ، فزادت حصة مجموعة ما استوردته من الكيماويات والآلات ومعدات النقل من ٢٣٪ من اجمالي الواردات عام ١٩٦٠ الى ٣٠٪ عام ١٩٦٧ .

ولم يفتقر الامر على استخدام المجموعات الاقتصادية الثلاث للتجارة الخارجية بطريقة متزايدة كوسيلة للحصول على السلع الرأسمالية ، بل انها من ناحية اخرى صارت تقلل من وارداتها من « السلع المصنعة الاخرى » ، والتي يفترض عموما انها سلع استهلاكية . وقد كانت نسبة ما استوردته دول السوق الحر عامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ من الكيماويات والآلات ومعدات النقل مساوية تقريبا لما استوردته من « السلع المصنعة الاخرى » . أما في حالة الدول النامية والدول المحططة مركزيا ، فقد تساوت في عام ١٩٦٠ نسب وارداتها من الكيماويات والآلات ومعدات النقل و وارداتها من السلع المصنعة الاخرى (كانت النسبة ٢٨٪ من اجمالي الواردات) ، أما في عام ١٩٦٧ ، فقد زادت نسبة الآلات ومعدات النقل ، بينما تراجع نسبة « السلع المصنعة الاخرى » .

تشير هذه الانجاعات الى أن طاقة الدول النامية على زيادة صادراتها من السلع المصنعة كانت محدودة . وكما أوضحنا في مكان سابق من هذا الفصل ، يزداد دور الدول النامية كمصدرة « السلع المصنعة الاخرى » . وينتضح من الفقرات السابقة مباشرة ، ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٥) ، أن دول السوق الحر هي وحدها التي تزيد حصتها من واردات « السلع المصنعة الاخرى » ، وعلاوة على ذلك ، فإن هذه الزيادة صغيرة نسبيا ، حيث بلغت ٢٪ خلال فترة الثماني سنوات .

ولما كانت الدول النامية تبذل جهودا لدفع عجلة التصنيع بها ، ومن ثم يزداد احتياجها لمعدات الرأسمالية الأجنبية ، لذلك فانه مما يدعو للتساؤل أن نسبة ما تستورده من الكيماويات والآلات ومعدات النقل الى اجمالي وارداتها قد زادت بمعدل أقل مما كان عليه الوضع في المجموعتين الاقتصاديتين الاخرتين . وقد كان هناك فتور في الاستثمارات الأجنبية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالعمالة الاقتصادية الأجنبية ، وهو ما سوف نتعرض له في قسم آخر من هذا المسح . وفسر ذلك الى حد ما الزيادة الطفيفة نسبيا في حصة الواردات من الكيماويات والآلات ومعدات النقل .

اتجاه التجارة في السلع المصنعة

لم يحدث تغير كبير في اتجاه التجارة في السلع المصنعة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ (انظر الجدول رقم ٢٦) . وقد اتجهت الدول المحططة مركزيا الى التجارة فيما بين بعضها البعض ، وهو ما أشرنا اليه سابقا . ويسود نفس النمط فيما بين دول السوق الحر . أما الدول النامية فقد صدرت الجانب الأكبر من سلعها المصنعة الى دول السوق الحر ، وهو نمط نجد تفسيره في الارتباطات التاريخية لهذه الدول .

وفيما يتعلق بدول السوق الحر ، نجد أن الاتجاه خلال الستينات يشير الى زيادة التبادل التجاري فيما بينها . فقد زادت حصة صادرات دول السوق الحر من السلع المصنعة الى دول السوق الحر خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ برمتها من ٦٥٪ عام ١٩٦٠ الى ٧٣٪ عام ١٩٦٧ . وتجدر الاشارة الى أن نسبة ال ٧٣٪ قد تحققت عام ١٩٦٥ واستمرت حتى آخر عام ١٩٦٧ ، ويمكن القول انه أمكن تحقيق نوع من الاستقرار وهو ما يتضح أيضا من ثبات نسبة صادرات دول السوق الحر من السلع المصنعة الى الدول النامية حيث بلغت ٢٢٪ عامي ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ . وإذا كانت صادرات دول

جدول رقم ٢٦ - وجهة صادرات السلع المصنعة (١) حسب المجموعات
الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(النسبة الى اجمالي صادرات السلع المصنعة)

المستورد			الجهة المصدرة
الدول المخططة مركزيا	الدول النامية	دول السوق الحر	
			<u>دول السوق الحر :</u>
٤	٢٩	٦٥ ١٩٦٠
٣	٢٨	٦٦ ١٩٦١
٤	٢٥	٦٨ ١٩٦٢
٣	٢٤	٧٠ ١٩٦٣
٣	٢٤	٧١ ١٩٦٤
٤	٢٣	٧٣ ١٩٦٥
٤	٢٢	٧٣ ١٩٦٦
٤	٢٢	٧٣ ١٩٦٧
			<u>الدول النامية :</u>
٣	٣٠	٦٧ ١٩٦٠
٢	٣٢	٦٥ ١٩٦١
٢	٣٠	٦٧ ١٩٦٢
٢	٣١	٦٦ ١٩٦٣
٣	٣١	٦٦ ١٩٦٤
٤	٣٠	٦٦ ١٩٦٥
٤	٢٨	٦٨ ١٩٦٦
٤	٢٧	٦٨ ١٩٦٧
			<u>الدول المخططة مركزيا :</u>
٧٩	٩	١١ ١٩٦٠
٧٣	١٤	١٢ ١٩٦١
٧٣	١٤	١١ ١٩٦٢
٧٣	١٥	١١ ١٩٦٣
٧٢	١٥	١٣ ١٩٦٤
٧٠	١٥	١٤ ١٩٦٥
٦٨	١٥	١٦ ١٩٦٦
٦٩	١٤	١٥ ١٩٦٧

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس النشرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .

A - ٥ SITC (٢)

السوق الحر من السلع المصنعة الى الدول المخططة مركزيا قد ثبتت عند نسبة ٤٪ وذلك من عام ١٩٦٥ الى آخر ١٩٦٧ ، الا ان ذلك لا يمكن اعتباره أمرا ذا شأن في ارساء نمط ثابت بين أطراف التبادل التجارى . وقد مثلت التجارة فى السلع المصنعة فيما بين هاتين المجموعتين ٣ - ٤٪ من اجمالى صادرات دول السوق الحر من السلع المصنعة خلال فترة الثمانى سنوات كلها . واذا كانت دول السوق الحر تنجح بصفة متزايدة الى التجارة بين بعضها البعض ، فان ذلك يرجع الى حد ما الى تطور التعاون الاقليمى بين هذه الدول .

وقد تكون السوق الاوربية المشتركة - على سبيل المثال - فى طريقها لبلوغ أقصى امكانياتها خلال تلك الفترة . وهناك تليل آخر واضح ، الا وهو ثراء تلك الدول . وكما أوضحنا فى مكان سابق ، فقد حققت دول السوق الحر خلال الفترة المذكورة معدلا عاليا نسبيا فى النمو الاقتصادى والصناعى ، وهو ما ترتب عليه زيادة طاقاتها الاستيرادية .

وشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢٦) الى حدوث انخفاض كبير فى نسبة ما صدرته دول السوق الحر من السلع المصنعة الى الدول النامية . وفى عام ١٩٦٠ خص الدول النامية ٢٩٪ من صادرات دول السوق الحر من السلع المصنعة ، أما فى عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ فقد انخفضت هذه النسبة الى ٢٢٪ . وقد يكمن تفسير ذلك الى حد ما فى قدرة الدول النامية على احلال الواردات من السلع الاستهلاكية ، على الرغم من أن السلع المصنعة ، فيما عدا الكيماويات والآلات ومعدات النقل كانت تمثل نسبة صغيرة ومنافسة فى اجمالى واردات الدول النامية ، وهو ما سبق أن تعرضنا له . وبالإضافة الى ذلك فهناك عامل آخر أكثر أهمية ، الا وهو ندوة النقد الأجنبى .

وتصدر الدول النامية سلعها المصنعة فى المرتبة الأولى الى دول السوق الحر . وقد كانت طفيفة تلك التغيرات التى حدثت خلال فترة الثمانى سنوات محل الدراسة ، وقد تذبذبت حصة صادرات السلع المصنعة من الدول النامية الى دول السوق الحر من عام ١٩٦٠ الى آخر ١٩٦٥ ما بين ٦٥ ، ٦٧٪ . وبلغت هذه النسبة ٦٨٪ عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ . وتفسير ذلك يكمن الى حد ما فى كون الدول النامية ، هى المجموعة الوحيدة من المجموعات الاقتصادية الثلاث ، التى أظهرت اتجاها - حتى ولو كان طفيفا - نحو زيادة الواردات من السلع المصنعة . وتمثل « السلع المصنعة الأخرى » - كما سبق شرحه - الجانب الأكبر من صادرات الدول النامية . وكانت حصة صادرات السلع المصنعة من الدول النامية الى الدول المخططة مركزيا صغيرة جدا ، حيث تراوحت ما بين ٢ و ٤٪ . ويلاحظ أنه خلال الفترة ١٩٦٥ الى آخر ١٩٦٧ بلغت حصة صادرات السلع المصنعة من الدول النامية الى الدول المخططة مركزيا ٤٪ ، وهو ما يشير الى حدوث اتجاه صعودى طفيف ، وعلى كل حال فان كلا من القيم المطلقة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة والنسبة اليها خصت الدول المخططة مركزيا ، لتشير الى أن الأخيرة لم تكن طرفا تجاريا ذا وزن بالنسبة للدول النامية .

وتجدر الإشارة الى أن التجارة فى السلع المصنعة فيما بين الدول النامية قد تناقصت بعض الشيء . وقد كانت هذه التجارة تمثل حوالى ٣٠ الى ٣١٪ من اجمالى صادرات الدول النامية من السلع المصنعة وذلك خلال الفترة ١٩٦٠ الى آخر ١٩٦٥ . وفى عام ١٩٦٦ انخفضت النسبة الى ٢٨٪ ثم انخفضت مرة ثانية عام ١٩٦٧ الى ٢٧٪ . ويمكن التفسير الى حد ما فى أصناف السلع المصنعة التى تستوردها الدول النامية . فقد اتجهت الدول النامية الى زيادة وارداتها من الكيماويات والآلات ومعدات النقل . ولما كانت صادراتها من السلع المصنعة تتكون أساسا من « السلع المصنعة الأخرى » ، فليس هناك محل للدهشة أن تكون التجارة فيما بينها صغيرة الحجم نسبيا . وثانيا ، وهو أمر متعلق بما ذكر قبل ذلك ، أن الدول النامية وطلبها على الواردات كان

متركزا على أنواع السلع التي لا تنتجها ، قد واجهت صعوبات في السنوات الأخيرة في الحصول على المعونات الاقتصادية الأجنبية ، لذلك فمن المنطقي افتراض أن هذه الدول قد تركز جهودها على زيادة إجمالي تجارتها وعلى الأخص تجارتها الخاصة بالسلع المصنعة . وهناك عامل ثالث لا يقل أهمية ألا وهو كون نمط التنمية الصناعية في الدول النامية تنافسيا أكثر منه تكامليا .

وقد مالت الدول المخططة مركزيا الى التجارة في السلع المصنعة أساسا فيما بين بعضها البعض ، على الرغم من أنه كانت هناك بعض التغيرات . وقد تناقصت هذه التجارة من ٧٩ ٪ عام ١٩٦٠ الى ٦٨ ٪ عام ١٩٦٦ ، ثم زادت زيادة طفيفة عام ١٩٦٧ لتصل الى ٦٩ ٪ . وإذا ما قارنا عام ١٩٦١ بعام ١٩٦٠ ، نجد أنه كان هناك نقص كبير في حصة التجارة المذكورة من ٧٩ ٪ الى ٧٣ ٪ . ويمكن التفسير أساسا في حصة صادرات السلع المصنعة من الدول المخططة مركزيا الى الدول النامية ، فقد كانت هذه الحصة ٩ ٪ عام ١٩٦٠ و ١٤ ٪ عام ١٩٦١ . ولم يحدث تغيير جوهري في الفترة من ١٩٦١ الى آخر ١٩٦٣ . كانت صادرات الدول المخططة مركزيا من السلع المصنعة الى دول السوق الحر تمثل ما يقرب من ١١ ٪ من إجمالي صادراتها من السلع المصنعة ، وكانت حصة تلك الصادرات الى الدول النامية تمثل ما يقرب من ١٤ الى ١٥ ٪ ، أما حصة التجارة بين هذه الدول فقد بلغت ٧٣ ٪ . وقد زادت حصة صادرات الدول المخططة مركزيا الى دول السوق الحر خلال الفترة ١٩٦٣ الى آخر ١٩٦٦ من ١١ ٪ الى ١٦ ٪ ، وظلت حصة هذه الصادرات الى الدول النامية ثابتة عند نسبة ال ١٥ ٪ ، في حين تناقصت حصة التجارة فيما بين بعضهم البعض من ٧٣ ٪ الى ٦٨ ٪ . وفي عام ١٩٦٧ تراجعت حصة صادرات الدول المخططة مركزيا من السلع المصنعة الى دول السوق الحر تراجعا طفيفا لتصبح ١٥ ٪ ، وبلغت ١٤ ٪ بالنسبة للدول النامية . ومن الجائز أن يكون هذا التناقص راجعا الى موجة الركود التي حلت بالانتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية في أغلب أنحاء العالم .

الانتاج التحويلي والتجارة الخارجية في السلع المصنعة

شير مقارنة الأرقام القياسية الخاصة بالانتاج التحويلي وصادرات السلع المصنعة الى وجود زيادة كبيرة في كلا المؤشرين ، وأن التجارة الخارجية في السلع المصنعة هي التي دفعت بالصناعة التحويلية الى الأمام . فإذا ما نظرنا الى العالم ككل نجد أن الرقمين القياسيين لنمو الانتاج التحويلي والصادرات بلغا ١٥١ ، ١٨٨ على الترتيب بالمقارنة بسنة الأساس ١٩٦٠ (انظر جدول رقم ٢٧) . وكان الرقمان القياسيان في دول السوق الحر ١٤٨ ، ١٨٩ على التوالي في عام ١٩٦٧ ، وبالنسبة للدول النامية ١٥٣ ، ٢١٢ . أما بالنسبة للدول المخططة مركزيا فقد بلغا ١٧٨ ، ١٨٥

وتثور الآن مشكلتان ، تحيطان العلاقة المفترضة بعلامات الاستفهام . أول مشكلة هي أن الأرقام القياسية غير قابلة للمقارنة ببعضها البعض وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة في تكوين كل منهما . فالانتاج التحويلي يجري تصنيفه طبقا لتصنيف SITC ، بينما تصنف صادرات السلع المصنعة وفقا لتصنيف SITC . وثانيا هناك المشكلة الأساسية الاحصائية المتعلقة بكل من الرقمين . فلما كانت الصادرات أقل من الانتاج ، لذلك فهي تميل الى اظهار نمو أكبر من نمو الانتاج . وتجدر الإشارة هنا الى أن صادرات السلع المصنعة عام ١٩٦٠ ، ١٩٦٧ كانت تمثل حصة صغيرة نسبيا من إجمالي الانتاج التحويلي في العالم وفي كل من المجموعات الاقتصادية الثلاث (انظر جدول ٢٨) . وقد نستخلص من ذلك اذن أن التجارة الخارجية في السلع المصنعة لم تكن الا بذات أثر صغير على التصنيع .

جدول رقم ٢٧ - إنتاج الصناعة التحويلية وصادرات السلع المصنعة حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(الأرقام القياسية : ١٩٦٠ = ١٠٠)

السنة	العملة		الدول المصنعة مركزيا		دول السوق الحر		الدول النامية		
	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	
١٩٦٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٠٠	١٩٦٠
١٩٦١	١٠٦	١٠٥	١٠٦	١٠٩	١٠٦	١٠٣	١٠٤	١١٠	١٩٦١
١٩٦٢	١١٥	١١٢	١٢٣	١١٩	١١٤	١١٠	١١١	١١٤	١٩٦٢
١٩٦٣	١٢٥	١١٩	١٣٦	١٢٨	١٢٣	١٠٦	١٢٧	١٢٠	١٩٦٣
١٩٦٤	١٤٣	١٢٩	١٥١	١٣٧	١٤١	١٢٦	١٤٧	١٣٣	١٩٦٤
١٩٦٥	١٥٨	١٣٨	١٦٣	١٤٩	١٥٧	١٣٤	١٦٧	١٤١	١٩٦٥
١٩٦٦	١٧٦	١٤٨	١٧٠	١٦٣	١٧٦	١٤٤	١٩٨	١٤٨	١٩٦٦
١٩٦٧	١٨٨	١٥١	١٨٥	١٧٨	١٨٩	١٤٨	٢١٢	١٥٣	١٩٦٧

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الصناعية ، على أساس الترتيب التحويلية الإحصائية للأمم المتحدة .

(١) ISIC - ٢ - ٣
(٢) SISC - ٥ - ٨

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٧) - الى حد ما - الى أن نمو التجارة الخارجية في السلع المصنعة لم تتمكن من مواجهة التباطؤ الذي حل بالنشاط الاقتصادي والصناعي عام ١٩٦٧ . وإذا نظرنا الى العالم ككل نجد أن الرقم القياسي لنمو صادرات السلع المصنعة قد زاد بنسبة ٦٨٪ عام ١٩٦٧ عن ١٩٦٦ ، في حين أن الرقم القياسي للانتاج التحويلي تغير بنسبة ٢٪ فقط . ولم يختلف الأمر في دول السوق الحر ، فقد بلغت الزيادة في الرقم القياسي لنمو صادرات السلع المصنعة ٧٤٪ عام ١٩٦٧ مقابل ٢٨٪ زيادة في الرقم القياسي للانتاج التحويلي . وتنطبق نفس هذه العلاقة العامة على الدول النامية ، حيث بلغت الزيادة للانتاج التحويلي عام ١٩٦٧ ٣٤٪ بالنسبة لعام ١٩٦٦ ، في حين بلغت الزيادة في الرقم القياسي لصادرات السلع المصنعة ٧١٪ . وقد يبدو أن هناك ارتباطا ضئيلا بين الرقمين القياسيين وذلك للأسباب سالفة الذكر ، وأن التجارة الخارجية في السلع المصنعة كانت بالتأكيد قليلة التأثير - أن لم تكن عديمته - على التباطؤ في الانتاج الصناعي .

**جدول رقم ٢٨ - نسبة (١) صادرات السلع المصنعة (٢) الى اجمالي انتاج
الصناعة التحويلية حسب المجموعات الاقتصادية ١٩٦٧ - ١٩٦٠
(نسب مئوية)**

١٩٦٧	١٩٦٠	
٢٠٩	١٤٤	الدول النامية
٢٧٤	٢١٣	دول السوق الحر
٧٧	٧٥	الدول المخططة مركزيا
٢٠٩	١٧١	العالم

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس النشرة الشهرية الإحصائية للأمم المتحدة .

(١) SITC - ٥ - ٨

(٢) ISIC - ٢ - ٣

الفصل الثالث العمالة والإنتاجية

النمو في موارد العمل والعمالة في الصناعة التحويلية

يواجه النمو الصناعي في الدول النامية عديدا من مشاكل العمالة . وتعمل الصناعة التحويلية في تلك الدول عموما في ظل عرض وافر من العمل غير المدرب ، في نفس الوقت الذي تنتشر فيه ندرة قوة العمل المدربة . وهناك بعض الدلائل على أن الإنتاجية العمل في الدول النامية في تحسن ، وأن بعض الصناعات قد تمكنت من تحقيق مستويات عالية من الإنتاجية العمل ، ومع ذلك فما زال انخفاض الإنتاجية منتشرا بصفة عامة في القطاع التحويلي ككل .

ولا يستوعب القطاع التحويلي ، الذي مازال صغيرا في الدول النامية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالفروع الأكثر تقدما (٤٢) ، إلا جانبا متواضعا من موارد القوى العاملة المتاحة . وفي الغالبية العظمى للدول المتوافر بيانات عنها ، استوعب القطاع التحويلي كله (بما فيه من عمالة حرفية ويديوية ذات وزن كبير) ما بين $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ من إجمالي السكان ذوي النشاط الاقتصادي وذلك خلال الستينات . وعلاوة على ذلك فلم تتغير حصة الصناعة التحويلية من هذه الناحية تقريبا كبيرا عما كان عليه الحال في تلك الدول قبل عشر أو خمس عشرة سنة ، أي في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب (٤٣) .

وتظهر التطورات الأخيرة في الصناعة بالدول النامية نموا غير كاف في الإنتاج ، وكذلك زيادة متواضعة في العمالة الصناعية . وبينما كانت تلك الدول قادرة على وجه العموم على تحسين مستويات الصحة والتعليم بها خلال العشر أو الخمس عشرة سنة الأخيرة ، وبالتالي التحرك نحو تحسين النوعية العامة للقوى العاملة ، إلا أنها لم تتمكن حتى الآن من تحقيق تحسن مماثل في كيفية استخدام قوى العمل المتاحة وفي تحقيق معدلات البطالة . وهناك عوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية وفنية تقف في طريق المحاولات التي تبذلها الدول النامية لزيادة مستوى العمالة في القطاعات التحويلية بها . وقد سبق لنا أن استعرضنا تلك العوامل ، وكذلك التقدم العام الذي تحقق في زيادة العمالة بالقطاعات التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، في الجزء الأول من التطور الصناعي ، (٤٤) . ومن ثم فسنبين هنا فقط باستعراض بعض التطورات الجارية في العمالة والإنتاجية بالقطاع التحويلي .

ويعتبر القطاع التحويلي ، من زاوية الامكانيات الكامنة ، القطاع الديناميكي في الاقتصاد القومي ، ومع ذلك فكثيرا ما تثار الشكوك حول قدم هذا القطاع على خلق عمالة جديدة بأرقام كبيرة كافية . ويجدر بنا - في هذا الخصوص - الانكفي باعتبار الآثار المباشرة ، بل أيضا الآثار

(٤٢) Kailas C. Doctor and Hans Gallis, "Modern sector employment in Asian countries : some empirical estimates", International Labour Review, Vol. 90, No. 6, 1964, p. 544. "The size and characteristics of wage employment in Africa : some statistical estimates" International Labour Review, Vol. 39, No. 2, 1966, p. 149. ECLA, The Process of Industrial Development in Latin America (U.N. Publication).

UNIDO, Industrial Development Survey, Vol. I (U.N. Publication).

(٤٣) ص ٢٤٨ وما بعدها وجدول رقم ٨٣

(٤٤) المرجع السابق ، الفصل الرابع .

غير المباشرة والآثار الثانوية للاستثمارات التحويلية الجديدة في خلق فرص جديدة للعمالة .
وتقدم معدلات نمو القوى العاملة الواردة في الجدول رقم (٢٩) نقطة يستند إليها في قياس
كفاية النمو الحديث في القطاع التحويلي بالدول النامية وأثره على زيادة العمالة بتلك الدول .

وتشير التقديرات الواردة في الجدول رقم (٢٥) الى أن القوى العاملة قد زادت بنسبة ٢١/٢٪
سنويا في أمريكا اللاتينية ، وبما يقرب من ٢٪ في أفريقيا وآسيا (٤٥) وذلك خلال السنوات
١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، وهي تلك السنوات التي يتوافر منها الأرقام الاجمالية للعمالة . وهذه
الأرقام تقدم فقط مقياسا عاما لنمو موارد العمالة في الدول النامية . وكما هو واضح في الجدول
رقم (٢٩) فقد كانت انحرافات واضحة في الأقاليم الفرعية فيما يتعلق بمعدلات النمو المشار إليها .
وقد يمكن - بطريقة احسن - تقدير نمو الطلب على فرص العمالة في القطاع التحويلي والقطاعات
الأخرى غير الزراعية ، عن طريق معدل النمو المرتفع لسكان الحضر ، والذي تعدى في كثير من
دول أمريكا اللاتينية نسبة ال ٥٪ سنويا (٤٦) . وهذا وليس كل أفراد هذه القوى العاملة المتزايدة
بسرعة مؤهلة تأهيلا كاملا لكثير من الأعمال في القطاع التحويلي ، ومن ثم يتطلبون تدريباً مهنياً
قبل أن يمكن تشغيلهم بكفاءة في ذلك القطاع . وعلى كل حال فان تقديرات نمو القوى العاملة
تعتبر مؤشرا للمعدل الذي يجب أن تتزايد به الوظائف حتى تستوعب القوى العاملة المتزايدة .

وعلاوة على ذلك تشير تقديرات نمو القوى العاملة بالدول النامية والواردة في الجدول رقم
(٢٩) ، الى أن معدلات نمو القوى العاملة في غالبية الأقاليم الفرعية النامية ستكون خلال الفترة
١٩٧٠ - ١٩٨٠ أعلى منها في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . ومن المتوقع أن تكون الزيادة السنوية
في القوى العاملة بمنطقة أمريكا اللاتينية مقاربة ل ٣٪ ، وأكثر من ٢٪ في منطقتي آسيا وأفريقيا .
وحيث أن الزراعة لا تقدر على استيعاب كل هذه الزيادة في عرض العمل ، وهو ما تبين من التجارب
السابقة ، كذلك كان هناك هجرة صافية للسكان من القطاع الزراعي ، ونمو سريع في القوى العاملة
غير الزراعية ، وطلب مرتفع على الأعمال الصناعية وغيرها في الدول النامية . وهذا هو الإطار الذي
يجب من خلاله أن ننظر الى التطورات الأخيرة في الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى القادرة على
استيعاب العمالة الجديدة .

(٤٥) تقوم هذه التقديرات على أساس أن القوى العاملة هي السكان ذوو النشاط الاقتصادي . وللرجوع
الى مزيد من التفاصيل عن طريق اعداد هذه التقديرات ، انظر :

James N. Ypsilantis "World and Regional Estimates and Projections of Labour Force (U.N.
Publications).

والقدمة في الحلقة الدراسية الإقليمية حول « التقديرات الاقتصادية طويلة الأجل للاقتصاد الدولي : الجوانب
القطامية » والتي عقدت في Elsinore بالدنمارك من ١٤ الى ٢٧ أغسطس ١٩٦٦

(٤٦) Urbanization in latin America, UNESCO (محاضر مناقشات حلقة دراسية مشتركة

بين الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واليونيسكو وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، عقدت في
سنياجو ، شيلي يوليو ١٩٥٦ ، وباريس ١٩٦١ ،

Urbanization in Asia and Far East, (محاضر مناقشات الحلقة الدراسية المشتركة بين الأمم المتحدة واليونيسكو بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ،
والتي عقدت في بانكوك ، تايلاند أغسطس ١٩٥٦) كلكتا ١٩٥٧

انظر أيضا ، الأمم المتحدة ، محاضر المؤتمر الدولي للسكان ، بلغراد ٣٠ أغسطس الى ١٠ سبتمبر ١٩٦٥ ،

الجزء الرابع .

جدول رقم ٢٩ - نمو القوى العاملة في الاقاليم النامية ، ١٩٥٠ - ١٩٨٠

(متوسط التغير السنوي فيما بين التواريخ الموضحة)

١٩٨٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٦٥	١٩٦٥ - ١٩٦٠	١٩٦٠ - ١٩٥٠	
٢,٠٨	٢,٠٦	٢,٠٥	٢,٠٤	أمريكا اللاتينية :
٢,٠٠	٢,٠٨	٢,٠٧	٢,٠٦ أمريكا الجنوبية الاستوائية
٢,٠٤	٢,٠٠	٢,٠٩	٢,٠٨ وسط أمريكا
١,٠٥	١,٠٥	١,٠٥	١,٠٥ أمريكا الجنوبية المعتدلة
٢,٠٣	٢,٠٢	٢,٠٢	١,٠٦ منطقة الكاريبي
٢,٠٢	١,٠٩	١,٠٨	١,٠٥ آسيا (بدون الصين الشعبية واليابان)
٣,٠١	٢,٠٨	٢,٠٧	١,٠٤ باقى شرق آسيا
٢,٠٠	١,٠٧	١,٠٦	١,٠٣ وسط شرق آسيا
٢,٠٥	٢,٠٠	١,٠٩	١,٠٩ جنوب شرق آسيا
٢,٠٧	٢,٠٧	٢,٠٧	١,٠٥ جنوب غرب آسيا
٢,٠١	٢,٠٠	١,٠٩	١,٠٤ أفريقيا (بدون جنوب أفريقيا)
٢,٠٣	٢,٠٢	٢,٠١	٢,٠٣ غرب أفريقيا
١,٠٨	١,٠٧	١,٠٧	١,٠١ شرق أفريقيا
١,٠٢	١,٠١	١,٠٠	١,٠٠ وسط أفريقيا
٢,٠٦	٢,٠٤	٢,٠٣	٠,٠٥ شمال أفريقيا

المصدر : جيمس ايبلانيس : التقديرات الإقليمية والدولية للقوى العاملة ، بحث مقدم فى الحلقة الدراسية الإقليمية حول التقديرات الاقتصادية للاقتصاد الدولى فى الأجل الطويل ، والمعقود فى الدانمرك من ١٤ الى ٢٧ أغسطس ١٩٦٦

ملحوظة : تقوم التقديرات المذكورة أعلاه على أساس أن القوة العاملة = السكان ذوى النشاط الاقتصادى وتقوم الأرقام الخاصة بـ ١٩٥٠ - ١٩٦٠ على أساس معدلات اسهام القوى العاملة خلال تاريخ أو أكثر فى الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ، ومن ١٩٥٨ الى ١٩٦٢

وقد فدرت أرقام القوى العاملة لسنة ١٩٧٠ ، لسنة ١٩٨٠ عن طريق استخدام معدلات الجنس والعمر الخاصة باسهام القوى العاملة والمقدرة لكل إقليم من الأقاليم المذكورة على بيانات الأمم المتحدة الخاص بالجنس والعمر لكل إقليم : وتم التوصل الى بيانات ١٩٦٥ عن طريق أنماط معدلات اسهام القوى العاملة حسب الجنس والعمر لكل إقليم عام ١٩٦٠ ، ١٩٧٠

وللحصول على تفاصيل أكثر حول الطريقة المتبعة ، أنظر المرجع المشار اليه أعلاه .

معدلات وأنماط نمو العمالة التحويلية حسب المجموعات الاقتصادية

انعكس التقدم في التصنيع بالدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ على معدلات نمو السلع المصنعة والتي بلغت ٦٢٪ سنويا (انظر الفصل الاول) . وقد صاحب هذا النمو توسع في العمالة التحويلية بمعدل ٤٪ سنويا (انظر الجدول رقم ٣٠) . وقد حققت دول السوق الحر خلال نفس الفترة نموا مستمرا - وان كان منخفضا نسبيا - في العمالة بصناعاتها التحويلية . وقد صاحب معدل النمو المتوسط في الانتاج التحويلي بهذه الدول (٦٥٪ سنويا) نمو في العمالة بمعدل ٢٪ سنويا ، وهو ما يعكس استمرار اعتماد تلك الدول على رفع الانتاجية لزيادة الانتاج . أما فيما يتعلق بالدول المخططة مركزيا فقد بلغ المعدل السنوي المتوسط لنمو الانتاج التحويلي ٨٣٪ . ويمكن القول بان حوالى نصف الزيادة في الانتاج التحويلي بالدول المخططة مركزيا انما ترجع الى التوسع في العمالة التحويلية والذي بلغ معدله ٤٪ سنويا (٤٧) .

وفي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ لم يكن هناك تشابه كبير في معدلات نمو العمالة او أنماط الخصائص النسبية التقديرية للعمالة في الزيادة في الانتاج التحويلي بالمناطق النامية (انظر جدول رقم ٣٠) . وقد حققت المنطقة الآسيوية ككل معدلا للنمو متوسطا مرتفعا نسبيا في العمالة التحويلية (٥٪ سنويا) وقد كان اسهام هذا التوسع في العمالة في المعدلات المرتفعة نسبيا للنمو في الانتاج التحويلي أكبر من اسهام الزيادة المحتملة في متوسط نصيب الفرد من الانتاج . ويبدو أن تجربة منطقة أمريكا اللاتينية خلال نفس الفترة تشير الى أنه بينما كان معدل نمو الانتاج التحويلي أقل منه في آسيا ، الا أن معدل زيادة العمالة التحويلية كان أقل بكثير منه في آسيا . وأحيانا لم تحقق الحجم الكلى للعمالة التحويلية في أمريكا اللاتينية أية زيادة على الاطلاق ، بل انها كانت تتناقص . ومن ثم فقد يبدو أنه على الرغم من بعض الاستثمارات الجديدة في تلك المنطقة ، وهو ما تطلب عمالة جديدة لتشغيل الطاقات الانتاجية الجديدة ، فان التقدم البطيء الذي حدث أخيرا في حركة التصنيع يحتمل أنه كان مصحوبا بتحسين في متوسط نصيب الفرد من الانتاج ، وبالتالي لم تسهم كثيرا في احداث زيادة في حجم قوة العمل بالصناعة التحويلية .

(٤٧) باعتبار أن الرقم القياسى للانتاج هو محصنه ضرب الرقم القياسى للعمالة في الرقم القياسى لمتوسط نصيب الفرد من الانتاج $(\frac{ص}{١٠٠} + ١) = (\frac{ص}{١٠٠} + ١) (\frac{ع}{١٠٠} + ١)$ ، حيث $\frac{ص}{١٠٠}$ ، $\frac{ع}{١٠٠}$ ، $\frac{ص}{١٠٠}$ هي معدلات الزيادة في الانتاج والعمالة ونصيب الفرد من الانتاج على الترتيب ، فان تلك النسبة في زيادة الانتاج التي تتحقق نتيجة للزيادة في العمالة يمكن تقديرها تقريبا من ص/س . وعلى ذلك فان ١ - ص/س يساوي حصة ما يطلق عليه بصفة عامة المكاسب العامة في انتاجية العمل فيما يتحقق من زيادة في الانتاج . وتعكس التحسينات في معامل اجمالى الانتاج للفرد/سنة ، ليس فقط التحسينات في معامل الانتاج للفرد/ساعة ، وهو ما يطلق عليه كثيرا انتاجية العمل ، بل تعكس ايضا التغيرات في التركيب السلى للمنتجات ، التغيرات في هيكل العمالة ، وكذلك التغيرات في عدد ساعات العمل التي يعملها الفرد في السنة . ويجب كذلك ان توجه النظر الى أن التقديرات في هذه الفقرة والفقرات التالية بخصوص الاسهام النسبى للعمالة والانتاجية في معدلات نمو الانتاج المحققة لا تنطوى على علاقة سببية من جانب واحد بين مدخلات العمل (العمالة) والانتاج . واذا ما كان لدينا الطلب على الانتاج التحويلي وعرض المدخلات خلاف العمل (المعدات - المواد - الطاقة .. الخ) فان نسبة الزيادة الناتجة في الانتاج الناتجة عن الزيادة في العمالة تشير الى الكيفية التي تمت بها مقابلة احتياجات العمل التي يتطلبها الانتاج المستهدف ، بمعنى آخر الى أى مدى قوبلت تلك الاحتياجات عن طريق الزيادة في حجم العمالة وعن طريق زيادة انتاجية العاملين فعلا في الانتاج . واذا ما أمكن استغلال الطاقة الانتاجية للمعدات والقوى العاملة استغلالا كاملا ، فقد يتطلب كل من الاحتمالين المذكورين اعلاه بعضا من رأس المال وغيره من اوجه الانفاق .

جدول رقم ٢٠ - نمو اجمالي العمالة في القطاع التحويلي ، حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(متوسط التغير السنوي فيما بين التواريخ الموضحة)

١٩٦٣-١٩٦٠ و ١٩٦٦-١٩٦٣	نسبة التغير عن السنة السابقة							
	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	
٤	—	٢	٣	٥	٥	٤	٤	الدول النامية (اجمالي)
٢	٤	٦	٢	٧	٢	—	١	أمريكا اللاتينية
٥	—	١	٣	٥	٧	٤	٥	اسيا (بدون اليابان)
٢	—	٢	٢	٢	٢	٢	٢	دول السوق الحر
٤	٤	٣	٤	٤	٣	٤	٦	الدول المخططة مركزيا
٣	—	٢	٣	٣	٣	٣	٣	العالم (بدون الدول المخططة مركزيا)
٣	—	٢	٣	٣	٣	٣	١	العالم (اجمالي)

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على اساس كتاب الاحصاء السنوي للأمم المتحدة او بيانات اضافية اخرى مقدمة من مكتب الاحصاء بالأمم المتحدة .

جدول رقم ٢١ - الأشخاص العاملون في قطاع الصناعة التحويلية غير الزراعية
في بعض الدول النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(متوسط التغير السنوي فيما بين التواريخ الموضحة)

كافة القطاعات غير الزراعية (ISIC ١-٩)		القطاع التحويلي ^(١) (ISIC ٢-٣)		مصدر إحصاءات العمل	
١٩٦٧-١٩٦٦	١٩٦٣-١٩٦٠ و ١٩٦٦-١٩٦٣	١٩٦٧-١٩٦٦	١٩٦٣-١٩٦٠ و ١٩٦٦-١٩٦٣		
					أمريكا اللاتينية :
—	—	—	٢	IV	شيل (٣)
—	—	—	١	IV	كولومبيا
—	—	—	٣	IV	كوتادور (٥٤٤)
١٤	٧	١	٧	IV	السلفادور (٣)
—	—	١	١	IV	جواتيمالا
٣	٦	٥	٦	IV/I	بورتوريكو
٣	٣	—	٥	IV/I	ترينداد وتوباغو (٦)
—	—	٤	٤	IV	فنزويلا
					أفريقيا :
—	٦	—	—	IV/I١	جابون (٧)
—	٢	—	١٠	IV	كينيا (٨)
٣	٥	٦	١٧	IV	سيراليون
—	٢	—	٧	IV	زامبيا (٨)
					آسيا :
١٠	٥	—	٧	I	الصين الوطنية (٩)
٩	٩	٢٧	١٣	I	جمهورية كوريا (٩)
١	٧	١	٥	I	الفلبين
٦	٤	٧	١٠	I	تايلاند
—	٣	—	٤	I	سوريا (٥)

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس اكتاب السنوي لإحصاءات العمل ، منظمة العمل الدولية ١٩٦٧ ، ونشرة إحصاءات العمل ١٩٦٩ ، الربع الأول .

- (١) تشمل التحجير في ترينداد وتوباغو .
 (٢) لا تشمل التعدين في السلفادور ، والخدمات الحكومية في جابون .
 (٣) العاملون بأجر فقط .
 (٤) منطقة سان سلفادور .
 (٥) ١٩٦١ - ١٩٦٢ و ١٩٦٣ - ١٩٦٦ .
 (٦) البيانات الخاصة بالقطاع غير الزراعي من ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .
 (٧) تركز البيانات الخاصة بـ ١٩٦٠ - ١٩٦٢ على إحصاءات المنشآت IV ، بينما تلك الخاصة بـ ١٩٦٤ - ١٩٦٦ على إحصاءات التأمينات الاجتماعية الإجبارية II .
 (٨) ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٥ .
 (٩) مستخرجة من الحجم المتوسط للقوى العاملة المدنية فيما بين ١٩٦٢ - ١٩٦٤ و ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .
 ملحوظة : تشير الأرقام الرومانية الواردة في هذا الجدول المصادر الأساسية التالية لإحصاءات العمالة .
 I عمليات مسح القوى العاملة بالمنية ، II - إحصاءات التأمينات الاجتماعية الإجبارية ، IV إحصاءات المنشآت .

وعلى الجانب الآخر حققت أمريكا اللاتينية معدلات نمو مرتفعة في تعداد السكان والقوى العاملة . وطبقا للتقديرات الواردة في الجدول رقم (٢٩) ، فقد زادت القوى العاملة بمعدل $\frac{2}{4}$ % سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . وزادت العمالة التحويلية خلال نفس الفترة بمعدل $\frac{2}{4}$ % سنويا (انظر الجدول رقم ٣٠) . وهكذا يظهر أن التقدم الحديث في التصنيع بأمريكا اللاتينية وما تمخض عنه من طلب على العمل من جانب القطاع التحويلي لم يكن كافيا للحاق بزيادة القوى العاملة ، وبداية لم تسهم اطلاقا في انقاص حجم البطالة السافرة والبطالة المقنعة السائدة هناك (٤٨) .

وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية المؤثرة على توسع القطاع التحويلي وطلبه على القوى العاملة في أمريكا اللاتينية ، فسوف تتسع فجوة العمالة التحويلية الناتجة عن ذلك . وتشير التقديرات الخاصة بالنمو المتوقع للقوى العاملة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ الى أن حجم القوى العاملة سينمو بمعدل سنوي قدره $\frac{3}{4}$ % تقريبا في تلك المنطقة (انظر جدول رقم ٢٩) . وتوضح بوجه خاص عدم قدرة نمو الصناعة التحويلية في أمريكا اللاتينية على استيعاب جانب معقول من الداخلين الجدد في القوى العاملة ، وهو ما يتطلب اتخاذ اجراءات عاجلة تهدف الى زيادة فرص العمالة المنتجة .

ولا تتوفر حاليا البيانات الاجمالية عن نمو العمالة التحويلية في المنطقة الافريقية . وتشير بعض التقديرات التقريبية التي اعدتها ساكرتارية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى أن العمالة التحويلية في تلك المجموعة من الدول قد نمت بمعدل يقرب من $\frac{5}{100}$ % سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . ومع ذلك فلا توجد بيانات مقارنة عن نمو الانتاج التحويلي في نفس الدول ، وبالتالي فانه من المتعذر تقدير نمط استيعاب القطاع التحويلي للعمالة في تلك المنطقة .

ويتضمن الجدول رقم (٣١) بعض البيانات الحديثة عن نمو العمالة في القطاع التحويلي والقطاعات غير الزراعية (بما فيها الصناعة التحويلية) . وهذه البيانات متوافرة فقط بالنسبة لعينة محدودة من الدول النامية ، ولكنها توضح تفاوت تجاربها . وقد حققت أخيرا مجموعة دول أمريكا اللاتينية المثلة في هذه العينة ، والمتوافر عنها بياناتها ، تناقصا واضحا في توسع العمالة - وقد فشلت ثلاث من تلك الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ في توسيع عمالتها التحويلية بمعدل يمشى مع معدل الزيادة الطبيعية في القوى العاملة . وينطبق هذا الوضع أيضا على خمس من ست دول عام ١٩٦٧ . أما فيما يتعلق بالدول الافريقية فقد كانت العينة اصغر من أن تسمح باستخلاص نتائج خاصة . أما مجموعة الدول الآسيوية الواردة في الجدول رقم (٣١) فقد حققت توسعا ثابتا في العمالة التحويلية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ .

وتجدر الاشارة الى النمو المستقر نسبيا في استيعاب العمل من جانب القطاعات غير الزراعية . ومع ذلك فالقطاعات الأخيرة تغطي أنشطة مختلفة وتمكس النتائج الصافية لعدد من العوامل ، بما فيها البطالة المقنعة .

United Nations, 1967 Report on the World Social Situation (U.N. Publication). (٤٨)
Proceedings of the World Population Conference (U.N. Publication).

(٤٩) لا يمكن لتغيرات العمالة في القطاعات التحريلية الصغيرة نسبيا أن تؤثر تأثيرا يذكر على معدل النمو العام في العمالة بالقطاع غير الزراعي ككل .

نمو العمالة في المجموعات الصناعية الرئيسية

تميز نشاط المناجم والحاجر - من بين القطاعات الصناعية المختلفة - بوجود اتجاه عام لتحسين وزيادة الانتاج دون أية زيادة ملموسة في حجم القوى العاملة في ذلك القطاع (انظر جدول رقم ٢٢) . وهذا الاتجاه كان واضحا بوجه خاص في دول السوق الحر خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، حيث كانت الزيادة السنوية في الانتاج بمعدل ٢٦٪ مصحوبة بانكماش مستمر للقوى العاملة بمعدل يزيد زيادة طفيفة على ٤٪ سنويا .

وفي داخل القطاع التحويلي ، اتجهت الصناعات التحويلية الثقيلة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٦ الى التوسع في الانتاج والعماله بمعدلات تزيد عما حققت الصناعات التحويلية الخفيفة في كافة المناطق الرئيسية . ومع ذلك فقد كانت هناك أنماط مختلفة في تغيرات العماله والانتاجية في القطاعات التحويلية الثقيلة والخفيفة فيما بين المناطق الرئيسية ، وهو ما يتضح من معدلات نمو الانتاج والعماله الواردة في جدول (٢٢ ، ٢٣) (انظر أيضا الجدول رقم ٨) .

وإذا ما نظرنا الى دول السوق الحر ككل ، فقد يبدو أن الصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة لم تقتصر على انخفاض متطلباتها من العماله لتحقيق الزيادة في الانتاج ، بل انها أيضا قد أظهرت تفاوتاً غير ذي أهمية في نمط الطلب على العماله الجديدة الناشئة من ذلك التوسع في الانتاج . ويتضح ذلك من حقيقة كون أن معدل زيادة العماله الذي تحقق (٣٪ سنويا بالنسبة للصناعات التحويلية الثقيلة ، ٢٪ بالنسبة للصناعات التحويلية الخفيفة) انما يرجع اليه حوالي ٤٠٪ من زيادة الانتاج في القطاعين المذكورين (انظر جدول ٢٢ ، ٨) .

وقد حققت الدول المخططة مركزيا معدلا نمو في العماله يبلغ حوالي ٥٪ سنويا في قطاع الصناعة التحويلية الثقيلة ، وم يزيد قليلا على ٢٪ في قطاع الصناعة التحويلية الخفيفة . وقد صاحب النمو السريع في العماله بالصناعات التحويلية الثقيلة مكاسب عامة في متوسط نصيب الفرد من الانتاج بدرجة أكبر مما تحقق في الصناعات التحويلية الخفيفة ، وهي التي توسعت بدرجة أبطأ كثيرا وذلك من ناحية الانتاج والعماله .

أما الدول النامية فقد حققت ككل نموا في العماله بالصناعة التحويلية الثقيلة أسرع مما تحقق في الصناعة التحويلية الخفيفة (انظر جدول ٢٣) . ومع ذلك فإنه لشيء مميّز بالنسبة للدول النامية ، ان الإضافات في حجم العماله قد أسهمت في زيادة الانتاج بدرجة أكبر نسبيا مما كان عليه الحال في الدول المتقدمة . ويمكن القول أن الزيادات في العماله في الدول النامية قد أسهمت في تحقيق $\frac{1}{3}$ الزيادة في اجمالي انتاج الصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة .

وقد كانت تجربة منطقة أمريكا اللاتينية متميزة بوجه خاص ، ومالت الى السير حسب نمط الدول الأكثر تقدما ، وذلك من ناحية الاستيعاب النسبي للعماله . وقد نمت العماله في كل من القطاعين التحويليين بمعدلات تقل كثيرا عما تحقق في الدول النامية ككل . وعلاوة

(٥٠) قدرت تقريبا على أساس س/س . حيث س = المعدل السنوي المتوسط لنمو العماله خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، وس = معدل النمو المناظر للانتاج . وقد استخدمت الأرقام غير المقربة لمعدلات نمو العماله والانتاج في هذا الحساب وغيره مما يشير اليه في الفقرات التالية .

جدول رقم ٢٢ - نمو العمالة في الصناعة حسب المجموعات الصناعية
الرئيسية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

(متوسط التغير في السنوات فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٣ و ١٩٦٣ - ١٩٦٦)

الرقم	الصناعة التحويلية			التعيين	إجمالي الصناعة
	الشمية (٢)	الحديقة (١)	الإجمالي		
٥	٤	٤	١	٤	الدول الأربعة (إجمالي)
٣	٢	٢	١-	٢	أمريكا اللاتينية
٨	٤	٥	١	٥	آسيا (بدون اليابان)
٣	٢	٣	٤-	٢	دول السوق
٥	٢	٤	١	٣	الدول (المخططة مركزيا)
٣	٢	٣	٢-	٣	العالم (بدون الدول المخططة مركزيا)
٤	٣	٣	١-	٣	العالم (إجمالي)

المصدر : نفس مصدر جدول رقم ٢٠

(١) ISIC ٢٠ - ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٠ ، ٢٩

(٢) ISIC ٢٧ و ٢١ - ٢٨

على ذلك فقد يمكن القول أن حوالي $\frac{1}{3}$ الزيادة في إنتاج الصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة في هذه الدول كانت مرجعها قوى العمل الجديدة التي استوعبتها هذه الصناعات ، وهو ما يعني أن جانبا كبيرا من الزيادة في الانتاج قد تحقق نتيجة لزيادة انتاجية العمل ، وكانت نتيجة ذلك حدوث انكماش صافى نسبي في اجمالي طلب الصناعة التحويلية على العمالة الجديدة في تلك المنطقة .

أما في آسيا فقد حققت الصناعات التحويلية الثقيلة مؤخرا معدله مرتفعا نسبيا في زيادة العمالة ، بلغ ٨ ٪ سنويا . وتتميز هذه المنطقة أيضا باعتمادها الواضح على قوى العمل الجديدة في زيادة الانتاج ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالصناعات التحويلية الثقيلة ، حيث أسهمت الزيادات في العمالة في تحقيق أكثر من ثلاثة أرباع الزيادة في الانتاج (أنظر جدول رقم ٣٣) .

النمط القطاعي لنمو العمالة في الصناعة

يوضح الجدول رقم (٣٤) معدلات النمو الحديثة في العمالة التحويلية بالصناعات الرئيسية للدول النامية . ويلاحظ أنه في إطار المعدل العام لنمو العمالة والذي بلغ ٤ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، كان هناك تذبذب واضح من سنة لأخرى في المستوى العام للعمالة التحويلية بتلك الدول . كذلك كان هناك معدلات نمو مختلفة فيما يتعلق بالطلب على العمالة الجديدة في الصناعات المختلفة ، بسبب التغير في وسائل الانتاج وحجم الانتاج والتكوين السلعي للمنتجات ، وهو ما أثر على متطلبات الانتاج الجاري من وحدات العمل ، وكذلك بسبب التغيرات في درجة استخدام أولئك العاملين فعلا في الانتاج التحويلي ، بما في ذلك التغيرات في ساعات العمل للفرد في السنة .٥٠ الخ ٥

وقد حققت صناعات الملابس والأحذية ، والمعادن الأساسية والورق ومنتجات الورق أعلى معدلات سنوية متوسطة في نمو العمالة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، حيث كانت تلك المعدلات ١٠ ، ٨ ، ٧ ٪ على التوالي ، وتلت تلك الصناعات في الترتيب صناعات المنتجات المعدنية ، والمنتجات الخشبية ، والمنتجات الكيماوية والبترولية ، حيث كان معدل نمو العمالة أعلى من المتوسط العام . أما صناعات النسيج والطباعة والأغذية والمشروبات والخان فقد حققت أقل المعدلات حيث بلغت ٢ ، ٣ ٪ على الترتيب (أنظر الجدول ٣٤) . ويبدو أن دراسة معدلات النمو القطاعية للانتاج والعمالة في الصناعة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ تشير الى أن أعلى معدلات النمو في العمالة قد مالت لأن تتواجد في تلك الصناعات التي كانت تحقق أعلى معدلات للنمو في الانتاج (٥١) .

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٣٤) بخصوص التغيرات الحديثة في حجم العمالة التحويلية بأمريكا اللاتينية وآسيا الى أن هاتين المنطقتين قد اختلفتا ليس فقط فيما يتعلق بالمعدلات العامة الأخيرة لنمو العمالة ، كما أوضحنا فيما سبق ، بل أيضا فيما يتعلق بالنمط القطاعي لنمو العمالة في الصناعة بالنسبة للانتاج . وفي كلتا المنطقتين تمكنت صناعات المنتجات الكيماوية والبترولية ، والمعادن الأساسية ، الملابس والأحذية ، والورق ومنتجات الورق والمنتجات

(٥١) بالنسبة للدول النامية ككل فإن معامل سيرمان لارتباط الرتب بين معدل نمو الانتاج التحويلي والعمالة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، قد جاء مساويا لـ ٠.٧٢٣ . ومن واقع اختبارات منفصلة على تجارب أمريكا اللاتينية في نفس المجال ، وجد أن معامل سيرمان لارتباط الرتب مساو لـ ٠.٦٥ . وأما فيما يتعلق بأسبانيا فقد وجد أن المعامل ٠.٨٨ ، وقد تكونت العينة في كل الحالات من ١٣ زوجا من المشاهدات عن معدلات النمو المتوسطة للانتاج والعمالة خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ (١٩٦٠ - ١٩٦٣ = ١٠٠) لانتين من الصناعات تحت المشربة . وقد ارتبطت كل المعاملات المشار إليها أعلاه بخطأ مينة قدره ٢٩ .

جدول رقم ٢٣ - معدلات نمو إنتاج الصناعة التحويلية والمهالة في الصناعة التحويلية الخفيفة والنقيلة في الأقاليم النامية، ١٩٦٠ - ١٩٦٦
 (متوسط التغير السنوي)

تسمية المنطقة من تاريخ التصنيع ١٩٦٣-١٩٦٠ ١٩٦٦-١٩٦٣ و	نسبة التغير عن السنة السابقة						
	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢		
٩	٥	٦	٧	٤	٣	٥	الصناعة التحويلية الخفيفة (١)
٤	١	٢	٥	٥	٣	٤	كله الدول النامية :
							الاتحاد
							المهالة
							أمريكا اللاتينية :
٤	٤	٥	٨	١	١	٥	الاتحاد
٢	٥	٢	٥	١	—	١	المهالة
							آسيا (بدون اليابان) :
٧	٦	٨	٦	٧	٦	٧	الاتحاد
٤	—	٢	٥	٧	٤	٥	المهالة
							الصناعة التحويلية الخفيفة (٢)
							كله الدول النامية :
٧	٧	٦	١١	٦	٥	١١	الاتحاد
٥	٤	٦	٨	٤	٥	٥	المهالة
							أمريكا اللاتينية :
٦	٨	٥	١١	١	٤	١٢	الاتحاد
٣	٧	٩	٤	٢	١	٣	المهالة
							آسيا (بدون اليابان) :
١٠	٥	٨	١٠	١٣	١١	٩	الاتحاد
٨	٤	٧	٨	٨	٧	٦	المهالة

المصدر : نفس المصدر جدول رقم ٢٠

المعدنية ، من زيادة عمالتها التحويلية بمعدلات تزيد عن المتوسطات التي تحققت في هاتين المنطقتين ، ولكن التباين الشاسع حدث في صناعات الجلود ومنتجات الجلود وصناعات النسيج . وفي حين أن هاتين الصناعتين قد حققنا في آسيا بعض التوسع في العمالة ، وإن كان أكثر بطئا من متوسط القطاع التحويلي ككل ، نجد أنهما قد حققنا في أمريكا اللاتينية انكماشاً في حجم العمالة ، وفي نفس الوقت تناقص إنتاج صناعة الجلود ، أما صناعة النسيج ، والتي يعمل بها حوالي ١/٣ العمالة التحويلية بأمريكا اللاتينية ، فلم تتمكن من زيادة إنتاجها إلا ببطء ملحوظ . وهناك دلائل ، على أن اتجاهات العمالة غير الموازية داخل الصناعات العريضة في أمريكا اللاتينية قد ترجع إلى سياسات التسويق والتسعير فيما يتعلق بالمنتجات الرئيسية الاستهلاكية التي تنتجها تلك الصناعات ، وكذلك إلى النمط الحالي لتوزيع الدخل (٥٢) .

وبدراسة البيانات المتاحة عن صناعة النسيج في أمريكا اللاتينية ، فقد يتبين لنا أن سياسات فرض القيود على الأسعار من الممكن أن تكون قد أسهمت في فشل تنمية السوق المحلية . وفي نفس الوقت فإن المحاولات التي تبذل من أجل تصدير منتجات تلك الصناعة قد تتعرض حتى في حالة عدم وجود حواجز تجارية تقف في وجه صادرات الدول النامية ، وذلك بسبب الارتفاع النسبي في نسبة الآلات غير الحديثة وارتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما سجلته الدراسة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (٥٣) والمشار إليها في الملاحظة الهامشية رقم (٥٢) . ومن ثم فإن تجربة أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بصناعة النسيج تبدو وكأنها تشير إلى أن تجديد الصناعة ومحاولات تشجيع التحسينات في إنتاجية العمل في ظل ظروف السوق السائدة في المنطقة، تميل إلى انقاص الحجم الموجود من العمالة التحويلية .

وهناك تطور آخر يتضح من التجربة الحديثة في صناعة الملابس والأحذية والأقمشة الجامزة ، وهي التي تتضمن قطاعاً كبيراً من الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية . فقد زاد إنتاج تلك الصناعة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ بسرعة نسبية ، ولكن معدلات العمالة ، وعلى الأخص في آسيا ، زادت بسرعة أكبر من معدلات الإنتاج وهو ما أدى إلى هبوط واضح في الإنتاجية .

وحتى نلخص هذا الاستعراض الموجز للأنماط القطاعية الحديثة لنمو العمالة في الصناعة في منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية ، والمتوافر عنها بيانات إجمالية ، فقد يبدو من الناحية العامة أن أسرع زيادة نسبية في الطلب على العمالة التحويلية الجديدة قد مالت إلى المعنى من تلك الصناعات التي أقيمت حديثاً - باستثناء صناعة الملابس والأحذية ، وأنها كانت مناسبة للقاعدة الأساسية المحدودة للعمالة لتلك الصناعات في الدول النامية. ولا تتطلب هذه الصناعات عمالة كبيرة بالنسبة

(٥٢) توصلت دراسة حديثة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى أن الطائفة الإنتاجية - على سبيل المثال - لصناعة النسيج في أمريكا اللاتينية هي « عادة أكثر من كافية لمقابلة المستوى الحالي في المنطقة لاستهلاك منتجات النسيج » . وتشر نفس الدراسة إلى أن دولاً كثيرة في المنطقة هي بدرجة أو بأخرى مكتفية ذاتياً وذلك فيما يتعلق بالمواد الخام الأساسية اللازمة لهذه الصناعة . ومع أن مستوى استهلاك الفرد من القماش في أمريكا اللاتينية يختلف من دولة إلى أخرى ، كما أن المتوسط يميل إلى الانخفاض - ٤ كجم للفرد - في ظل الأسعار السائدة « إلا أن مرونة الطلب على المنسوجات هي منخفضة إلى درجة كبيرة على الأقل في ظل الإطار الحالي لتوزيع الدخل فيما بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية . انظر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . « عملية التنمية الصناعية في أمريكا اللاتينية » ، مطبوعات الأمم المتحدة . ص ٤ .

(٥٣) وفي هذا الإطار فإنه تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر أينا قد تعرض إلى تجربة إحدى الدول والتي أوضحت بجلاء ، أن المعدات الحديثة بمفردها - إذا أمكن توفيرها - لا توفر إنتاجية مرضية ، إذا كان هناك اختلال في التوازن ما بين « درجة تعقيد الآلات ومستوى كفاءة العمال والإدارة » . انظر الأمم المتحدة ، تقرير عن المؤتمر الدولي للتنمية الصناعية (مطبوعات الأمم المتحدة) ص ٧٠ - ٧٤

جدول رقم ٣٤ - نمو المصالة بالصناعة التحويلية في الدول النامية حسب المجموعات الصناعية الرئيسية، ١٩٦٠-١٩٦٦
(متوسط التغير السنوي فيما بين التواريخ الموضحة)

صناعة مصممة أخرى	المصالح المصنعية ٣٨-٣٥	المواد الأساسية ٣٤	معدات الماكين غير المصنعية ٣٣	المصالح الكيماوية والبترولية ٣٢-٣١	المطاط ٣٠	الجلود ٢٩	الطباخة والبشر ٢٨	الورق ٢٧	الخشب ٢٦-٢٥	اللباس ٢٤	المجموعات المتفرقة ٢٣	الأطعمة والمشروبات والدخان ٢٢-٢٠	أعمال السلع المصنعة ٢-٢	ISIO
٦	٨	٢	٤	—	٣	—	٣	٢	٥	٥	—	٢	٣	الدول النامية ، كلها :
١	٥	٨	١	٥	٣	—	١	٨	٢	٢	٢	٣	٢	١٩٦٥-١٩٦٤
٦	٦	٨	٤	٥	٤	٤	٢	٧	٦	١٠	٢	٣	٤	١٩٦٦-١٩٦٥
١	٨	١	٤	—	٢	٢	٣	٦	٤	٤	—	١	٢	١٩٦٦-١٩٦٣ إلى ١٩٦٣-١٩٦٠
٩	٦	١٧	٦	٨	٧	٢	٧	١١	١	٣	٣	٦	٦	١٩٦٦-١٩٦٥
—	٣	٣	١	٣	١	١	١	٤	١	٢	١	٣	٢	١٩٦٦-١٩٦٣ إلى ١٩٦٣-١٩٦٠
٨	٩	٤	٥	٥	٤	٢	٣	٢	٦	٣	١	٤	٣	آسيا (دون اليابان) :
١	٦	٢	١	٤	٣	١	—	٦	٣	٤	٣	—	١	١٩٦٥-١٩٦٤
١	٦	٢	١	٤	٣	١	—	٦	٣	٤	٣	—	١	١٩٦٦-١٩٦٥
٧	٩	١٠	٤	٧	٥	٥	٣	٨	٧	١٣	٢	٢	٥	١٩٦٦-١٩٦٣ إلى ١٩٦٣-١٩٦٠

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم ٣٠

لكل وحدة انتاج ، كما أنها لا تؤدي بطريقة مباشرة الى توليد حجم كبير من العمالة (٥٤) . ومن ناحية أخرى فان بعض الصناعات التي أسست منذ زمن والتميزت بكثافة العمل بها - وهي تشمل قطاعا كبيرا من الصناعات الحرفية والمنزلية - قد مالت أما الى تحقيق نمو متباطئ في الانتاج مع معدل نمو ثابت أو متناقص فيما يختص بالعمالة ، أو - في حالة وجود سوق مناسبة - الى جذب جانب كبير من العمل ، وهو ما قد يرجع الى انخفاض المتطلبات الفنية والحرفية ، وقد أدى ذلك بالتبعية الى تناقص الانتاجية في تلك الصناعات .

اتجاهات نصيب الفرد من الانتاج في الصناعة التحويلية

يوضح الجدول رقم (٣٥) المكاسب العامة التي حققتها الدول النامية ككل في نصيب الفرد في الانتاج خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . وقد يظهر من ذلك الجدول أن الدول النامية حققت معدلا متوسطا قدره ٢٪ سنويا من المكاسب العامة في نصيب الفرد من الانتاج في القطاع التحويلي ككل وذلك خلال الفترة محل الدراسة ، بينما بلغت مكاسب آسيا وأمريكا اللاتينية حوالي ٣٪ سنويا في المتوسط . ومع ذلك يجب التركيز هنا على أن قياس تلك المكاسب العامة قد تم بطريقة تقريبية جدا (٥٥) ، ومن ثم فهي لا تعكس فقط الزيادة الفعلية في معدل الانتاج لكل رجل/ساعة في كل مجموعة من الصناعات التحويلية ، بل تعكس أيضا آثار التغيرات التي طرأت على هيكل الانتاج التحويلي والعمالة ، وكذلك التغيرات في عدد الساعات التي اشتغلها الفرد فعلا خلال السنة .

وكان توزيع المكاسب العامة في نصيب الفرد من الانتاج غير متساو فيما بين الصناعات المختلفة . وقد حققت صناعات المطاط ، والطباعة والنشر ، والمنتجات المعدنية ، والنسيج ، والورق ومنتجات الورق ، والأغذية والمشروبات والدخان ، أعلى مكاسب ، متراوحة بين ٢ ، ٣٪ سنويا ، وقد يبدو أن بعض هذه الصناعات ، اذا ما نظرنا اليها على المستوى الاقليمي ، قد حققت مكاسب أكثر من ذلك . ومع ذلك فيبدو أن صناعة المطاط في آسيا لم تحقق الا مكاسب بسيطة في الانتاجية ، أما صناعات الطباعة والنشر والمنتجات الأساسية فقد تناقصت فيها انتاجية العمل . ومما يدعو الى الاهتمام بوجه خاص ، ذلك الانخفاض الواضح في نصيب الفرد من الانتاج في صناعة الملابس بآسيا ، وهو ما وصل الى ٣٪ سنويا خلال ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، كذلك المكاسب الهزيلة التي تحققت في الانتاجية بصناعة الجلود بأمريكا اللاتينية . هذا وقد سبق أن ناقشنا العوامل التي من الممكن أن تكون قد أثرت على هذه الاتجاهات .

ولا تشير الدراسة الميدانية للمكاسب في انتاجية العمل ، الى أي نمط قطاعي واضح ذي ارتباط ، على سبيل المثال بين مستوى الانتاجية للفرد في الصناعات المختلفة والنسب المثوية للمكاسب والتي حققتها الانتاجية . ويبدو أن بعض الاختبارات البسيطة تشير الى أن مكاسب الانتاجية في أمريكا اللاتينية أكثر ارتباطا بالتغيرات في الانتاج عنها في آسيا (٥٦) . واذا ما نظرنا الى

(٥٤) انظر الجدول (٥٤) ، كذلك « مسح التنمية الصناعية ، الجزء الأول » الجدول (٩١) ، بخصوص المستويات النسبية للانتاجية في صناعات تحويلية مختلفة بالدول النامية .

(٥٥) قسم الأرقام القياسية لمجموع الانتاج التحويلي ١٩٦٣ - ١٩٦٦ (متوسط ١٩٦٠ - ١٩٦٣ = ١٠٠) على الأرقام القياسية للعمالة .

(٥٦) على أساس أن س = مكاسب الانتاجية خلال ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٥ ، ص = معدلات نمو الانتاج خلال نفس الفترة ، فقد توصل الى معادلات الانحدار التالية بالنسبة لآسيا : س = ٠.٢ + ٠.٢٢ ص ، بمعامل ارتباط (د) قدره ٠.٢٩ ، ومعامل خطأ في التقدير ٢٢٨ - وبالنسبة لأمريكا اللاتينية : س = ١.٤ + ٠.٤٨ ص ، ومعامل الارتباط (ر) = ٠.٦٤ ، ومعامل خطأ التقدير ١.٤١ . وهذه المعادلات غير ذات أهمية من الناحية الاحصائية ولا يمكن النظر الى النتائج على أنها نهائية .

جدول رقم ٣٥ : متوسط نصيب الفرد من المكاسب العامة في الإنتاج بقطاع الصناعة
التحويلية في الدول النامية حسب الصناعات الرئيسية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ، ١٩٦٣ - ١٩٦٦

(متوسط التغير السنوي في الأرقام القياسية)

آسيا	أمريكا اللاتينية	(إجمالي) الدول النامية	الصناعات التحويلية	ISIC
٣٠	٣٠	٢٠	إجمالي السلع المصنعة	٣-٢
٣٥	٠٨	١٩	الأغذية والمشروبات والدخان	٢٢-٢٠
٢٧	٣٩	٢١	المنسوجات	٢٣
٣٣-	٢٠	٢٩	الملابس	٢٤
٢٦	٣٠	١٤	منتجات الخشب	٢٦-٢٥
١٩	٣٣	١٩	الورق	٢٧
٠٢-	٤٣	٢٧	الطباعة والشر	٢٨
٢٤	٠٥	١٢-	الجلود	٢٩
٠٦	٧١	٣٢	المطاط	٣٠
٠٩	٣٦	١٨	المنتجات الكيماوية والبترولية	٣٢-٣١
٢٩	٤٢	١٨	منتجات المعادن غير الحديدية	٣٣
٠٤-	٤٢	٠٣	المعادن الأساسية	٣٤
٣٩	٢٨	٢١	المنتجات المعدنية	٣٨-٣٥
٥٧	٥٥	٢٦	سلع مصنعة أخرى	٣٩

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم ٣ .

(١) محسوب على أساس نسبة العمالة السنوية المركبة في مامل الأرقام القياسية للإنتاج والعمالة في الصناعة التحويلية .

المنطقة الأكثر تصنيعاً في أمريكا اللاتينية ، لوجدنا أن اقتصاديات الإنتاج الكبير تقوم بدور أكبر في التأثير على الإنتاجية ، وهو ما قد يرجع إلى قلة انتشار وسائل الإنتاج الحرفية واليدوية بالمقارنة بآسيا - في قطاع الصناعة التحويلية وإلى الأثر الأكبر للخدمات التحويلية المساعدة التي هي أكثر تقدماً . ونتيجة لذلك فإن زيادة الإنتاج تميل إلى أن تحمل معها مكاسب أكبر في الإنتاجية في أمريكا اللاتينية عنه في آسيا .

وبالرغم من أن إنتاجية العمل في الدول النامية تحسنت بعض الشيء ، إلا أن مستواها في القطاع التحويلي ككل مازال منخفضاً . ونوضح بتقديرات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٣ إلى أن الدول النامية قد وصلت إلى ما يقل عن $\frac{1}{3}$ المتوسط العالمي للإنتاج بالنسبة للفرد العامل بالصناعة التحويلية (انظر الجدول رقم ٣٦) . ويزيد الاختلال في مستوى إنتاجية العمل إذا ما تمت المقارنة مع التقديرات المماثلة للدول المتقدمة . وقد بلغ متوسط نصيب الفرد العامل من الإنتاج التحويلي في الدول المخططة مركزياً ودول السوق الحر سنة أمثاله في الدول النامية (٥٧) .

وهناك عوامل مختلفة من الممكن أن تكون أسهمت في هذا التباين الكبير في نصيب الفرد من الإنتاج . ومن بين العوامل التي يرجع إليها الفضل في تحقيق إنتاجية أعلى بالدول النامية يمكن أن نذكر : استخدام طرق إنتاج أكثر كفاءة وأقل استيعاباً للعمل ، الإنتاج التحويلي على المستوى الكبير ، توافر الخدمات التحويلية المساعدة والمرتبطة بالإنتاج التحويلي ، تحسين النوعية العامة للعمل ، المهارات الصناعية الكبيرة وارتفاع مستويات المعيشة ٠٠٠ الخ . ولا يمكن ذلك الجانب الصغير والحديث من القطاع التحويلي في الدول النامية من الحصول على تلك المصادر المؤدية إلى زيادة إنتاجية العمل . كذلك فإن الانتشار الواسع لطرق الإنتاج التقليدية في الجانب الحرفي الكبير في القطاع التحويلي بالدول النامية ، ليسهم في المستوى المنخفض لإنتاجية العمل في الصناعة التحويلية برمتها .

وقد كانت هناك فروق واضحة في مستوى نصيب الفرد من الإنتاج فيما بين الدول النامية . وكانت منطقة أمريكا اللاتينية هي المنتج الرئيسي للسلع المصنعة بين المناطق النامية ، وبلغ إنتاجها ٤٪ من الإنتاج التحويلي في العالم (٥٨) ، كما أنها حققت أحسن تقدم في الإنتاجية . وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنتاج عام ١٩٦٣ ما يقرب من $\frac{1}{3}$ المتوسط العالمي . ويتضح المستوى العالي نسبياً لإنتاجية العمل بالصناعة التحويلية في أمريكا اللاتينية ، إذا ما علمنا أنها فاقت - عام ١٩٦٣ - وفي كل الصناعات المستوى الذي تحقق في دول السوق الحر الأقل تصنيعاً في جنوب أوروبا (٥٩)

أما المنطقة الأفريقية بقطاعها التحويلي المحدود جداً - أقل من ١٪ من إنتاج العالم التحويلي - والذي لم ينشأ إلا حديثاً ، فقد كان ترتيبها الثاني بين كل المناطق النامية وذلك من حيث المستوى النسبي لإنتاجية العمل في الصناعة التحويلية . ومع أن أفريقيا لم تدخل ميدان التصنيع إلا في وقت متأخر ، كما أنها تتميز بالنقص الواضح في المهارات الصناعية والخدمات التحويلية المساعدة ، إلا أنها حققت معدلات متوسط نصيب الفرد من الإنتاج لا تقل إلا بدرجة طفيفة عما حققته دول السوق الحر الأقل تصنيعاً بجنوب أوروبا .

(٥٧) ومع ذلك ، فإذا استبعدنا الدول الأوروبية الأقل تصنيعاً ، فإن متوسط نصيب الفرد العامل في دول السوق الحر من الإنتاج التحويلي يكون سبعة أمثاله نظراً في الدول النامية .

United Nations, The Growth of World Industry, 1967, Vol. I : General Industrial Statistics, 1953—1966 (U.N. Publication). (٥٨)

(٥٩) كان متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية عام ١٩٥٨ أقل من ١٢٥ دولاراً وذلك في الدول التي تتضمنها هذه المجموعة .

جدول رقم ٢٦ - القيمة المضافة للفرد العامل في الصناعة التحويلية ، حسب المناطق الرئيسية والأقاليم الرئيسية والجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٣

(النسب المئوية للقيمة المضافة للفرد العامل ، المقورة بالنسبة للعالم)

سج	المواد المتصنعة الأساسية المدنية أخرى	المناجم	المنسجات الكبرى والزربية	الغزل	الجلود	صناعة والشعر	الورق	الخشب	الزجاج	الآلات والأجهزة	الأغذية المشروبات والدخان	إجمالي السلع المصنعة	ISIC
٢٩	٣٨-٣٥	٣٤	٣٣	٣٢-٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦-٢٥	٢٤	٢٣	٢٢-٢٠	٢-٢
١٨	(٥) ٣١	(٥) ٣٦	١٧	(٤) ٤٣	(٣) ٣٨	٣٩	(٣) ٢٢	(٣) ٣٦	١٥	(٣) ٢٢	(٣) ٢٧	٣٠	٢٢
٢٩	٤٠	٥٨	٦٣	٦٠	٨٥	٩٠	٤٤	٦٢	٤٣	٤٣	١١٧	٥٨	أمريكا اللاتينية
٣٦	٣٣	٤٣	٣٨	٣٥	٤٨	٤٣	٣١	٤٤	٣٦	٢٧	٥٣	٤٠	أفريقيا
١	(٥) ١٠	(٥) ٢٤	١٠	(٤) ٣٠	(٤) ٢٨	١٦	(٣) ١٢	(٣) ١٨	٩	(٣) ١٣	(٣) ١٧	١٥	آسيا والمناطق الأخرى غير المدرجة
١٠٩	(٥) ١١٤	(٥) ١١٠	١٥٨	(٤) ١٢٤	(٤) ١٢٧	١١٣	١٢٥	(٣) ١١٤	١٤٤	(٣) ١٣٦	(٣) ١٩٥	١٣٥	دول السوق الحر
٢١٣	١٠٧	١١٣	١٥٦	٩٤	١٣٠	١٣٣	١١٥	٩٣	١٧٦	١٣٧	١٩٠	١٨٠	الدول المتخلفة مركزيا
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	العالم ، إجمالاً

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الصناعية ، على أساس طبعة ١٩٦٧ من « نمو الصناعة في العالم » ، الأمم المتحدة ، الجزء الأول ، الإحصاءات الصناعية العالمية ، ١٩٥٢ ، ١٩٦٦ ، وبيانات إضافية أخرى مقدمة من مكتب الأمم المتحدة للإحصاءات .

(١) قدرت على أساس الخشبي من القيمة المضافة وعدد الانتاج العالمي بين إجمالي الدول الأولى تجميعاً ومجموع أربعة دول أوودية أول تجميعاً ، مع ملاحظة أن التفرقة بين الدول الصناعية والدول الأولى تجميعاً قد تم على أساس ١٢٥ دولاراً متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة في الإنتاج الصحوي عام ١٩٦٨

(٢) بالنسبة للبرتغال : ISIC ٢٣ يشمل ISIC ٢٤

(٣) بالنسبة للبرتغال : ISIC ٢٨ يشمل ISIC ٢٧

(٤) بالنسبة للبرتغال وإسبانيا : ISIC ٣١ - ISIC ٣٣

(٥) بالنسبة لإسبانيا : ISIC ٣٥ - ISIC ٣٨ يشمل ISIC ٢٤

(٦) قدرت على أساس الفرق لا القيمة المضافة وعدد الانتاج العالمي لكل الدول التابعة الواردة تحت (١) والإحصائية المنسوبة لأمريكا اللاتينية وأفريقيا (بدون جنوب أفريقيا) .

(٧) بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، ألمانيا الشرقية ، الجزائر ، بولندا ، رومانيا ، الاتحاد السوفيتي ، يوغوسلافيا .

أما آسيا ، بما لديها من موارد بشرية جبارة ، فقد كانت منتجا ضئيلا للسلع المصنعة ، حيث لم تسهم في الانتاج العالمى الا بما يزيد قليلا عن ٢٪ ، فيقدر متوسط نصيب الفرد العامل بها من الانتاج فى الصناعات التحويلية بأنه اقل متوسط حققته الدول النامية عام ١٩٦٣ . وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الانتاج بها حوالى $\frac{1}{10}$ ما تحقق فى القطاع التحويلي بأفريقيا وحوالى — مثيله فى أمريكا اللاتينية .

وإذا ما نظرنا الى الصناعات المختلفة الواردة فى الجدول رقم (٣٦) ، نجد أنه لم يوجد بها مستوى موحد لنصيب الفرد من الانتاج . ومع ذلك فإن التقديرات الواردة بهذا الجدول والخاصة بالقيمة المضافة للفرد العامل فى الصناعة التحويلية ، تبدو أنها تشير الى وجود نمط معين للنفقات فى نصيب الفرد من الانتاج فى الدول الأكثر تصنيعا ، وتجارب متنوعة فى الدول النامية .

ويبدو أن صناعة النسيج قد حققت أعلى قيمة مضافة للفرد العامل فى ١٩٦٣ وذلك فى كل من دول السوق الحر الصناعية وللدول المخططة مركزيا ، وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمى المنخفض نسبيا . وعلاوة على ذلك فقد يبدو أن صناعات منتجات المعادن غير المعدنية ، والخشب ومنتجات الخشب والأغذية والمشروبات والدخان والملابس قد حققت أعلى مستويات لانتاجية العمل ، وذلك فى كلا المنطقتين المشار اليهما . ومن ناحية أخرى ، فقد احتلت صناعات الورق ومنتجات الورق والمعادن الأساسية — فى المنطقتين المذكورتين — أسفل القائمة ، وذلك سويا مع صناعات المنتجات المعدنية فى حالة السوق الحر ، وصناعات المنتجات البترولية والكيمائية فى حالة الدول المخططة مركزيا .

ويمكن اعتبار التشابه فى نمط تفاوت نصيب الفرد من الانتاج انعكاسا لتزايد التشابه بين المنطقتين المذكورتين وذلك من ناحية نسب عوامل الانتاج وفى الاتجاه الرئيسى للتقدم الفنى داخل القطاع التحويلي (٦٠) .

وقد كانت هناك فروق واضحة فى مستوى نصيب الفرد من الانتاج بين الصناعات المختلفة فى الدول النامية . وقد تميزت صناعات المنتجات الكيمائية والبترولية ، والجلود ومنتجات الجلود ، والمطاط ومنتجات المطاط ، والورق ومنتجات الورق ، والأغذية والمشروبات والدخان بتحقيق أعلى مستوى فى نصيب الفرد من الانتاج ، بالنسبة للمتوسط العالمى ، ومن ناحية أخرى احتاجت لأقل متطلبات عمل لكل وحدة انتاج . وفى نفس الوقت فقد تحققت أقل مستويات لنصيب الفرد من الانتاج فى صناعات الخشب ، ومنتجات الخشب ، ومنتجات المعادن غير المعدنية .

وإذا ما نظرنا الى صناعة النسيج ، وهى التى كثيرا ما يشار اليها على أنها نموذج للصناعة كثيفة العمل ، وأنها مصدر كبير للعمالة التحويلية ، لوجدنا أنها تحولت لتصبح متطلباتها من العمل لكل وحدة انتاج أميل الى الانخفاض فى منطقتى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وذلك بالمقارنة بالمتوسط العالمى المرتفع لاحتياجات العمل بالنسبة لكل وحدة انتاج والسائدة فى هذه الصناعة ، وينطبق ذلك أيضا على دول السوق الحر والدول المخططة مركزيا . كذلك سادت المستويات المرتفعة نسبيا لنصيب الفرد من الانتاج ، وبالتالي انخفاض احتياجات العمل بالنسبة لكل وحدة انتاج ، فى صناعات الأغذية والمشروبات والدخان بأمريكا اللاتينية ، وصناعات الجلود ومنتجات الجلود فى

(٦٠) ومع ذلك فإنه ليس من غير المرجح أن أوجه التشابه هذه تظهر نتيجة للطرق غير الكاملة فى تقديرات القيمة المضافة بالدولار بالنسبة للدول المخططة مركزيا . فمن الواضح ، على سبيل المثال ، أن بعض الصناعات الرئيسية للسلع الاستهلاكية ، وهى التى عادة ما تحصل بأعلى معدلات ضرائب رغم الأعمال فى الدول المخططة مركزيا ، قد أظهرتها التقديرات على أنها تمثل أعلى قيمة مضافة بالنسبة للفرد الواحد . ولتوضيح طرق تقدير القيمة المضافة بالدولار ، بالنسبة للدول المخططة مركزيا ، انظر :

كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا . كذلك حققت صناعات المطاط ومنتجات المطاط والورق ومنتجات الورق معدلات تزيد على المتوسط المناظر الذي تحقق في منطقتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية . وفي آسيا والشرق الأوسط حققت مجموعة مختلفة من الصناعات - أغلبها صناعات ثقيلة - مستويات ممتازة في إنتاجية العمل ، وكذلك يبدو أن التفاوت القطاعي الصناعي في إنتاجية العمل كان أكثر وضوحا في المنطقة الآسيوية منه في منطقتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا .

والواقع أن الدراسات الميدانية لانجازات الإنتاجية في الدول النامية تبدو أنها تشير إلى أن هذه الدول لم تستخدم نمطا واحدا لطرق الإنتاج في القطاع التحويلي . وبينما نجد أن بعض الصناعات العريقة في المنطقة الأكثر تصنيعا بأمريكا اللاتينية ، مثل صناعات المنسوجات والجلود والأغذية ، قد احتلت المقدمة فيما يتعلق بالإنتاجية ، نجد أن نمطا مشابها يبدو وأنه كان قائما في المنطقة الأفريقية الأقل تصنيعا إلى حد كبير .

ويبدو أن المنطقة الآسيوية قد سارت على نمط مختلف للنمو الصناعي . فقد كانت الإنتاجية منخفضة هناك ، ولم تتمكن إلا بعض الصناعات المؤسسة حديثا ، مثل صناعات المنتجات الكيماوية والبتروولية ، والمطاط والمعادن الأساسية والورق ومنتجات الورق، ومن الحصول على المزايا التفصيلية لجهود التنمية الصناعية ، كما أنها حققت إنتاجية مرتفعة . ومع ذلك فكل هذا ليس إلا استنتاجات اجتهادية ، والأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة التفصيلية والمنظمة .

الفصل الرابع

مصادر التمويل وتخصيص رؤوس الأموال في الصناعة التحويلية

التمويل الخارجي

تميزت الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ في مجال التمويل الخارجي ببطء في نمو المعونات الحكومية، عوضه النمو السريع في تدفقات الأموال الأجنبية الخاصة، وعلى الأخص قروض التصدير في إطار المجموعة الأخيرة. وقد زادت الموارد المالية التي قدمتها الوكالات الدولية إلى الدول النامية زيادة حادة وذلك على الرغم من أن نسبتها في إجمالي التدفقات الخارجية، إلى تلك الدول ظلت دون الـ ١٠٪. وفيما يتعلق بسياسة المعونات فقد كان هناك تحول عام من المساعدات المقيدة بمشروعات إلى معونات التنمية العامة.

ويوضح الجدول رقم (٣٧)، زيادة صافي الموارد المالية التي حصلت عليها الدول النامية في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ من كافة المصادر (٦١) بما فيها الدول المخططة مركزيا، بمعدل متوسط قدره ٦٪ سنويا. وقد بلغ هذا الإجمالي ١١٢ مليار دولار في عام ١٩٦٦ مقابل ٧٨ مليار دولار عام ١٩٦٠. وتشير الأرقام المبدئية الخاصة بعام ١٩٦٧ إلى حدوث زيادة طفيفة حيث ينتظر أن تصل إلى ١١٧ مليار دولار. وإذا نظرنا إلى المجموعات الرئيسية لمصدر رأس المال، نجد أنه لم يحدث غير تغيير طفيف في المراكز النسبية لكل من الدول المخططة مركزيا ودول السوق الحر. وقد استمرت الأخيرة في الاحتفاظ بمركزها كمصدر للجانب الأكبر من المعونات المالية الخارجية المقدمة إلى الدول النامية. ومع ذلك فقد بذلت الوكالات الدولية جهدا واضحا في هذا الصدد، حيث تمكنت من مضاعفة مقدار الموارد المالية التي أتاحت للدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦.

التدفقات الحكومية (٦٢)

زاد إجمالي ما حصلت عليه الدول النامية من التدفقات الحكومية من المصادر الأجنبية بمعدل سنوي قدره ٢٣٪ فقط في السنة، كما هو موضح في الجدول رقم (٣٨). وقد بلغت قيمة هذه الأموال ٦٢ مليار دولار عام ١٩٦٦ مقابل ٨ مليار عام ١٩٦٠. وقد كانت آسيا أكبر منلق للموارد الأجنبية الحكومية، حيث بلغ ما حصلت عليه حوالي نصف الإجمالي (انظر جدول ٣٩). وكان هناك تناقص ملحوظ في المساهمات الحكومية المقدمة إلى الوكالات الدولية. وفيما يتعلق بالتدفقات الحكومية الثنائية، فإن من المتعذر تحديد حجم الموارد الخارجية الحكومية التي خصصت للقطاع التحويلي بالدول النامية. أما بخصوص نسبة التدفقات الحكومية الثنائية التي خصصت على وجه التحديد لمشروعات رأسمالية معينة، فقد زادت الحصة المخصصة للصناعة (بما

(٦١) طبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

(٦٢) ينطبق فقط على الدول الأعضاء في « لجنة معونات التنمية DAC » والتي تشمل استراليا والنمسا، وبلجيكا، وكندا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وقد قدمت هذه الدول ٩٠٪ من إجمالي صافي الموارد المالية التي حصلت عليها الدول النامية من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٦.

جدول رقم ٢٧ - صافي الموارد المالية التي حصلت عليها الدول النامية من كل المصادر، ١٩٦٠ - ١٩٦٦ و ١٩٦٧

(متوسط التوزيع السنوي)

مطل المصدر	النسبة الى الاجمال (٣)				صافي التدفق المالي		المصدر
	١٩٦٧	١٩٦٦-١٩٦٦	١٩٦٣-١٩٦٣	١٩٦٠-١٩٦٠	١٩٦٦-١٩٦٦	١٩٦٣-١٩٦٣	
١٩٦٦-١٩٦٠							
٤٠٩	٨٨	٨٩	٩٢	١٠٠٣١٠	٩١٥٩	٧٩٣٦	الدول الاضواء في " لجنة ممرية التنمية "
١٥٠٦	—	—	—	١٠	٩	٦	دول السوق المر الأخرى (٥)
٣٧٨	٣	٣	٤	٣٥٠	٣٥٦	٣١٩	الدول الخطة مركزيا (٥)
٢٧٠٥	٩	٨	٥	١٠٠٠	٨١٩	٣٩٥	الوكالات الدولية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١٦٧٠	١٠٣٤٣	٨٦٥٦	الاجمال

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، على أساس الإيزورفر ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مدققات ممرية التنمية : ١٩٦٧ والاتجاهات الحديثة

- (١) اجمال التدفقات الحكومية والخاصة على أساس التوزيع الصافي .
- (٢) بسبب التقريب فقد لا يعطينا المجموع الرقم الاجمالي .
- (٣) مؤقت .
- (٤) قلندا ، نيوزيلانده ، وجنوب افريقيا .
- (٥) تقديرات سكرتارية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

جدول رقم ٢٨ - صافي تدفق الورد المالية الى الدول النامية والوكالات المولية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(متوسط التوزيع السنوي) ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، ١٩٦٧

معدل النمو	نسبة العنصر الى اجمالي التدفق الحكومي والخاص				صافي التدفق (مليون دولار)				اجمال الحكومية والخاص
	١٩٦٧	١٩٦٦ - ١٩٦٣	١٩٦٣ - ١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٦ - ١٩٦٣	١٩٦٣ - ١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٠	
٣٫٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١٣٫٦٠	٩١١٣	٨٦٦٦	...	اجمال الحكومية والخاص	
٣٫٣	٦١	٦٤	٦٧	٦٩٧٠	١٦٦٨	٥١٦٧	...	اجمال الحكومية	
٦٫٩	٣٩	٣٦	٣٣	٤٣٩٠	٣٥٤٤	٢٨٩٩	...	اجمال الخاص	
٣٫٤	٥٤	٥٩	٦٠	٦٣٠٠	٥٧٣٨	٥١٩١	...	الحكومي الثاني	
٦٫٤٠	٧	٤	٧	٧٧٠	٣١٧٥	٣٩١٠	...	ممنوع	
٤٫٨٠	٢٤	٢٧	٢٦	٢١٦٠	١٨٦٣	١٢١١	...	فروض	
١٣٫٧	١٤	١٠	٧	١٢٣٠	١٨٦٣	١٢١١	...	حكومي متعدد الأطراف	
					٤٣٠	٥٣٥	...	البنك الدولي والوكالة الدولية للتنمية	
					١٨٢	١٧١	...	الأمم المتحدة	
					٢٠١	١٨٣	...	جلائه	
					٤٧	١٧١	...	الاستثمار والأقراض الخاص	
					٣٥٨٧	٣٢٤٩	...	مباشر	
					٢٠٨٧	١٦٧٧	...	استثمارات جديدة	
					١٢٧٤	١٠٣٥	...	اعادة استثمار العائد	
					٨٠٤	٦٤١	...	أوراق مالية	
					٥٠٩	٥٧١	...	فروض الخصم الخاصة	
					٩٥٥	٦٤٩	...	معمونة	
					٧١٥	٥١٣	...	بدون ضمان	
					١٤٠	٧٦	...		

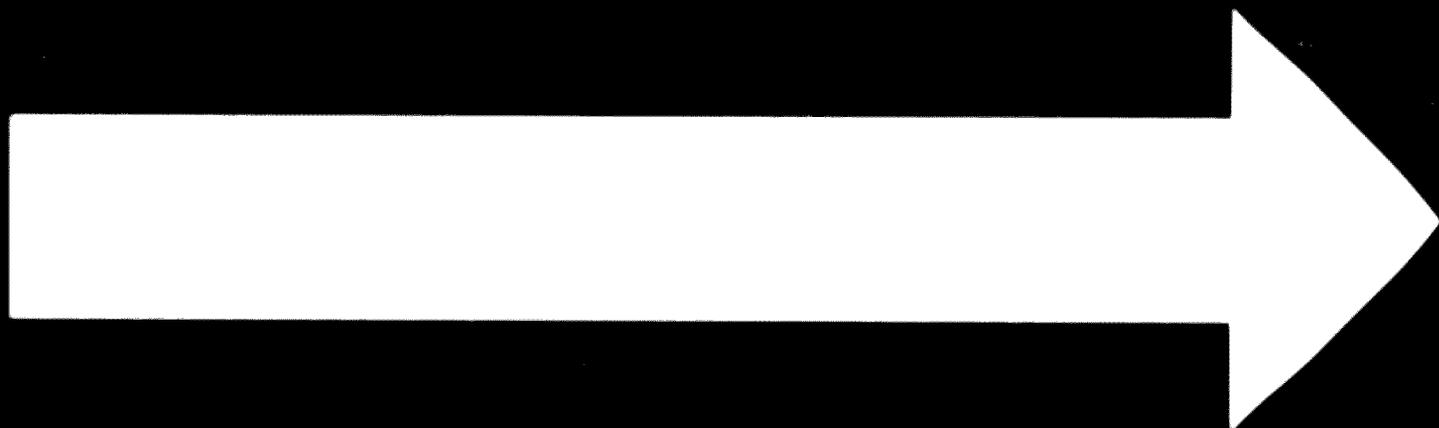
المصدر : منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

(١) التوزيعات الاجمالية مستجرا منها دولت تسديد قروض سابقة .

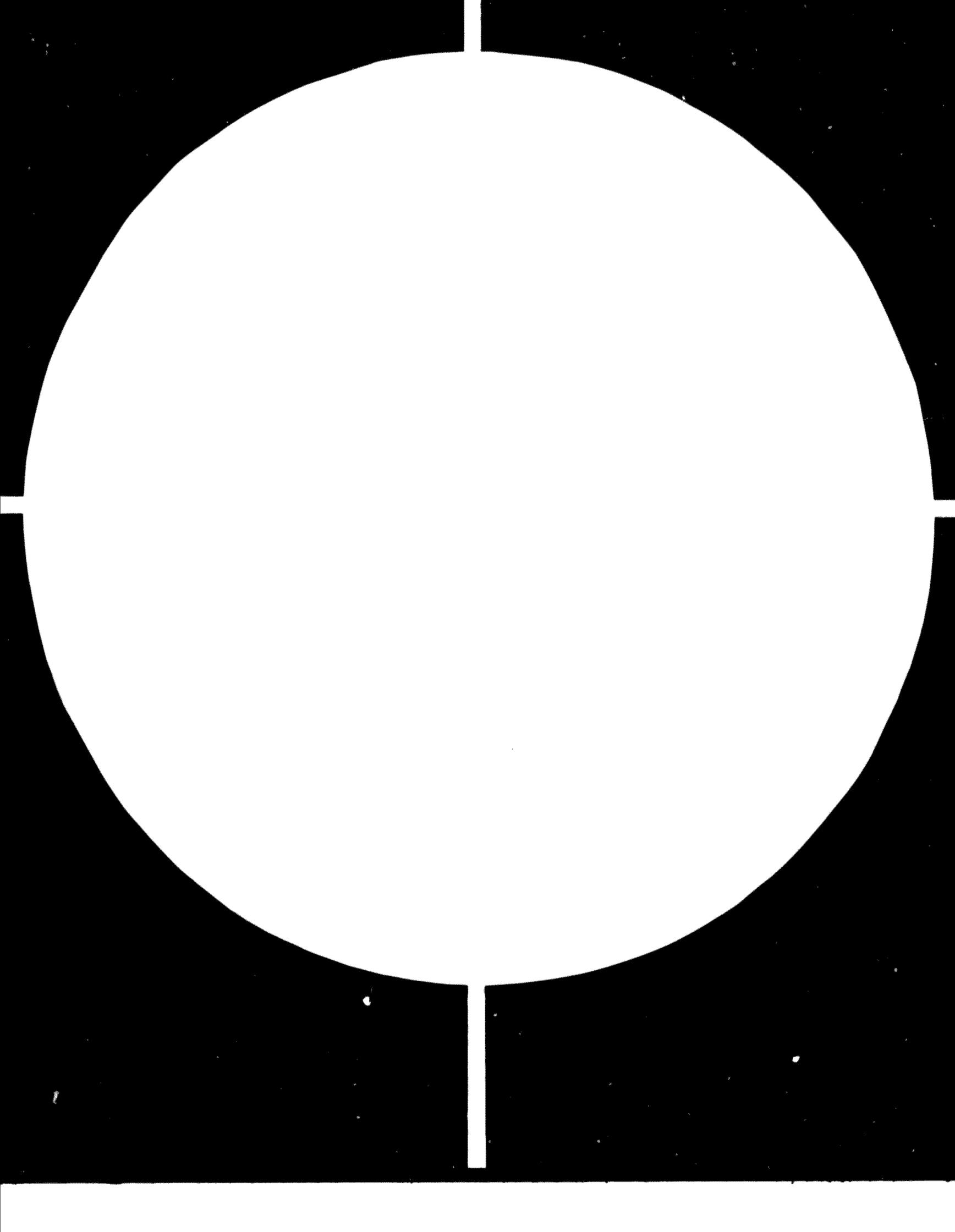
(٢) المجموع قد لا يساوي الاجمالي بسبب التفرقت .

(٣) مؤقت .

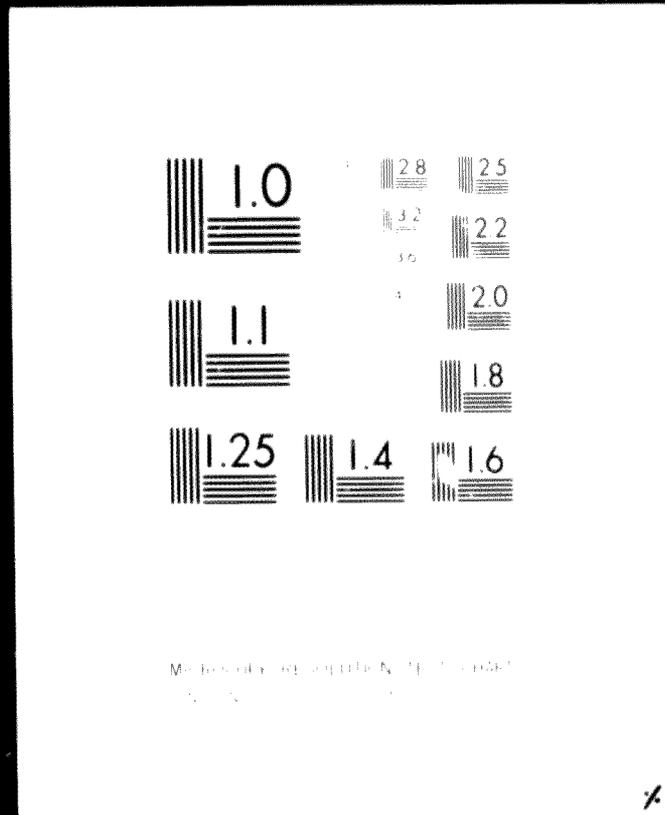
B-772



82.05.04



2 OF 2



24 x E

7

فيها الشعيدين) من جانب الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٤١٪ عام ١٩٦٢ الى ٤٥٪ عام ١٩٦٦ ، حيث بلغت ٩٠٠ مليون دولار . وقد صاحب ذلك تحول عام في المعونة الثنائية من المعونة المقيدة بمشروع الى تلك غير المقيدة (٦٣) . وقد بلغت المعونات غير المقيدة بمشروعات ما يقرب من ٥٠٪ من اجمالي المساعدات الثنائية عام ١٩٦٦ .

وقد مرت الشروط المالية الخاصة بالمعونة الثنائية ببعض التغيرات في السنوات الأخيرة . ويشير الأرقام الواردة بالجدول رقم (٤٠) الى اذاهمية المنح قد اتجهت الى التناقص بالنسبة الى اجمالي الاقراض الثنائي بين ١٩٦٢ - ١٩٦٥ . وفي خلال نفس الفترة زادت تكلفة القروض . وقد بلغت نسبة المنح الى اجمالي المعونة الثنائية عام ١٩٦٢ ٦٧٪ ، كما أن ١٤٪ من اجمالي القروض الحكومية قدمت بأسعار فائدة تقل عن ١٪ . وقد تراجعت الأرقام المناظرة في عام ١٩٦٥ الى ٥٥٪ ، ٣٪ على الترتيب .

وقد زادت المعونة الأجنبية المقدمة من الدول المخططة مركزيا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ . وفي حين أن تدفق الموارد المالية الحكومية من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد زاد بمعدل سنوي قدره ٢٣٪ ، زادت المعونات المشابهة من جانب الدول المخططة مركزيا بنسبة ٣٨٪ (أنظر جدول رقم ٣٧ ، ٢٨) . ويوضح الجدول رقم (٤١) توزيع المعونات المقدمة من الدول المخططة مركزيا فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٦ . وقد اتجهت هذه المعونة لأن تكون جغرافيا أكثر تركيزا عن غيرها من الموارد . ومع ذلك فكون آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا كلها تلقت معونات عام ١٩٦٦ فان ذلك يشير الى حدوث تنوع أكبر مما كان عليه الحال فيما مضى . ومع بدء عام ١٩٦٣ حصلت أفريقيا على أكبر نصيب من الأموال . ومع ذلك زادت القروض التي حصلت عليها آسيا عام ١٩٦٦ بحوالي ٦٠٠ مليون دولار عن السنة السابقة ، وأصبحت بذلك المنتفع الرئيسي في فترة الأربع سنوات . وعلى الرغم من أن هذه القروض تكون عادة مرتبطة بمشروعات التصنيع ، إلا أنه لم يخصص منها عام ١٩٦٦ غير ربها فقط لمشروعات صناعية سهلة التمييز (٦٤) .

ولما كانت الدول النامية تزيد بسرعة جهدا كبيرا لتوسيع القطاع التحويلي ، لذلك فان الأرقام السابقة لا تعطي احتمالات مستقبلية شديدة التفاؤل . وقد يكون من المتوقع أن يزيد الطلب على المعونة الأجنبية سواء من ناحية الحجم أو التكرار وذلك عندما تبدأ مجهودات التنمية تنعكس على تلك التطلقات الخاصة بتنمية القطاع التحويلي، وفي نفس الوقت فهناك احتمال أكثر وضوحا فيما يتعلق بتحول المعونة الأجنبية من القطاعات الأخرى الى قطاع الصناعة ، ويبدو أن هذا الاحتمال قد يوفر آمالا ضئيلة فيما يتعلق بالاحتياجات الكلية لفالية الدول النامية من رأس المال . مع وضعنا ذلك نصب أعيننا ، فهناك نقطتان تجدر الاشارة اليهما فيما يتعلق بتقييم احتمالات المستقبل فيما يتعلق بالمعونة الأجنبية لتنمية الصناعة التحويلية : النقطة الأولى هي أنه من المحتمل أن يزيد كل من الحجم المطلق للأموال الأجنبية المطلوبة لتحقيق معدل نمو معين ، وكذلك القدرة على دفع عجلة النمو عن طريق استيعاب أموال أخرى . وفي حين أن ذلك يصدق على الاقتصاد النامي برمته ، إلا أنه ينطبق بوجه خاص على القطاع التحويلي . ويمكن ارجاع السبب في ذلك الى طاقة هذا القطاع على استيعاب رأس المال بمعدلات تزيد عنها في الأنشطة الأخرى (الزراعة والخدمات على سبيل المثال) . أما النقطة الثانية فهي أنه حيث اتضح من الأرقام المذكورة فيما سبق أن شروط الاقتراض قد زادت حدتها ، فانه من المتوقع أن يقلل المعونات المتزايدة في المستقبل

(٦٣) (طبقات ممتدة) . . OECD, Development Assistance Efforts and Policies Review.

(٦٤) United Nations, The External Financing of Economic Development, (U.N Publication). ص ١٦

جدول رقم ٢٩ - التوزيع الجغرافي لصافي التدفقات المالية الحكومية
من الدول التابعة للجنة مونة التنمية والوكالات الدولية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

متوسط نصيب الفرد بالدولار ١٩٦٦	التوزيع السمي			أجمل الإيرادات (مليون دولار)			الدول النامية أفريقيا آسيا أمريكا اللاتينية دول أخرى غير مخصص العالم (مجموع سابق)
	النسبة إلى أجمل العالم	١٩٦٣	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٣	١٩٦٠	
٤٠٤	٨٩	٨٨	٨٩	٦١٣٧	٥٦١٧	٣٧٧٧
٥٠٣	٢٣	٢٦	٣٠	١٥٩٥	١٦٦٣	١٢٨٥
٣٠٤	٤٩	٤٥	٥١	٣٣٤٨	٢٨٥٩	٢١٦٨
٤٠٨	١٧	١٧	٨	١١٩٤	١٠٩٥	٣٢٤
٥٠٣	٧	٧	٨	٤٩٤	٤٦٨	٣٦١
—	٤	٥	٣	٢٦٣	٢٩٣	١٣١
٤٠٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٨٩٤	٦٣٧٨	٤٢٦٩

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس دراسات مختلفة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
(١) تشمل دول لجنة مونة التنمية اسراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، البرونز ، السويد ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، وهي تشمل ما يقرب من ٧٠٪ من أجمل الوارد المالية التي حصلت عليها الدول النامية من طاعة الصادر .
(٢) أهمها اليونان وأستراليا وتركيا وبرغوسلافيا .

جدول رقم ٤٠ - نسبة توزيع اجمالي الاعتمادات الثنائية التي حصلت عليها الدول النامية والوكالات الدولية من دول السوق الحر ، حسب المنح ، والقروض ، وأسعار الفائدة ومدة القرض ، ١٩٦٢ - ١٩٦٥

١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	
٥٥	٥٥	٥٧	٦١	المنح
				القروض : سعر الفائدة :
٣	١	١٦	١٤	أقل من ١ %
١٣	٢٢	٢	١	١ % إلى أقل من ٣ %
٢٦	١٨	٢١	١٧	٣ % إلى أقل من ٦ %
٣	٢	٤	٧	٦ % وأكثر
				القروض : مدة القرض :
٢٨	٤٩	٣٥	٣٢	٤ سنة وأكثر
١٠	١١	٩	...	٢٥ - ٤٠ سنة
٢٦	٢٤	٣٧	...	١٥ - ٢٥ سنة
٣٦	١٦	١٩	...	أقل من ١٥ سنة

المصدر : الأمم المتحدة : التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية .

جدول رقم ٤١ - توزيع ما حصلت عليه الدول النامية من الدول المخططة مركزيا حسب الاقليم ، ١٩٦٢ - ١٩٦٦ (بالمليون دولار)

(١) ١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	
٦	٢٠٤	٨٧٤	٢٤٢	افريقيا
١٠٤١	٣٩١	٣٧٢	٩٩	آسيا
١٠٠	—	—	—	أمريكا اللاتينية
١١٤٧	٥٩٥	١٢٤٦	٣٤١	المجموع

المصدر : الأمم المتحدة : التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية .

(١) ارقام مبدئية .

تراكم متزايد في فوائد القروض وأقساط استهلاكها ، وهذا يعنى أن صافى المعونة سيتناقص نتيجة لمشكلة خدمة الديون . والشئ الوحيد الذى يمكن استخلاصه هو أن الأمر يحتاج بشدة الى زيادة جوهرية في حجم المعونة الشائبة المقدمة الى الدول النامية .

ويمكن القول أن الضغوط التضخمية وما يرتبط بها من مشاكل فى موازين المدفوعات فى الدول المفرضة كانت على رأس الأسباب التى أدت خلال الستينات الى تشديد شروط الأقرض . وعندما تسود مثل هذه المشاكل ، فإن الحكومات تصبح بداهة أقل ميلا الى زيادة ارتباطاتها طويلة الأجل بالقروض « السهلة » . وليس لنا الا أن نأمل أن يعود اتجاه شروط الأقرض الى سابق عهدها ، وذلك بعد علاج المشاكل المرتبطة بها .

المعونة الحكومية متعددة الأطراف

تناقص اسهام الدول المتقدمة فى الوكالات الدولية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤ بنسبة ٦٤٪ (انظر جدول رقم ٣٨) . ومع ذلك فقد زاد اجمالى نشاطها الاقرض الى الدول النامية زيادة كبيرة خلال نفس الفترة . وقد تحقق ذلك عن طريق السحب على أموال تم الحصول عليها فى السنوات السابقة ، وعن طريق تعبئة موارد اضافية فى السوق الدولية لرأس المال . وقد زادت الموارد المالية المقدمة من الوكالات الدولية من ٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ الى ٩٣٠ مليون دولار عام ١٩٦٦ ، وذلك بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢٧٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (انظر الجدول رقم ٢٧) . وقد زادت حصة هذه الوكالات من الموارد المالية من ٥ الى ٩٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ .

وإذا نظرنا الى الوكالات الدولية ، نجد أن حصة القروض التى خصصها البنك الدولى للتنمية والتنمية والوكالة الدولية للتنمية للصناعة التحويلية بالدول النامية قد زادت فى السنوات الأخيرة (انظر الجدول رقم ٤٢) . وبالنسبة لكل الدول النامية بلغت هذه الحصة من المجموع الكلى ١٣٪ فى ١٩٦٥/١٩٦٦ ، ثم زادت الى ٢٣٪ فى ١٩٦٦/١٩٦٧ ، وكانت تمثل نسبة ٢٠٪ خلال ١٩٦٧/١٩٦٨ . وقد اتجهت قروض البنك الدولى للتنمية والتنمية والوكالة للتنمية الى المنطقة الآسيوية الى التركيز بوجه خاص على النشاط التحويل وذلك بالمقارنة بالمناطق الأخرى ، فقد اختص هذا القطاع فى ١٩٦٦/١٩٦٧ نسبة ٦٥٪ من اجمالى هذه القروض . وعلى نقيض ذلك كانت نسبة هذه الأموال التى خصصت فى أمريكا اللاتينية للصناعة التحويلية خلال نفس الفترة أقل بكثير .

تدفقات رؤوس الأموال الخاصة

كانت الاستثمارات الخاصة الأجنبية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ أكثر المكونات دينامية فى اجمالى الموارد الخارجية ، حيث زادت من ٣ر٣ مليارد دولار عام ١٩٦٠ الى ٤ مليار دولار عام ١٩٦٦ ، مع حدوث تناقص طفيف خلال عامى ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ . ويتضح من الجدول رقم (٣٨) أن المعدل السنوى المتوسط لنمو هذا النوع من الأموال كان تقريبا ٧٪ ، فى حين أن معدل نمو اجمالى الأموال الخارجية بلغ ٤٪ . ومن بين الأنواع المختلفة لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة ، نجد أن قروض التصدير قد نمت بسرعة ، وذلك بمعدل متوسط قدره ١٣٧٪ فى السنة خلال الفترة محل الدراسة . ولما كان هذا النوع من الائتمان يتميز بارتفاع تكاليفه ، وغالبا ما يكون قصير الأجل ، فإن هذا الاتجاه يكون اذن ذا أهمية خاصة بالنسبة لنمو الصناعة التحويلية .

جدول رقم ٤٢ - المجموع التراكمي للقروض المقدمة من البنك الدولي والوكالة الدولية للتنمية الى القطاع التحويلي والاغراض الاخرى (١) حتى ١٩٦٥/١٩٦٦ والسنوات اللاحقة (بالمليون دولار)

نوع حصة الصناعة التحويلية الى اجال القروض	نوع حصة الصناعة التحويلية الى اجال القروض		نوع حصة الصناعة التحويلية الى اجال القروض		نوع حصة الصناعة التحويلية الى اجال القروض		نوع حصة الصناعة التحويلية الى اجال القروض		الدول النامية ، اجمال			
	١٩٦٧/١٩٦٨	١٩٦٦/١٩٦٧	١٩٦٧/١٩٦٨	١٩٦٨/١٩٦٧	١٩٦٧/١٩٦٨	١٩٦٨/١٩٦٧	١٩٦٧/١٩٦٨	١٩٦٨/١٩٦٧				
٢٠	٣٣	١٣	٣٦٢	١٦٨	٤٢٧٠٠٧	٣٥٠	٧٢٣٢	١٠٥٠
٧	١٧	٤	١٣٠	١٠	١٤٤٨	٣٠	١٣٢٨	٦٢
٤١	٦٥	٢١	١٨٢	١٢٤	١٧٦	٣٢٠	٣٣٢٣	٨٩٩
٩	—	٣	٣٥٠	٣٤	٣٨٤	—	٢٥٨٢	٨٨
١٩	١٤	٨	١٠٠	٢٣	١٤٨	٢٥	٢١٨٩	٤٧٨
٢٠	٣٠	١٤	٧٦٢	١٩١	٨٥٥	٣٧٥	٩٤٢٠	١٥٢٩

المصدر : الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، على اساس التقارير السنوية للبنك الدولي والوكالة الدولية للتنمية .

(١) قوت القروض المقدمة للصناعة التحويلية على اساس طرح قروض التعيين من قروض الصناعة . ومع ذلك فيضم قطاع الصناعة في تصنيف البنك الدولي " شركات تمويل التنمية " وهي التي تستخدم جزئيا في اغراض " غير تجارية " . وقد بلغت القيمة التراكمية للقروض التي حصلت عليها شركات تمويل التنمية في الدول النامية ٤٧٨ مليون دولار وذلك حتى عام ١٩٦٥/١٩٦٦ و ٧٥ مليون دولار ، ١٦٩ مليون دولار حتى ١٩٦٧/١٩٦٨ و ١٩٦٨/١٩٦٧ على التوالي .

(٢) تشمل ١٠٠ مليون دولار قرض لمشروع الطاقة النووية .

(٣) دول السوق الحر والدول المتخلفة مكرها .

وعموما فان اتجاه الاستثمار الخاص المباشر والمعونة الأجنبية الى القصور عن اللحاق بالطلب المتزايد لتمويل السلع الرأسمالية كان هو الذي عجل بالنمو المذكور في القروض التصديرية . وفي إطار رؤوس الأموال الخاصة ، نجد أن اهتمام كل من الدول النامية والمتقدمة بتوسيع تجارتها في السلع الرأسمالية الى زيادة الطلب على طريق تمويل أخرى . وقد أدت هذه المصالح المشتركة الى زيادة الاتجاه الى استخدام قروض التصدير ، ليس فقط كوسيلة لتشجيع الصادرات ، بل أيضا كأداة لسياسة المعونات . وتكمن عيوب هذا الاتجاه في أن قصر الأجل النسبي لهذه الاستحقاقات قد يؤدي الى زيادة المديونية الخارجية ، وبالتالي الى زيادة استفحال المشكلة الخطيرة الخاصة بمدفوعات خدمة الديون . وإذا ما أضفنا الى ذلك الاتجاه الخاص بتشديد القيود على القروض الثنائية ، فيمكن أن نتوقع أن مدفوعات خدمة الديون ستستمر في عرقلة جهود الدول النامية .

وبالرغم من هذه الخلفية لاجمالي التدفقات المتزايد من الأموال الخاصة الخارجية ، كان هناك انخفاض ملحوظ في الاستثمارات في الصناعة التحويلية في تلك الدول من جانب بعض المصدرين الرئيسيين للأموال الخاصة . وفي بعض الحالات قد يمكن ارجاع هذا في الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعة التحويلية الى مشاكل ميزان المدفوعات في الدول الصناعية ، والى التنافس فيما بين الدول الصناعية حول أموال الاستثمارات .

وقد زادت الاستثمارات الخاصة للولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالدول النامية على سبيل المثال زيادة مستمرة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ حيث وصلت الى قمتها في تلك السنة عندما بلغت ٥٠٤ ملايين دولار . وشهد عاما ١٦٦ ، ١٩٦٧ تناقصا كبيرا ، حيث بلغت الاستثمارات ٤١٧ مليونا ، ٣٦٤ مليون دولار على التوالي . وفي منتصف الستينات كانت استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالدول النامية تمثل ما يقرب من ٢٠ ٪ من اجمالي استثمارات الولايات المتحدة في تلك الدول . وقد تركزت هذه الاستثمارات في أمريكا اللاتينية ، التي حصلت على أكثر من ٧٠ ٪ من اجمالي (٦٥) . أما من الناحية القطاعية ، فقد حصلت الكيماويات والبتروكيماويات (ISIC ٢١ - ٢٢) ومعدات النقل على أكبر استثمارات (٦٦) .

وقد لوحظ بعض التباطؤ على سير الاستثمارات الخاصة للمملكة المتحدة في الصناعة التحويلية بالدول النامية . وقد بقي تدفق مثل هذه الأموال على ما هو عليه ، وتراوح قيمتها في حدود ١٠٠ مليون دولار سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (٦٧) . وقد كان يمثل ما يقرب من ٤١ ٪ من اجمالي الاستثمارات الخاصة للمملكة المتحدة في الدول النامية . أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي ، فقد كان هناك تركيز قوى على الأغذية والمشروبات والدخان (ISIC ٢٠ - ٢٢) وعديد من الآلات المنزلية . وقد استحوذت هذه الصناعات مجتمعة على ما يقرب من نصف اجمالي استثمارات الدول في الصناعة التحويلية بالدول النامية .

والواقع أن الاتجاه السعودي في الاستثمارات الخاصة للدول الصناعية الأخرى في الصناعة التحويلية بالدول النامية قد عوض الى حد ما من تباطؤ نشاط كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة خلال الستينات . وتجدر الإشارة الى الاستثمارات اليابانية الخاصة في الصناعة

United States Dept. of Commerce, Survey of Current Business, Washington, Sept. 1965, Sept. 1966, Oct. 1968. (٦٥)

(٦٦) المرجع السابق .

United Kingdom, The Board of Trade Journal and Commercial Gazette, London, 19 July 1968. (٦٧)

(٧)

جدول رقم ٤٢ - تكوين رأس المال الثابت في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٣ و ١٩٦٣ - ١٩٦٦

تكوين رأس المال الثابت بالأسف إلى الناتج المحلي الإجمالي	قطعت أخرى (١٠)	المباني الأساسية (١١)	المصانع الحكومية (١٢)	التمويل والتأمين (١٣)	الزراعة والقطاعات والصيد (١٤)	الفترة	ملاحظات
١٨	٣٠	٢١	١٤	١١	١٦	١٩٦٦ - ١٩٦٤	فنزويلا
١٩	٥٠	٢١	١٣	١٣	١٠	١٩٦٣ - ١٩٦٠	جامايكا
١٩	٣٢	٢٥	٢١	١	١١	١٩٦٦ - ١٩٦٣	
١٣	٦٢	١١	٢٠	١	٦	١٩٦٤ - ١٩٦٣	فيجي (١٥)
٣٤	٩	١١	٤٤	—	٣٦	١٩٦٤ - ١٩٦٢	هندوراس البريطانية (١٦)
٢٢	٥٧	٢٦	١٦	—	١	١٩٦٤	بنان (١٧)
١٨	٤٤	٣٠	١٦	—	١٠	١٩٦٣ - ١٩٦٠	موريشيوس
١٦	٤٣	٣٣	١٤	—	١٠	١٩٦٦ - ١٩٦٣	العراق (١٨)
١٣	٤٤	٢٤	٢٤	—	٨	١٩٦٣ - ١٩٦٢	
١١	٤٤	٢٠	١٥	١٠	١١	١٩٦٥ - ١٩٦٣	العميلين
١٢	٣٩	٢٦	٢٧	٢	٦	١٩٦٢ - ١٩٦٠	جنوب روديسيا
١٨	٧٨	١٤	٦	٢	٦	١٩٦٣ - ١٩٦٠	
١٨	٨٥	٣	٤	٢	٧	١٩٦٦ - ١٩٦٤	نورفولك
٢٠	٤٩	١٥	١٤	٢	٢٠	١٩٦٣ - ١٩٦٠	
٢٥	٣٦	١٤	٢٥	٣	٢٢	١٩٦٦ - ١٩٦٣	زامبيا
١٨	٢٨	٢٤	٤	٤١	٣	١٩٦٣ - ١٩٦٠	
١٨	٤٤	١٨	٧	٢٥	٦	١٩٦٦ - ١٩٦٣	

التحويلية بالدول النامية . وقد بلغ المجموع التراكمى لهذه الاستثمارات في الفترة ما بين ١٩٥٩ ، ١٩٦٩ ١١٤ مليار دولار ، وكان يمثل ٤٠٪ من اجمالي صادرات اليابان من رؤوس الأموال الى الدول النامية . وقد تركزت كل الاستثمارات اليابانية الخاصة في لصناعة التحويلية تقريبا في أمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا ، حيث بلغت حصة كل منهما ٣٥٪ ، ٦٠٪ على الترتيب . وكانت أهم القطاعات في تلقى تلك الاستثمارات هي الأغذية والمنسوجات والحديد والصلب .

المدخرات المحلية

الواقع أن البيانات المتاحة لا تسمح بأي مسح شامل فيما يتعلق بتدفق الأموال (المحلية والأجنبية) الى مشروعات الصناعة التحويلية . ومع ذلك فقد أظهرت عينة من ٤١ دولة ، أن الدولة النموذجية (الوسيطة) تميزت باجمالي مدخرات يزيد قليلا عن ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، منها ما يقرب من ٨٠٪ من المدخرات المحلية و ٢٠٪ من موارد أجنبية . وعلى الرغم من الضآلة النسبية للرقم الخاص بالأموال الأجنبية ، إلا أن مثل هذه الأموال غالبا ما تكون ذات أهمية خاصة في المراحل الأولى لتنمية الصناعة التحويلية ، حيث يحتاج الأمر الى انفاق رأسمالي ضخم والى استيراد الطرق الفنية الأجنبية والى خلق هيكل صناعي جديد . وقد سبق أن أشرنا في الجزء الأول من « التطور الصناعي » ، من واقع مسح بالعنة للدول النامية ، الى أن عند ما صارت المؤسسات الخاصة مكتفية ذاتيا ، أصبحت مدخراتها الصافية واستهلاكاتها تمثل ما بين ٣٪ ، ٤٪ اجمالي المدخرات المحلية . وتعتبر مدخرات المؤسسات مهمة بوجه خاص بالنسبة لاستثمارات الصناعة التحويلية بالدول النامية ، وهو ما يرجع الى عدم وجود أسواق مال منظمة والى ضعف المؤسسات المالية . وقد وجد أن المدخرات الفردية ، بما فيها مدخرات المشروعات الفردية ، لا تلعب الا دورا ثانويا ، ففي نصف الدول موضع الدراسة تبين أن هذه المدخرات الفردية تصل قيمتها الى ما يقل عن ٥٠٪ من الاستهلاكات . وقد كان هناك تفاوت كبير بين الدول فيما يتعلق بكفاءة المدخرات الحكومية ، ولكن لم يتمكن الا عدد قليل جدا من تحسين معدلات الادخار بها خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (٦٨) . ويمكن توضيح هذا النمط لتوافر التمويل المحلي من واقع حقيقة كون أن نسبة عالية من المدخرات المحلية يجب أن تنبع من القطاع الخاص ، وهو ما يرجع الى الضغط المتزايد على الانفاق الجاري الحكومي بالدول النامية والى ضيق مواردها . وعلاوة على ذلك فإن الجانب الأكبر من المدخرات الخاصة ينشأ في قطاع الأعمال . وهو ما يرجع الى انخفاض الدخل .

تخصيص الأموال

يتضح من المناقشة السابقة أن السير قدما في تنمية الصناعة التحويلية سوف يتطلب تدفقا متزايدا باستمرار من الأموال توجه الى هذا القطاع . وقد ساعدت الأمور الخارجية أساسا على توفير القوة الدافعة لاستيراد طرق الانتاج المتطورة والمعدات الحديثة ، على تكوين شركات جديدة . وما أن أصبحت هذه المنشآت قادرة على الاعتماد على نفسها ، حتى تمكنت من تقديم اضافات كبيرة الى مستويات المدخرات المحلية الهزيلة . وكلما تقدمت تنمية الصناعة التحويلية ، كلما ساعد وجودها على زيادة توافر الموارد . كذلك فإن استخدام رؤوس الأموال والطلب عليها في الصناعة التحويلية سيتغير مع تقدم التصنيع . ويهدف هذا القسم الى دراسة كيف أن بعض حصص الأموال المتاحة قد تم تخصيصها لتنمية الصناعة التحويلية .

جدول رقم ٤٤ - معامل الزيادة في رأس المال الثابت/الانتاج حسب المجموعات الصناعية الرئيسية في بعض الدول النامية ، السنوات الاخيرة

أجزاء الصناعة	الصيد والتصوير	الغاز وكهرباء	أجزاء الصناعة الحربية	الصناعات الخفيفة	الصناعة الثقيلة
أمريكا اللاتينية					
جامايكا (١٩٦٥-١٩٦١)	٣٤٠	٣١٢	٢٤٦	—	—
بنما (١٩٦٦-١٩٦٢)	—	—	١٣٥	١٣٤	١٦٦
ترينيداد وتوباغو (١٩٦٢-١٩٦١)	٧١٩	—	١٨٧	—	—
أوريقيا					
نيجريا (١٩٦٥-١٩٦٣)	١١٢	٢٤٣٥	٧٥	٦٣	٩٦
روديسيا (١٩٦٥-١٩٦١)	٦٠٦	٢٩١	١٥٩	١٤٣	٨٧
زامبيا (١٩٦٥-١٩٦١)	١٩٤	٤٩١	٧٨	٧٤	٧٨
آسيا					
جمهورية كوريا (١٩٦٦-١٩٦١)	٥١	١٠٤	٩٦	—	—
الفلبين (١٩٦٦-١٩٦١)	—	٩٦٦	٩٩	١٥	٧٠
سنغافورة (١٩٦٥-١٩٦١)	٨٧	—	١٠١	٦٢	٧٤

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس بيانات وطنية قدمت للكتب احصاء الأمم المتحدة على استمارة الاستفتاء الصناعية العامة .

(١) ١٩٦٤ - ١٩٦٥ (٢) ١٩٦٤ - ١٩٦٦ (٣) ١٩٦٦ - ١٩٦٦ (٤) ١٩٦٥ - ١٩٦٦ (٥) بدون ٢١ ، ٢٢ (الكمبيوترات والبرول)

(٦) بدون ٢٩ أو الطود .

ملاحظة : تم احتساب معامل الزيادة في رأس المال الثابت / الانتاج على أساس انه نسبة تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الجارية الى الزيادة في القيمة المضافة بالاسعار الجارية خلال الفترات الموضحة .

ويمكن لتكوين رأس المال فى الصناعة التحويلية أن يأخذ واحدا من شكلين : رأس المال الثابت أو الاستثمار فى المخازن . ولا توجد غير معلومات ضئيلة للغاية عن العنصر الأخير . ومع ذلك فهناك مؤشرات على أن كثيرا من الشركات فى الدول النامية تعتمد فى المراحل الأولى للتصنيع على مصادر أجنبية للحصول على مخزونها، وأن هذا العنصر قد يكون أكثر من نصف تكوين رأس المال فى الصناعة التحويلية (٦٩) . ومع النمو المتواصل فى القطاع الصناعى والتحسينات التى تطرأ على الكفاية العامة ، فقد يمكن تحقيق بعض الوفرة فى المخزون . ولن نحاول فى المناقشة التالية أن نتعرض لهذا الجانب ، وعلى القارىء أن يرجع الى الجزء الأول من « مسح التنمية الصناعية » .

وتوضح البيانات الواردة فى الجدول رقم (٤٣) التجارب الحديثة لبعض الدول النامية فى تخصيص رأس المال الثابت فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وقد تفاوتت معدلات الاستثمار تفاوتاً واسعاً سواء بالنسبة لقطاعات الصناعة التحويلية ، أو اجمالى تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى . ووجدان القيمة الوسيطة لنسبة اجمالى تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلى الاجمالى كانت ١٦٪ ، وكان المدى يتراوح بين ١٠ ، ٣٤٪ . وقد كان الرقم المناظر للصناعة التحويلية هو ١٦٪ بمدى يتراوح بين ٤ ، ٧٪ .

وهناك عدد من الارتباطات البسيطة نوحى بها التقديرات القائمة على البيانات الواردة بالجدول رقم (٤٣) ، والمعبر عنها بالدولارات ، فأولا وجد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المستوى الذى تحقق فى التنمية ، مقياساً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، والنشاط الاستثمارى فى الدول النامية . وتشير التقديرات القائمة على أساس التحليل البسيط للانحدار المستقيم ، الى أنه فى مقابل كل دولار من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، وجه ما يقرب من ١٩ سنتاً الى تكوين رأس المال الثابت (٧٠) . وثانياً فقد أظهر البحث أن الاستثمار فى الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية كان ذا ارتباط وثيق بمستوى متوسط نصيب الفرد من تكوين رأس المال الثابت . ومن بين كل دولار وجه الى الاستثمار ، خصص ٣٧ سنتاً لهذه القطاعات الثلاث ، كما خصص ٢١ سنتاً للاستثمار فى الهياكل الأساسية (٧١) .

وبغض النظر عن المشاكل الخاصة بدقة البيانات وتجميعها ، فلا يمكن أن نتوقع أن تكون تلك التقديرات معبرة عن أكثر من فترة زمنية قصيرة جداً . وتتميز التغيرات فى أنماط الاستثمار بالكثير من الدينامية ، ومن ثم فقد يكون لها انعكاسات على موارد وحجم المدخرات المحلية للشركات فى المستقبل . ونتيجة لذلك فإن هذه الموارد للتمويل المحلى قد تثبت أنها على قدر كبير من التقلب مثل الموارد الخارجية (٧٢) . وقد استحوزت الزراعة والتعدين والصناعة

(٦٩) انظر البيانات الخاصة برأس المال الثابت واجمالى تكوين رأس المال فى الصناعة التحويلية فى United Nations, The Process of Industrial Development in Latin America (U.N. Publication). United Nations, Economic Survey of Asia and the Far East, 1965 (U.N. Publication).

(٧٠) اذا مانسبنا الناتج المحلى الاجمالى (س) فى ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ الى تقديرات تكوين رأس المال الثابت (ص) ، وكلاهما على أساس متوسط نصيب الفرد بالدولار ، نحصل على المعادلة التالية : $١٩٦٧ + ١٩٠٠.س$. وكان معدل الخطأ ٧٢.٤٢ ومعامل الارتباط مساوياً ٠.٩٨ . وقد استبعدت هندوراس البريطانية من هذه العملية الحسابية والعمليات الحسابية القادمة .

(٧١) عن طريق معادلة الانحدار لمتوسط نصيب الفرد من تكوين رأس المال الثابت (س) والاستثمارات فى تلك $٢٣٧ + ٠.٣٧.س$. وكان معدل الخطأ ٣٨ ومعامل الارتباط مساوياً ٠.٩٦ . وكانت المعادلة الخاصة بالاستثمار فى الهياكل الأساسية (ص) هى $٠.٩٢ + ٠.٢١.س$ ، وكان معدل الخطأ ٢٦ ومعامل الارتباط ٠.٩٤ .

(٧٢) من الممكن عموماً توقع أن تحقق الأولى اتجاهها صعودياً واضحاً ، وهذا لا يصدق دائماً بالنسبة للتمويل الخارجى .

التحويلية على سبيل المثال في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ على ٣٥ ٪ في المتوسط من اجمالي تكوين رأس المال الثابت ، بينما خصص للهيكل الأساسية ٢٥ ٪ . وقد زادت حصة المجموعة الأولى في السنوات التالية الى ٣٨ ٪ في حين تناقصت حصة الهياكل الأساسية الى ٢١ ٪ من اجمالي تكوين رأس المال الثابت . ويبدو أن الصناعة التحويلية كانت المنتفع الأول من وراء هذا التحول .

ويبدو أن الأنماط الحديثة لتخصيص موارد الاستثمار تخضع لدرجة من التكامل والارتباط المتبادل فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وهناك بعض الدلالات على أن الاستثمار في الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية كان مرتبطا بتوسيع طاقة الهياكل الأساسية للخدمات في الدول النامية (٧٣) . وتشير التقديرات المبينة على علاقة انحدار خطي بسيط الى أن كل دولار استثمر في الهياكل الأساسية قد قابله انفاق نصف دولار على الاستثمار في الصناعة التحويلية (٧٤) .

ويتضمن الجدول رقم (٤٤) بعض الأرقام الحديثة عن تكوين رأس المال الثابت في الدول النامية . وقد تطلب القطاع التحويلي - في العينة الصغيرة للدول المذكورة - من ٧٠ الى ٢٥ من وحدات رأس المال الثابت وذلك لكل وحدة انتاج اضافية . وقد كان معامل زيادة رأس المال الثابت / الانتاج ، يقرب أو يقل طفيفا عن الواحد الصحيح في أربع من التسع دول المذكورة ، وهو ما يوضح الانتاجية العالية نسبيا لهذه الاستثمارات . ولا يوجد نمط واضح للاختلاف بين الصناعة التحويلية الثقيلة والخفيفة . ويجب أن نضع نصب أعيننا أن هذه الأرقام لا تعكس الاحتياجات الكلية لرأس المال ، وذلك حيث أنها لا تشمل الاستثمارات في المخزون .

وقد أظهرت صناعات الغاز والكهرباء والتعدين والمحاجر بصفة عامة أن احتياجاتها من رأس المال الثابت لكل وحدة انتاج كانت أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الصناعة التحويلية . وإذا ما قارنا المعدلات الخاصة بالغاز والكهرباء مع معدلات الصناعة التحويلية يتضح لنا أن قيم القطاع الأول قد فاقت مثيلاتها في القطاع الأخير بمعدل ٢ الى ٢٥ وحدة رأس مال ثابت لكل وحدة اضافية من الانتاج . وقد زادت معدلات زيادة رأس المال الثابت / الانتاج في التعدين والمحاجر عن مثيلاتها في الصناعة التحويلية مما يتراوح بين وحدة واحدة وسبع وحدات . ومع ذلك فيجب علينا أن نلتزم جانبا كبيرا من الحذر عند تفسير هذه الأرقام ، وذلك حيث أنها تتعلق بمشاهدات خلال فترة قصيرة نسبيا ، كما أنها تغطي أنشطة من المعروف أن فترة تفريخ الاستثمار بها تزيد في المعتاد عنها في الصناعة التحويلية . ولذلك فإن معدلات رأس المال / الانتاج المحتسبة

(٧٣) كان معامل الارتباط بين متوسط نصيب الفرد من الاستثمار في الهياكل الأساسية ومتوسط نصيب الفرد من الاستثمار في الصناعة التحويلية مساويا لـ ٠.٨٨ .

(٧٤) عن طريق احتساب العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الاستثمار في الهياكل الأساسية (س) ، ومتوسط نصيب الفرد من الاستثمار في الصناعة التحويلية (ص) تم التوصل الى المعادلة التالية : $ص = ٠.٤٨ س + ٠.٥٦$. وكان معدل الخطأ ٢٥٢ ومعامل الارتباط ٠.٨٦ .

ويمكن لتكوين رأس المال في الصناعة التحويلية أن يأخذ واحدا من شكلين : رأس المال الثابت أو الاستثمار في المخازن . ولا توجد غير معلومات ضئيلة للغاية عن العنصر الأخير . ومع ذلك فهناك مؤشرات على أن كثيرا من الشركات في الدول النامية تعتمد في المراحل الأولى على مصادر أجنبية للحصول على مخزونها، وأن هذا العنصر قد يكون أكثر من نصف تكوين رأس المال في الصناعة التحويلية (٦٩) . ومع النمو المتواصل في القطاع الصناعي والتحسينات التي تجرى على الكفاية العامة ، فقد يمكن تحقيق بعض الوفرة في المخزون . ولن نحاول في المناقشة التالية عرض لهذا الجانب . وعلى القارئ أن يرجع إلى الجزء الأول من « مسح التنمية الصناعية »

وتوضح بعض الارتباطات الواردة في الجدول رقم (٤٣) التجارب الحديثة لبعض الدول النامية في تخصيص رأس المال الثابت فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وقد تباينت معدلات الاستثمار تفاوتاً واسعاً ، وبالنسبة لقطاعات الصناعة التحويلية ، أو إجمالي رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . ووجد أن القيمة الوسيطة لنسبة رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ١٦٪ ، وكان المدى يتراوح بين ٣٤٪ . وقد كان الرقم المناظر للصناعة التحويلية هو ١٦٪ بمدى يتراوح بين ٤٪ .

وهناك عدد من الارتباطات التي توضحها التقديرات القائمة على البيانات الواردة بالجدول رقم (٤٣) ، والمعبر عنها بـ «ارتباطات» ، فأولا وجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين المستوى الذي تحقق في التنمية ، مقيسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، والنشاط الاستثماري في الدول النامية . وتشير التقديرات القائمة على أساس التحليل البسيط للانحدار المستقيم ، إلى أنه في مقابل كل دولار من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وجه ما يقرب من ١٩ سنتا إلى تكوين رأس المال الثابت . ثانيا فقد أظهر البحث أن الاستثمار في الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية كان دائما وثيقا بمستوى متوسط نصيب الفرد من تكوين رأس المال الثابت . ومن بين كل دولار استثمار ، خصص ٢٧ سنتا لهذه القطاعات الثلاث ، كما خصص ٢١ سنتا للاستثمار في الهيئات الأساسية (٧١) .

وبغض النظر عن المشاكل الخفيفة المتعلقة بدقة البيانات وتباينها ، فلا يمكن أن نتوقع أن تكون تلك التقديرات معبرة عن أكثر من فترة زمنية قصيرة جدا . تتميز التغيرات في أنماط الاستثمار بالكثير من الدينامية ، فمن ثم فقد يكون لها انعكاس على موازاة وحجم المدخرات المحلية للشركات في المستقبل . ونتيجة لذلك فإن هذه الموارد للتشغيل قد تثبت أنها على قدر كبير من التقلب مثل الاستثمار الخارجية (٧٢) . وقد استحوزت الزراعة والتعدين والصناعة

(٦٩) انظر البيانات الخاصة برأس المال الثابت وإجمالي تكوين رأس المال في الدول النامية التحويلية في United Nations, The Process of Industrial Development in Latin America (U.N. Publication). United Nations, Economic Survey of Asia and the Far East, 1965 (U.N. Publication).

(٧٠) إذا ما تم قياس الناتج المحلي الإجمالي (س) في ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ إلى تقديرات تكوين رأس المال الثابت (هـ) ، وكلاهما مقاس بمتوسط نصيب الفرد بالدولار ، نحصل على المعادلة التالية : ١ ص = ١٩٧ ر.س. وكان معدل الخطأ ٧٤١ ومعامل الارتباط مساويا ٠.٩٨ . وقد استبعدت هندوراس البريطانية من هذه الدراسة الحسابية لضعف بيانات الحسابية القادمة .

(٧١) من طريق معادلة الانحدار لمتوسط نصيب الفرد من تكوين رأس المال الثابت (س) والاستثمارات في (هـ) ، وكان معدل الخطأ ٣٠٨ ومعامل الارتباط مساويا ٠.٩٦ . وكانت المعادلة الخاصة بالاستثمار في القطاعات الأساسية (س) هي ص = ٠.٩٢ ر.س. + ٠.٢١ س ، وكان معدل الخطأ ٢٢٦ ومعامل الارتباط ٠.٩٤ .

(٧٢) من الممكن عموما توقع أن تحقق الأولى اتحاما صعوديا واضحا ، وهذا لا يصدق دائما بالنسبة للتمويل الخارجي .

ببساطة لقطاع الغاز والكهرباء وقطاع التعدين والمهاجر من الممكن أن تكون أقل دلالة بالنسبة للوضع الحالي منه بالنسبة لمعدلات الصناعة التحويلية .

ويوضح الجدول (٤٥) تصنيفا تفصيليا لمعدلات رأس المال / الانتاج لمجموعات التصنيف ISIC داخل الصناعة التحويلية . وقد تواجدت أعلى احتياجات لوحدة رأس المال فى صناعات النسيج والطباعة والنشر . أما صناعات الملابس والصناعات الخشبية فقد أظهرت أقل معدل فى تلك الاحتياجات . وكان التفاوت ما بين دولة وأخرى على أشده بالنسبة للمنسوجات (ISIC ٢٣) تبعها الجلود (ISIC ٢٩) ثم الطباعة والنشر ISIC ٢٨ وكان أصغر مجال للتفاوت هو فى الكيماويات والبتروكيمياويات (ISIC ٣١ - ٣٢)

الفصل الخامس التعاون الصناعي الاقليمي

طبيعة وامكانيات التعاون الاقليمي في مجال التصنيع

يمكن تعريف التعاون الاقليمي بأنه يشمل كافة الاجراءات المشتركة والمنسقة في المجال الاقتصادي التي تقوم دول في نفس المنطقة لتجميع مواردها وضمان توجيه احسن لتلك الموارد من أجل تحقيق معدل تنمية أسرع وهو ما يعنى في المرتبة الاولى تحقيق هيكل اقتصادي أكثر كفاءة مصحوب بمستويات أعلى لم توسط نصيب الفرد من الدخل . وعلى هذا الأساس تكون فكرة التعاون الاقليمي شاملة لمجموعة من أوجه النشاط تزيد بكثير عما تعنيه اتفاقيات التبادل التجاري المعروفة وغيرها من المشروعات التقليدية للتكامل .

وإذا نظرنا الى الموضوع من زاوية التنمية الصناعية ، فيمكن القول أن أهم حجة في صف التعاون الاقليمي قد تكون الحاجة الى توسيع الأسواق للسلع المصنعة حتى يصبح في الامكان الانتفاع بمزايا الانتاج الكبير . وقد بلغ عدد الدول النامية التي زاد فيها الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٥ - على سبيل المثال - على ٥ مليار دولار، تسع دول فقط ، كما يتضح من الجدول رقم (٤٦) ، بينما كانت هناك ٥٠ دولة نامية يقل فيها الناتج المحلي الاجمالي عن ٢ مليار دولار . وعلاوة على ذلك نجد أن الحجم الفعلي لأسواقها الوطنية للسلع المصنعة يزداد ضيقاً بسبب « الحواجز الاقتصادية الداخلية (٧٥) » مثل ارتفاع تكاليف النقل ، والتوزيع غير المتكافئ للدخل ، وتخلف القطاع الزراعي وبعض الأقاليم . ومن ناحية الانتاج ، فقد اتجهت طرق الانتاج الحديثة المأخوذة عن الدول المتقدمة الى تطلب أدنى مرتفع للانتاج لتحقيق كفاءة الأداء في عدد كبير من الصناعات ، بما فيها كثيرة من الصناعات الأكثر دينامية (٧٦) . ونظراً لاستمرار صعوبة توسيع أسواق الدول النامية عن طريق تصدير السلع المصنعة الى كل من الدول النامية والمتقدمة ، وهو ما يرجع الى العقبات التجارية ، وكذلك الى ضعف الانتاج والتسويق ، لذلك فإن التعاون الاقليمي يوفر فرصة مغرية للتنمية الصناعية .

وقد تركزت الطريقة التقليدية في التعاون الصناعي الاقليمي بين الدول النامية حول تحرير التبادل التجاري ، وذلك باتباع بعض الأمثلة مثل السوق الأوروبية المشتركة . وقد كان من المفروض أن يؤدي ذلك الى كفاءة أكبر من خلال إعادة توجيه التجارة وزيادة التخصص والمنافسة ، وكذلك الى ايجاد أسواق أوسع يمكن أن تساعد على تحقيق اقتصاديات الانتاج الكبير .

ECLA, Economic Survey of Latin America, 1967.

(٧٥) صفحات ١٠ الى ١٢

(٧٦) للدلالة على الارتباط بين اقتصاديات الانتاج الكبير ، والانتاج داخل الصناعة ، ومرونة الدخل للانتاج والدينامية التكنولوجية في بعض فروع الصناعة انظر :

United Nations Centre for Industrial Development, Criteria for the Development of Manufacturing Industries in Developing Countries, 1966.

جدول رقم ٤٦ - توزيع الدول النامية والمجموعات الاقليمية حسب الناتج المحلي الاجمالي ، ١٩٦٥ (١) (بالدولار)

أقل من ١ مليار	١ - ٢ مليار	٢ - ١٠ مليار	أكثر من ١٠ مليارات
باربادوس	بوليفيا	افغانستان	الارجنتين
بوروندى	كمبوديا	بورما	البرازيل
جمهورية أفريقيا الوسطى	كاميرون	سيلان	الهند
تشاد	كوستاريكا	الكونغو كاشاسا	اندونيسيا
الكونجو برازافيل	جمهورية الدومينيكان	الحبشة	ايران
داهومي	اكوادور	غانا	المكسيك
جابون	السلفادور	جواتيمالا	باكستان
جامبيا	ساحل العاج	ليبيا	الفيلبين
غيانا	جامايكا	أوروغواي	فنزويلا
جويانا	كينيا	السودان	نيجيريا
هايتي	لبنان	جمهورية فيتنام	بيرو
هندوراس	مدغشقر	العربية السعودية	
الأردن	نيبال	تايلاند	
لاوس	روديسيا	ج ٢٠٠	

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس الكتاب السنوي لاحصاءات الحسابات القومية في مسح الاقتصاد الدولي ، ١٩٦٧ ، الأمم المتحدة .

(١) احتسب الناتج المحلي الاجمالي على أساس اسعار ١٩٦٠ بمنصر التكلفة للتأمين .

(تابع) جدول رقم ٤٦ - توزيع الدول النامية والمجموعات الإقليمية حسب

الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٦٥ (١) (بالولار)

أقل من ١/٢ مليار	١ - ١/٢ مليار	١ - ٢ مليار	٢ - ٥ مليارات	أكثر من ٥ مليارات
ليبيريا	بناما			
مالاوى	سنغافورة			
مالي	سوريا			
موريتانيا	تاوانيا			
موريشيوس	ترنناد وتوباكو			
النيجر	تونس	اتحاد الكاريبي للتجارة الحرة	المجموعات الإقليمية (٢)	مجموعة الأندين
باراجواى	اوغندا		السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	الوحدة العربية الاقتصادية
رواندا	زامبيا		السوق المشتركة لشرق أفريقيا	اتحاد دول جنوب شرق آسيا
الصومال			الاتحاد الجمركى لأفريقيا الاستوائية	مجلس آسيا والباسفيكى
سيراليون			الاتحاد الجمركى لغرب أفريقيا	
توجو				
فولتا العليا				
اليمن				

(٢) مجموعة الأندين بوليفيا : - شيلي - كولومبيا - الاكوادور - بيرو . الوحدة العربية الاقتصادية :

العراق ، الأردن ، الكويت ، المغرب ، سوريا ، ج.م.ع ، اليمن) . اتحاد دول جنوب شرق آسيا (اندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلاند) . مجلس آسيا والباسفيكى (استراليا ، اليابان ، جمهورية كوريا ، لاوس ، نيوزيلانده ، تايلاند ، جمهورية فيتنام ، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (كوستاريكا - السلفادور ، جواتيمالا ، هوندوراس ، بيكاراجوا) اتحاد الكاريبي للتجارة الحرة (أنتيوا ، باربادوس ، جويانا ، جامايكا ، ترنناد وتوباكو) . السوق المشتركة لشرق أفريقيا (كينيا ، تاوانيا ، اوغندا) . اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (الأرجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، اكوادور ، المكسيك ، باراجواى ، بيرو ، اروغواى فنزويلا) . المجلس الاستشارى الدائم لدول المغرب ، الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، تونس) . التعاون الإقليمى للتنمية (إيران . باكستان ، تركيا) . الاتحاد الجمركى لأفريقيا الاستوائية (الكاميرون ، أفريقيا الوسطى تشاد ، الكونجو برازافيل ، جابون) الاتحاد الجمركى لغرب أفريقيا (داهومى ساحل العاج ، مالي موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، فولتا العليا) . الوحدة الاقتصادية لغرب أفريقيا ، داهومى ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، توجو ، فولتا العليا) .

والواقع أن الدول النامية التي سلكت هذا الطريق لم تكن تجربتها ناجحة نجاحا كبيرا . ولم يقتصر الأمر على الضالة التقليدية لحجم التجارة في السلع المصنعة فيما بين الدول النامية ، بل أن الانتاج التحويلي كان ذا نمط تنافسي الى حد كبير في المراحل الأولى للتصنيع . وفي ظل هذه الظروف كانت الفرص محدودة لاعادة توجيه التجارة والتخصص . وبالإضافة الى ذلك فنظرا لظروف ندرة رأس المال والمهارات والقدرات الادارية وكذلك بسبب ارتفاع المخاطرة وعدم الاستقرار السائدين في الأقاليم النامية ، لذلك لم يؤد التحرير المجرد للتبادل التجاري الى تحقيق المكاسب المتوقعة من وراء سوق كبير للسلع الصناعية . وعلاوة على ذلك فقد تعثر التعاون الاقليمي بسبب الاعتماد الخارجي للدول النامية بدرجة كبيرة على الدول الصناعية ، بما فيها اشتراكها في اتفاقات التمييز المختلفة وعضويتها في مجموعات نقدية مختلفة .

وهناك عامل هام آخر يرجع اليه ، الى حد ما عدم نجاح المدخل التقليدي للتعاون الصناعي ، ألا وهو الفروق الواضحة بين الدول النامية الواقعة في نفس المنطقة فيما يتعلق بمستويات التصنيع والمركز التنافسي . وقد أدت أوجه عدم التوازن هذه الى التركيز الكبير لمكاسب التعاون الصناعي في دول الاقليم الأكثر تقدما نسبيا وهو ما يهدد القاعدة الأساسية للتعاون الصناعي .

وإذا كان يراد للتعاون الاقليمي أن يصبح أكثر تأثيرا على التنمية الصناعية ، فقد يبدو أن الأمر يحتاج الى التركيز على اتباع سياسة أكثر فعالية بالنسبة لتشجيع وتوزيع الصناعة على المستوى الاقليمي . ويجب أن تشمل هذه السياسة ليس فقط على اجراءات في ميدان التجارة ، بل أيضا العمل على تعيين واختيار وتقييم المشروعات ذات الأهمية الاقليمية . كذلك يجب التركيز على تجميع الموارد المالية الاقليمية ، وبذل الجهود المشتركة لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتدريب العمال والأطقم الادارية ، وكذلك ايجاد ترتيبات تسويقية مناسبة لضمان تنفيذ هذه المشروعات بنجاح . كذلك يجب الاهتمام بإمكانيات التعاون في مجال استخدام التكنولوجيا الصناعية . ويجب توفير تنسيق كبير على مستوى أوسع فيما بين البرامج والسياسات الصناعية . وعلاوة على ذلك فلما كان تطبيق التعاون الصناعي على المستوى المحلي يتوقف الى حد كبير على قرارات رجال الأعمال في القطاع الخاص ، لذلك يجب أن يهيأ لهذا القطاع هيكل مناسب من الاغراءات والحوافز .

الجهود الحالية للتعاون الصناعي في الأقاليم النامية

نشاط المنظمات الدولية

بالرغم من أن مشروعات التعاون والتكامل الأكثر انتشارا مثل الأسواق المشتركة والاتحادات الجمركية والتكامل القطاعي تحتل مكان الصدارة في أي نقاش يدور حول التعاون الاقليمي ، إلا أنه يجدر بنا ألا نهمل النشاط الواسع ، والدور التشجيعي الذي تقوم به المنظمات الدولية في هذا المجال . وقد استهلت المنظمات الدولية مخططا للتشجيع والمساعدة على عقد اتفاقات التعاون بين الدول النامية ، كما أنها منحت المعونات الفنية وكذلك الدعم المادي لمشروعات اقليمية مختلفة . ومن بين هذه المنظمات نذكر الأعضاء المختلفين في مجموعة الأمم المتحدة ، وعلى الأخص اللجان الاقليمية الاقتصادية ، والتي كانت ذات أثر واضح في تكوين العديد من المجموعات الاقليمية . أما من الناحية المالية ، فقد قدم البنك الدولي للتمير والتنمية ، وبالذات عدد من المنظمات المالية الاقليمية - مثل بنك التنمية الأمريكي ، وبنك وسط أمريكا للتكامل الاقتصادي ، وبنك التنمية الآسيوي ، وبنك التنمية الأفريقي - دعما ماليا وفنيا لمشروعات التعاون الصناعي .

المجموعات الإقليمية

أفريقيا :

تتميز افارة الافريقية بدرجة عالية من التباين الاقتصادي والسياسي . ويبلغ تعداد السكان في ست دول من هذه المنطقة أقل من مليون نسمة ، وفي ٢٠ دولة أخرى أقل من خمسة ملايين نسمة . وقد بلغ مجموع الناتج المحلي الاجمالي للدول النامية في أفريقيا عام ١٩٦٦ ٤٣ر٨ مليار دولار (٧٧) ، وهو ما يعتبر مؤشرا لاجمالي القوة الشرائية في المنطقة . ومن الواضح أن التصنيع في اغلب دول المنطقة لا يمكن أن يتقدم لدرجة ملحوظة داخل اطار حدودها الوطنية .

والى جانب صغر حجم الوحدات الوطنية ، تتميز المنطقة الافريقية أيضا - فيما يتعلق بالتعاون الصناعي - بالتركيز الكبير نسبيا للتنمية الصناعية في عدد قليل من الدول : دولة أو دولتين في كل اقليم فرعي . ويعكس هذا الوضع وجود حالة من اختلال التوازن داخل المنطقة أكثر منه وجود درجة عالية من التنمية ، وهو ما كان له آثار شديدة على التعاون الصناعي ، بسبب الاتجاه الواضح لتركيز مكاسب التعاون في الدول الأكثر تصنيعا . وعلاوة على ذلك فقد تأثر التعاون الصناعي في افريقيا بالتركيز الكبير للتجارة الخارجية فيما بين الدول التي كانت تابعة لمجموعة سياسية واحدة قبل استقلالها (٧٨) ، وبعضوية دول عديدة في المنطقة في مناطق نقدية ونظم تفصيل جمركية مختلفة فيما يتعلق بالدول المتقدمة .

وقد عقدت اجتماعات عديدة في غرب أفريقيا عام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ فيما بين ممثلي أربعة عشر دولة مستقلة داخله في الاقليم الفرعي الذي خططته اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وقد تم الاتفاق من حيث المبدأ على انشاء سوق مشتركة وهي الوحدة الاقتصادية لغرب أفريقيا (WAEU) (٧٩) وقد تستطيع منظمة الوحدة الاقتصادية لغرب أفريقيا - عن طريق الحد المتزايد من الحواجز التجارية ، من أن تكون سوقا للسلع الصناعية يمثل سكانا تعدادهم حوالي ٩٥٥ مليوناً وناجيا محليا اجماليا للدول الاعضاء به مجموعة ١٠٠ مليار دولار . ولا تمثل التجارة في كل السلع فيما بين كل الاعضاء الا ٢٧٪ من اجمالي التجارة الخارجية لهم (٨٠) . وبالإضافة الى ذلك يهدف مشروع الاتفاقية الى تنسيق التنمية الصناعية بين الدول الاعضاء .

اما « اتحاد غرب أفريقيا الجمركي (UDEAO) (٨١) ، والذي تكون عام ١٩٥٩ من سبع دول (داهومي ، ساحل العاج ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، فولتا العليا) ، فقد أعيد التفاوض بخصوصه ، بعد أن كانت الخطط الأولية ، والخاصة بانشاء منطقة سوق متكامل ، قد واجهت صعوبا متعلقة بعدم التوازن في درجة التصنيع ، وبتقسيم إيرادات الجمارك . أما الاتفاقية الجديدة والتي تكفل تعريفه جمركية خارجية موحدة ، فقد استكملت باتفاقات ثنائية لتنظيم تبادل السلع المصنعة المنتجة محليا . ويضم اتحاد غرب أفريقيا الجمركي (UDEAO) سكانا تعدادهم ٢٢٨ مليون نسمة ، ويبلغ مجموع الناتج المحلي الاجمالي للدول الاعضاء به ٣٩ مليار دولار . وهناك محاولات أخرى للتعاون الاقليمي في غرب أفريقيا ولكنها تتعلق بالصناعة فقط

(٧٧) كما قدر في اللجنة الاقتصادية لافريقيا 1967 A Survey of Economic Conditions in Africa

(٧٨) نجد أن الدول الافريقية النامية للكومنولث تقوم بحوالي ٨٠٪ من تجارتها الخارجية الافريقية فيما بين بعضها البعض . . كذلك بالنسبة للمناطق التي كانت تابعة لفرنسا نجد أيضا معدلات مرتفعة ماثلة .

(٧٩) تكون الـ WAEU من داهومي وجامبيا وغانا وغينيا وساحل العاج وليبيريا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوجو وفولتا العليا .

(٨٠) الأرقام الخاصة بتعداد السكان والناتج المحلي الاجمالي والتجارة هي عن اواخر الستينات . انظر الامم

المتحدة : World Economic Survey ١٩٦٧ الجزء الثاني جدول رقم ٤٧

Union douiniere des Etats d'Afrique Occidentale.

(٨١)

بطريق غير مباشر ، مثل مجلس الاتحاد الذي أنشئ عام ١٩٥٩ ويضم داهومي وساحل العاج والنيجر وتوجو وفولتا العليا - واتفاقيات التنمية المشتركة بين جامبيا والسنغال - والتنمية المتكاملة متعددة الأغراض لحوض نهر السنغال ، بأشراف دول نهر السنغال وهي غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال .

أما في الاقليم الفرعى لوسط أفريقيا - حسب تعريف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٨) - فقد عقد اجتماع في عام ١٩٦٧ ووفق فيه على مبدأ التعاون ، على الرغم من أنه لم يتخذ أى إجراء عملي لربط جمهورية الكونجو الديمقراطية ورواندا وبوروندى بالاتحاد الجمركى لأفريقيا الاستوائية (UDEAO) (٨٣) والذي أنشئ عام ١٩٦٦ من الكاميرون وجمهورية وسط أفريقيا وتشاد والكونجو برازافيل وجابون . وتمثل الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى لأفريقيا الاستوائية حاليا سكانا تعادهم ١١٥ مليون نسمة ، ونتاجا ماليا اجماليا مجموعة ١٢ مليار دولار (٨٤) . وإذا نظرنا الى التبادل التجارى فيما بين دول المنطقة ، والذي بلغ حوالى ٦٪ من اجمالى التجارة الخارجية لهم عام ١٩٦٦ (٨٥) ، لوجدنا أنه يتكون الى حد كبير . من أنواع محدودة من السلع البسيطة التصنيع . ومن بين الاهداف الرئيسية للاتحاد ، تحقيق التنسيق بين سياسات التنمية الصناعية ، بما يتبلور فى اعداد برنامج مشترك للتصنيع عام ١٩٦٨ . وتنص اتفاقية الاتحاد الجمركى لأفريقيا الاستوائية على اجراء المشاورات فيما بعد بين الأعضاء حول اقامة صناعات اقليمية وقد عانى التعاون فى المجموعة الاقليمية التى خلفت الاتحاد الجمركى الاستوائى (٨٦) - والمؤسس عام ١٩٥٩ - من التركيز الزائد على النشاط الصناعى فى واحدة من الدول الاعضاء ، التى بدأت اول ما بدأت بميزة محلية كبيرة . ومن المعالم الأخرى للاتفاقية الضريبية الموحدة ، التى تفرض على السلع عند خروجها من المصنوع ثم يعاد توزيع حصيلتها وفقا لنسب السلع التى استهلكتها كل دولة .

أما فى الاقليم الفرعى لشمال أفريقيا (٨٧) والذي يتكون من الجزائر وليبيا والمغرب وتونس (مجموع السكان ٣١٢ مليون نسمة - مجموع الناتج المحلى الاجمالى ٦٨ مليار دولار) (٨٨) فقد أنشأت عام ١٩٦١ منظمة للتعاون المشترك : اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب . ومن بين أهداف هذه المنظمة تنسيق البرامج والسياسات الصناعية ، ويساعدها فى هذا المجال مركز الدراسات الصناعية (٨٩) . وقد وافقت دول المغرب الأربع عام ١٩٦٦ على أن تدرس بالاشتراك مع السودان و ج . م . ع امكانيات توسيع برنامج التعاون ليشمل الدول الست فى الاقليم الفرعى لشمال أفريقيا .

(٨٢) تشمل بوروندى والكاميرون وجمهورية وسط أفريقيا وتشاد والكونجو برازافيل وجمهورية الكونجو الديمقراطية وجابون ورواندا .

(٨٣) Union douiniere des Etats d'Afrique equatoriale . وقد تعيرت العضوية بصفة مؤقتة فى السنوات الأخيرة .

(٨٤) الجزء الثانى ، جدول رقم ٤٧ United Nations, World Economic Survey, 1967 (U.N. Publication).

(٨٥) المرجع السابق .

(٨٦) وشملت أعضاء UDEAC فيما عدا الكاميرون .

(٨٧) حسب تعريف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فانها تشمل الجزائر وليبيا والمغرب والسودان وتونس وجمهورية مصر العربية .

(٨٨) انظر : United Nations, World Economic Survey, 1967 (U.N. Publication).

الجزء الثانى جدول رقم ٤٧

(٨٩) يحصل المركز على دعم من مشروع « برنامج الأمم المتحدة للتنمية » وتقوم منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة UNIDO بدور الوكالة المنفذة والمشاركة .

وإذا ما انتقلنا الى الاقليم الفرعى لشرق أفريقيا (٩٠) ، نجد أن حكومات كينيا وتانزانيا وأوغندا منهكة حاليا فى بذل الجهود لانفاذ وتدعيم واحد من أحسن النماذج المعروفة للتعاون الصناعى فى أفريقيا ، ألا وهو السوق المشتركة لشرق أفريقيا (EACM) والتي سنتعرض لها بتفصيل أكثر فى القسم التالى . وقد تعرض التعاون الناجح فى داخل EACM للخطر بسبب عدم الرضاء الناتج عن التوزيع غير العادل للمكاسب الصناعية لصالح واحدة من الدول الأعضاء . وتدرس الدول التسع الأعضاء ، بما فيها الدول الأعضاء فى (EACM) على المستوى الفرع اقليمى تكوين منظمة أوسع لشرق أفريقيا ، وهى ما قد تتيح فرصا أكبر للتنمية الصناعية .

وبالإضافة الى المجموعات المذكورة فيما سبق، توجد منظمة وحدة أفريقيا ومالاجاش (OCAM) (٩١) ، وتشمل أغلب الدول الأفريقية الفرنكوفونية ، وتتناول جزئيا أمور التعاون الاقتصادى . أما فى المجال الصناعى فقد اتفقت دول الأكام مؤخرا على تكوين سوق مشتركة للسكر .

آسيا :

إذا بدأنا بغرب آسيا نجد أنه بمقتضى الاتفاقية التى أقرت عام ١٩٥٧ ووقع عليها عام ١٩٦٣ (٩٢) ، كونت كل من العراق والأردن والكويت والمغرب وسوريا واليمن ، منضما اليهم دولنا من خارج الاقليم الفرعى ، وهما ج . م . غ وليبيا ، بتكوين المجلس العربى للوحدة الاقتصادية ويكفل تحقيق تنسيق السياسات الاقتصادية وتحرير التجارة . ويغضى المجلس سوقا بها ٦٠٦٪ مليون مستهلك ، كما أن مجموع الناتج المحلى الاجمالى للدول الأعضاء به يبلغ ٩٩٧ مليار دولار . وتمثل التجارة فيما بين هذه الدول ١٠٪ من اجمالى التجارة فى المتوسط ، ولكن هذه النسبة تختلف اختلافا حادا من دولة الى أخرى (٩٤) . وقد أنفق الدول الأعضاء فى المجلس العربى للوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٤ على تكوين سوق عربية مشتركة متكاملة على أن يجرى تحقيقها تدريجيا وخلال فترة عشر سنوات . وتشير التقارير الى أنه منذ ذلك الحين تم تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تقرب من ٢٠٪ على كل السلع المصنعة تقريبا ، بينما تم إلغاء القيود الكمية بنفس النسبة على هذه السلع (٩٥) . وعلاوة على ذلك فقد تم بمقتضى مجموعة من المفاوضات الثنائية اللاحقة ، تمهيد الطريق أمام تنسيق البرامج والسياسات الصناعية فيما بين أغلب الدول الأعضاء . وقد قرر المجلس العربى للوحدة الاقتصادية فى اجتماع عقد عام ١٩٦٧ تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية بنسبة ٤٠٪ وأوصى باتخاذ اجراءات تكفل تشجيع حرية الانتقال للقوى العاملة . أما على المستوى القطاعى فتجرى دراسة اقامة مشروعات صناعية تحويلية مشتركة على المستوى الفرع اقليمى ، مثل مشروعات الحديد والصلب والبتر وكيمياويات . وقد تقوم الكويت بدور فعال فى تمويل بعض هذه المشروعات .

(٩٠) حسب تعريف اللجنة الاقتصادية لافريقيا تشمل الجبشة وكينيا ومدغشقر وملاوى وموريشوس والصومال وتانزانيا وأوغندا وزامبيا .

(٩١) تشمل الكامرون وجمهورية وسط أفريقيا وتشاد والكونجو برازافيل وجمهورية الكونجو الديموقراطية وداعومى وجابون وساحل العاج ومدغشقر والنيجرورواندا والسنغال وتوجو وفولنا العليا .

(٩٢) صدقت عليها ست من السبع دول الموقعة وذلك عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٥

(٩٣) انظر الجزء الثانى جدول رقم ٤٧ (U.N. World Economic Survey, 1967 (U.N. Publication).

(٩٤) ص ١٨ UNCTAD, Trade Expansion and Economic Integration among Developing Countries (U.N. Publication).

(٩٥) المرجع السابق .

أما في جنوب وفي شرق آسيا ، فلم توجد قبل الستينات غير قليل جدا من المحاولات الجادة للتعاون الصناعي . وتتميز الأقاليم الفرعية بوجود تباين ثقافي وسياسي واسع وكذلك بنسبة مرتفعة من الدول الكبيرة ، ولقد تمخضت الجهود المتزايدة التي بذلتها دول جنوب وشرق آسيا في السنوات الأخيرة في مجال التكامل والتعاون الصناعي ، عن عدد كبير من الخطط والاتفاقيات والمنظمات الإقليمية .

ومن أنجح الأمثلة حتى الآن على التعاون في مجال التنمية الصناعية في المنطقة ، نذكر اتفاقية التعاون الإقليمي للتنمية (RCD) ، والتي انضم إليها إيران والباكستان وتركيا عام ١٩٦٣ . وتتكون ال (RCD) من مجلس تخطيط إقليمي يقوم بدراسة خطط التنمية وإمكانات المجموعة ويقدم التوصيات بشأن المشروعات الصناعية المشتركة واتفاقيات الشراء الإقليمية طويلة الأجل وقد تحقق نجاح ملحوظ في مجال التشجيع والتمويل المشترك للصناعات الكبيرة التي تخدم السوق الإقليمية (٩٦) وتمثل الدول الأعضاء في اتفاقية التعاون الإقليمي للتنمية سوقا به ١٥٨٨٦ مليون نسمة ، كما أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول نحو ٢٢٥ مليار دولار (٩٧) .

ويعتبر اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) إحياء لاتحاد جنوب شرق آسيا (ASA) ، والذي تكون عام ١٩٦١ من ماليزيا والفلبين وتايلاند ، وكان يهدف من بين ما يهدف إلى تشجيع التنمية الاقتصادية والصناعية . وقد ظل اتحاد جنوب شرق آسيا خاملا ، وهو ما يرجع أساسا إلى الاختلافات السياسية . ويشمل اتحاد دول جنوب آسيا (ASEAN) أندونيسيا وسنغافورة ، ويبلغ تعداد السكان بالدول الأعضاء ١٧٨٩٩ مليون نسمة ومجموع الناتج المحلي الإجمالي ٢٢٨ مليار دولار (٩٨) . ويركز قانون المنظمة على تكوين منطقة تجارة حرة وتنفيذ مشروعات مشتركة ، على الأخص في ميدان الهياكل الأساسية . ومع ذلك فلما كانت القطاعات التقليدية للتصدير لدول الاتحاد هي تنافسية إلى حد كبير (القصد يروالمطاط والأرز والأخشاب) ، لذلك يبدو أن التعاون الصناعي والتنمية المشتركة للقطاع التحويلي يتيحان أحسن الفرص في الأمد الطويل كمصدر للمكاسب الإقليمية .

وهناك تجربة أخرى تحقق تقدما في جنوب وشرق آسيا وتستحق التنويه ألا وهي « المجلس الآسيوي والباسفيكي » ASPAC ، وهو مجموعة إقليمية فرعية مختلطة تأسست عام ١٩٦٦ وتجمع بين ست دول نامية (جمهورية كوريا ، لاوس ، ماليزيا ، الفلبين ، جمهورية جنوب فيتنام ، وتايلاند) وثلاث دول متقدمة (استراليا واليابان ونيوزيلانده) . وبالرغم من أن منشأ ASPAC يرجع بوضوح إلى الظروف السياسية ، إلا أنه يبدو أن اهتماماتها قد بدأت في التحول تدريجيا ناحية التعاون الاقتصادي . والدخول في هذه المنظمة مفتوح أمام دول جنوب شرق آسيا الأخرى ومن الممكن استخدام سوقها الكبير ومواردها الطبيعية المتوافرة ورأس المال والمهارات من أجل التنمية الصناعية المشتركة . ومع أخذ حالات عدم التوازن السائدة في المجموعة ، نجد أن احتمالات التعاون الصناعي المثمر ستكون مع ذلك غير أكيدة ، إلا إذا ما اتبعت سياسات عملية لتأمين إيجاد توزيع عادل للمكاسب الصناعية (٩٩) .

(٩٦) تشمل المشروعات الصناعية المشتركة التي اعتمدت للتنفيذ ، تصنيع الألومنيوم وأسود الكربون وورق البكتون . وجاري حاليا دراسة الحديد والصلب والآلات والعدد والالكترونيات .

(٩٧) الجزء الثاني ، جدول رقم ٤٧ . United Nations, World Economic Survey, 1967 (U.N. Publication).

(٩٨) المرجع السابق .

(٩٩) تشكل موارد اليابان من المواد الخام وصادراتها من السلع المصنعة الجانب الأكبر من التبادل التجاري بين أعضاء المجموعة ، والذي هو مرتفع نسبيا .

أمريكا اللاتينية :

أما في إقليم أمريكا اللاتينية . فقد استمرت جهود التكامل والتعاون الصناعي في كل من السوق المشتركة لوسط أمريكا (CACM) واتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA)، والتي تنتمي إليها أغلب دول المنطقة . وستستعرض في القسم التالي التطورات الحديثة في هاتين المجموعتين .

وحتى يمكن تحقيق تعاون أوثق بين (CACM)، (LAFTA)، فقد تشكلت لجنة تنسيق من أعضاء المنظمين ، واجتمعت في ١٩٦٨ لدراسة وتشجيع التقارب بين أهداف ونشاطات التكامل لكل منهما . ومن بين الموضوعات التي نوقشت ولها علاقة بالتعاون الصناعي نذكر : الاتفاقات الفرعية الإقليمية الممكنة بين المنظمين ، فتح المجال أمام كل دول أمريكا اللاتينية لعمل اتفاقات صناعية تكميلية ، إمامة تعريفية تفصيلية موحدة وتجميد الموقف الحالي فيما يتعلق بقبود الاستيراد .

وقد كونت بوليفيا وشيلي وكولومبيا والاكوادور وبيرو عام ١٩٦٦ مجموعة فرعية من LAFTA، أطلق عليها مجموعة الأندين . ويبلغ تعداد السكان في هذه المجموعة الفرعية ٥٧ مليون نسمة ، كما أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٢٢٢ مليار دولار (١٠٠) وقد كان التبادل التجاري بين الدول الأعضاء متزايدا بسرعة تزيد عدة مرات عما تحقق في مجموعة LAFTA ككل وتهدف مجموعة الأندين الى ترسيخ أقدام التصنيع بها من خلال تكامل أوثق واتفاقات تكامل صناعي . وقد عقدت مثل هذه الاتفاقيات عام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ بين عديد من الدول الأعضاء وكانت تغطي قطاعات البتروكيماويات والمعدنية والآلات والسيارات . وعلاوة على ذلك فقد كونت المجموعة مؤسسة للتنمية المشتركة ، كما أنها قطعت خطوات نحو تنسيق البرامج والسياسات الصناعية . ويمثل برنامج الأندين محاولة تبعث على الاهتمام حول كيفية التغلب على التجميع الزائد لمكاسب التصنيع التي تعود من وراء التعاون الصناعي في LAFTA في أكبر دولتين من الدول الأعضاء وأكثرهم تصنيعا .

أما في الإقليم الفرعي الكاريبي فقد وقعت اتفاقية عام ١٩٦٨ من جانب كل من أنتيوجوا وبربادوس ، وجويانا وجامايكا وترينيداد وتوباغو لإنشاء منطقة الكاريبي للتجارة الحرة (CARIFTA) والتي خططت لأن تقود المجموعة الى تكامل اقتصادي كامل . كذلك أسس بنك كاريبي للتنمية لتمويل وتشجيع المشروعات المشتركة . وقد كانت المحاولات السابقة للتعاون في المنطقة غير ناجحة . وحتى مجموعة (CARIFTA) تضم غير خمس دول صغيرة لا يزيد تعداد السكان بها عن ٤ ملايين نسمة ، ومجموع الناتج المحلي الإجمالي ٢ مليار دولار (١٠١) ، كما أنها لا تضم أية دولة من الدول الكبيرة . ومع ذلك فلا شك أن التعاون الصناعي ذو أهمية كبيرة لهذه المنطقة الفرعية ، حيث أنها تتكون من جزر صغيرة مكتظة بالسكان ، أسواقها صغيرة ومواردها محدودة .

عرض لثلاث مشروعات قائمة لتكامل السوق المشتركة لشرق أفريقيا

بدأ العمل في السوق المشتركة لشرق أفريقيا (EACM) منذ عام ١٩٦٧ ، وذلك عندما كونت كينيا وتنزانيا (١٠٢) وأوغندا منطقة جمركية واحدة . وعندما تحقق الاستقلال في أوائل الستينات ، كانت هذه الدول الثلاث تتمتع بحرية كاملة لتنقل رأس المال والعمل ، وبحرية التجارة الداخلية ، وبتعريفية خارجية موحدة، وبعملة واحدة وبهياكل أساسية إقليمية واسعة وذلك بالإضافة

(١٠٠) انظر الجزء الثاني ، جدول رقم ٤٧ United Nations, World Economic Survey, 1967
Statistical Yearbook (U.N. Publication).

(١٠١) United Nations, Yearbook of National Accounts Statistics 1967 (U.N. Publication).

(١٠٢) أعدت زنجبار مع تنزانيا عام ١٩٦٤ وكونتا الجمهورية المتحدة لتانزانيا .

الى وجود مجموعة من الخدمات الادارية المشتركة. ويبلغ عدد سكان الدول الاعضاء فى الوقت الحاضر ٢٩٣ مليون نسمة ، اما الناتج المحلى الاجمالى فيبلغ مجموعه ٢١ مليار دولار . ويقل متوسط دخل الفرد عن ١٠٠ دولار ، ولكنه حقق زيادات ملحوظة فى الستينات وهو ما يتضح من الجدول رقم (٤٧) .

اما من ناحية التصنيع ، فهناك ثلاث حقائق بارزة ميزت أداء السوق المشتركة لشرق أفريقيا فى السنوات الاخيرة : زيادة كبيرة فى الانتاج التحويلي مصحوبة بتوسع سريع فى تجارة السلع المصنعة فيما بين الدول الاعضاء ، عدم حدوث تغيرات هيكلية واضحة ، وتفاقم درجة الاختلال الصناعى فيما بين الدول الاعضاء .

النمو :

ويوضح الجدول رقم (٤٧) أن الانتاج التحويلي قد زاد من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ بمعدلات متوسطة قدرها ٦٪ فى كينيا ، ٧.٥٪ فى أوغندا ، ١١.٩٪ فى تانزانيا ، وهو ما يقرب من ضعف معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى كينيا وأوغندا وثلاثة أمثاله فى تانزانيا . ولم يزد الانتاج فى كينيا وأوغندا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٢ ، ولكنه تقدم بعد ذلك بسرعة ، فى حين أن التقدم فى تانزانيا قد تميز بالثبات خلال تلك الفترة (١٠٣) .

وقد كانت هذه التغيرات فى الانتاج التحويلي مرتبطة ارتباطا وثيقا بتغيرات فى الاستثمار والتجارة . ويوضح الجدول رقم (٤٧) ، أنه خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٦ تناقصت نسبة الاستثمارات الاجمالية الى الناتج المحلى الاجمالى من ١٨٪ الى ١٣٪ فى كينيا . ومع ذلك فاذا ما فحصنا فترة زمنية أطول ، فسنتبين حدوث ركود فى دول السوق فيما يتعلق بتكوين رأس المال المحلى الاجمالى فى أوائل الستينات بالنسبة الى المستوى المرتفع الذى كان موجودا فى منتصف الخمسينات والذى لم يمكن استعادته الا عام ١٩٦٧ (١٠٤) وفيما يتعلق بالاستثمار فى الصناعة التحويلية ، فقد حققت الدول الثلاث بعض التقدم فى الستينات . ويقدر أن لسنة الاستثمار فى الصناعة التحويلية من اجمالى تكوين رأس المال الثابت قد ارتفعت الى ١٦٪ فى كينيا و ٢٠٪ فى أوغندا خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ ، ومن واقع دلائل متناثرة يمكن القول أن الوضع فى أوغندا كان مقاربا له فى كينيا (١٠٥) .

وزاد اجمالى التبادل التجارى فيما بين الدول الاعضاء من ٤٠ مليون دولار عام ١٩٥٤ الى ١٢٦ مليون دولار عام ١٩٦٥ ، فى حين أن التجارة فى السلع المصنعة بين الدول الاعضاء زادت من حوالى ٥ ملايين الى ٦٢ مليونا (١٠٦) . ومع ذلك فقد توقف هذا الملحوظ ، حيث تناقص اجمالى التبادل التجارى داخل المنطقة وتباطأ نمو التجارة فى السلع المصنعة بين الدول الاعضاء ، وهو ما

(١٠٣) (بحث استشارى مقدم الى UNIDO.

Dobrska-Woydt, Current Pattern of Investment in Manufacturing in East Africa, 1968

(١٠٤) المرجع السابق .

(١٠٥) المرجع السابق .

(١٠٦) التجارة فى السلع المصنعة قائمة على أساس تصنيف SITO ٥ - ٨ . ولو كنا أضفنا الانتاج

التحويلي SITO ٠ - ١ (الأغذية والمشروبات والدخان) ، لزادت ارقام التجارة فى السلع المصنعة زيادة كبيرة . وقد أخذت بيانات ١٩٥٤ من الـ UNCTAD

جدول رقم ٤٧ - النمو والتغير الهيكلي في السوق المشتركة لشرق أفريقيا، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

السنة	متوسط نصيب الفرد بالدولار (١)		متوسط نصيب الفرد بالبريطاني (٢)		القيمة المضافة لإنتاج التصدير		الدخل القومي		
	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٦٦	
١٣	١٨	١١	١٠	٦٧	٣٩١	٩	٩	٩٦	٨٣
١٤	١٢	٥	٣	١١٩	٣٩٩	٢	٢	٦٨	٤٩
١٤	١٢	٨	٧	٧٥	٤٠١	٥	٥	٨٢	٦٢
١٤	١٤	٨	٧	٧٨	٣٩٩	٥	٥	٨١	٦٤

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية ، على أساس الكتاب السنوي لإحصاءات الحسابات القومية، والكتاب الإحصائي السنوي للأمم المتحدة .

- (١) بالإسعار الجارية .
- (٢) على أساس عامل التكلفة الناتجة .
- (٣) على أساس عامل التكلفة الجارية .
- (٤) على أساس أسعار السوق الجارية .
- (٥) سابقا نانجايقا فقط .
- (٦) متوسط مرجح .

يتضح من الجدول رقم (٤٨) * وقد كان أكثر من نصف اجمالي التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منتصف الستينات يتكون من السلع المصنعة، وعلى الأخص السلع الاستهلاكية الخفيفة ، والتي استحوذت كينيا على جانب كبير من انتاجها وصادراتها (انظر جدول رقم ٤٨ وملحوظة رقم ١٠٣) .

ويظهر أن الاتجاهات الأخيرة في الانتاج التحويلي والاستثمار والتجارة والموضحة فيما سبق ، كانت مرتبطة بعاملين ، فقد أدت حالة عدم الاستقرار التي سادت عقب الاستقلال الى حدوث كساد خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ ، تميز بهبوط حاد في الانتاج التحويلي والاستثمار . وقد أدت العودة الى الأحوال الطبيعية الى استعادة النشاط الصناعي كما ساعد على ذلك أيضا تنفيذ عدد من المشروعات الكبيرة (١٠٧) * وبالإضافة الى ذلك فقد زاد الانتاج التحويلي بسرعة في تانزانيا وأوغندا ، وذلك لاقامتهما أو توسيعهما للصناعات المنافسة للواردات من كينيا . وقد كانت هذه الجهود التي بذلت لتقليل حالات عدم التوازن الصناعي ، والتي غالبا ما نفذت عن طريق فرض قيود على التجارة ، هي المسئولة الى حد كبير عن الاتجاه المضاد الذي طرأ على التبادل التجاري فيما بين دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا *

التغيرات في الهيكل :

يبدو أن النجاح الذي حققته دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا في مجال الانتاج التحويلي، والاستثمار والتبادل التجاري فيما بينها ، لم يحدث تأثيرات هيكلية ذات بال على اقتصادياتها . ويوضح الجدول رقم (٤٧) ، أن حصة انتاج الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ قد زادت زيادة متواضعة في كينيا وأوغندا ، وما يزيد عليها زيادة طفيفة في تانزانيا . ومع هذا فقد وصلت هذه النسبة في السنة الأخيرة فقط الى ١١٪ في كينيا ، ونصف هذه النسبة في تانزانيا . وعلى نفس المنوال نجد أن حصة الاستثمار التحويلي في تكوين رأس المال المحلي الاجمالي ما زالت منخفضة ، على الرغم من أن النجاح الذي تحقق في هذا المجال كان كبيرا ، وهو ما ذكرناه فيما سبق . كذلك يبدو أن التصنيع في دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا لم يكن له تأثير يذكر على حجم وهيكل العمالة *

أما فيما يتعلق بالتكوين الداخلي لقطاع الصناعة التحويلية ، فعن طريق مقارنة الأرقام المتاحة عن كينيا عامي ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ (انظر جدول ٤٩) ، يتبين لنا أنه كان هناك استقرار معين ، فيما عدا التناقص النسبي في بعض الصناعات المبكرة والمرتبطة بأنشطة التشييد (منتجات الخشب والمعادن غير المعدنية) والزيادة في المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية ، وهي فروع النشاط التي تتضمن جانبا كبيرا من عمليات الإصلاح . وإذا نظرنا الى دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا ككل ، نجد أن مقارنة هيكل الصناعة التحويلية عام ١٩٦٥ لكل من كينيا وتانزانيا و ١٩٦٤ لأوغندا ، تظهر تشابها عريضا ، كما يتضح من الجدول رقم (٤٩) * وفي الدول الثلاث لعبت صناعة الأغذية والمشروعات والدخان الدور الرئيسي ، وهو ما يعكس تصنيع الحاصلات التصديرية في تانزانيا وأوغندا ، وتطوير صناعة طحن الحبوب والألبان والماشية في كينيا . ويل ذلك في الأهمية صناعات المعادن الأساسية والمنتجات المعدنية ، والتي يمكن أن تكون دلالتها بالنسبة للتنمية والتغير الهيكلي مضللا ، وذلك نظرا لأهمية نشاط الإصلاحات بها (وعلى الأخص في كينيا) وعمليات معاملة خامات المعادن (صهر النحاس في أوغندا) * وتحتل الكيماويات

(١٠٧) تكرير البترول ، مصنع السكر ، مصانع النسيج في كينيا ، مصانع الصلب والنسيج في أوغندا ، ومصانع النسيج ، ومؤخرا تكرير البترول ومصنع الاسمنت في تانزانيا .

جدول رقم ٤٨ - الواردات الساحلية فيما بين دول السوق المشتركة لتشرق أفريقيا حسب المجموعات السلعية ، ١٩٦٤ - ١٩٦٦

الواردات الداخلية	القيمة (مليون دولار) ^(٢)					المجموعة السلعية	SITC
	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤		
التكويرين السوي	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤		
٥٦٤	٤٩٦	٤٩٠	٦٩٥	٦٢٦	٥٥٨	...	٨-٥
١٠٨	٩٣	٩٠	١٣٣	١١٧	١٠٣	...	٥
٣٣٠	٢٧١	٢٧١	٤٠٦	٣٤٢	٣٠٨	...	٦
١٢	٠٧	٠٥	١٥	٠٩	٠٦	...	٧
١١٤	١٢٥	١٢٥	١٤١	١٥٨	١٤٢	...	٨
٤٣٢	٥٠٢	٥٠٦	٥٣٣	٦٣١	٥٧٦	...	٨-٠
٢٠٢	٢٢٣	٢٥٦	٢٤٩	٢٨٢	٢٩١	...	٠
٥٩	٨٦	١٢٠	٧٢	١٠٩	١٧٣	...	١
٢٦	٢٢	١٨	٣٢	٢٨	٢٠	...	٢
١١٥	١٢٣	٧٤	١٤٢	١٥٥	٨٤	...	٣
٣٠	٤٥	٣٩	٣٧	٥٧	٤٤	...	٤
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٢٣٢	١٢٦٢	١١٣٨	...	٩-٠

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة الدولية ، ١٩٦٦ ، الأمم المتحدة .
 (١) كل الأرقام مقربة .
 (٢) أساس التحويل جنيه استرليني = ٢.٨ دولار أمريكي .
 (٣) تشمل SITC ٩ « عمليات تحويلية متنوعة » .

جدول رقم ٤٩ - هيكل قطاع الصناعة التحويلية
في دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا
(التوزيع النسبي للقيمة المضافة)

أوغندا ١٩٦٤	تازانيا ١٩٦٥	كينيا		الصناعة	
		١٩٦٥	١٩٥٧		
٣٢,٩	٤١,٤	٣٦,٦	٣٧,٨	الاعذية والمشروبات والدخان	٢٢-٢٠
٣١,٠	٢٢,٣	٦,٦	٤,٤	النسوجات والملبوسات	٢٤-٢٣
٨,٩	٥,٨	١٠,٠	١٧,٤	الخشب والأثاث والورق والبشر	٢٨-٢٥
٥,٤	٢,٧	١٤,٧	٩,٨	المنتجات الكيماوية والبترولية	٣٢-٣١
١,١	٥,١	٦,٥	١٠,٠	المجميات غير المعدنية	٣٣
١١,٩	٢٢,١	٤,١	١٨,٢	المعدن الأساسية والمنتجات المعدنية	٣١-٣٤
٢,٨	٠,٦	١,٥	٢,٣	خلافه	٣٩-٣٠
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	إجمالي الإنتاج التحويلي	٣-٢

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للسياحة الصناعية ، على أساس « نمو الصناعة في العالم ، ١٩٥٢ ، ١٩٦٥ ،
الجدول القومية » إصدار الأمم المتحدة .

جدول رقم ٥٠ - السوق المشتركة لشرق أفريقيا - موازين التجارة فيما بين
الدول الأعضاء حسب المجموعات السلعية ، ١٩٦٤ - ١٩٦٦
(بالمليون دولار)

المجموعة السلعية وكود SITC			
إجمالي التجارة (٣)	منتجات أولية (١)	سلع مصنعة ٥ - ٨	كيميا
٩-٠			
٤٦,٧	١٦,٩	٢٩,٥	...
٣٠,٩	١١,٧	١٩,٠	...
١٥,٨	٥,٢	١٠,٥٠	...

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة الدولية ،
١٩٦٦ ، الأمم المتحدة .

- (١) كل من الصادرات والواردات على أساس سيف.
- (٢) معامل التحويل : جنيه استرليني = ٢,٨ دولار أمريكي .
- (٣) تشمل SITC ٩ (عمليات تحويلية مختلفة) .
- (٤) سابقا تانجانيقا فقط .

(تكرير البترول وكربونات الصوديوم) مركزاها ما نسبيا في كينيا . أما انخفاض حصة صناعات المناجم غير المعدنية في تانزانيا وأوغندا والمنسوجات في كينيا ، فقد كان راجعا الى عدم وجود صناعات الأسمنت والنسيج في هاتين الدولتين الى وقت قريب . ومع أنه توجد دلائل على وجود تنوع صناعي في دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا ، إلا أن مدى هذا التنوع كان محدودا الى حد كبير .

عدم التوازن الصناعي :

تمتعت كينيا ببداية مبكرة في التصنيع على عكس جيرانها ، وهو ما يرجع الى مزاياها المحلية . وقد نشأ عن عوامل الجذب والاقتصاد الخارجي أن تمكنت كينيا من جذب أغلب الصناعات التي تخدم السوق المشتركة لشرق أفريقيا ، بما في ذلك السلع المصنعة الخفيفة المطلوبة للاستهلاك المحلي . ويقدر أن تانزانيا وأوغندا على سبيل المثال قد خصهما في أوائل الستينات حوالي ٢٩٪ من إجمالي مبيعات كينيا من السلع المصنعة ، مع ملاحظة أن هذه النسبة كانت أكثر بكثير فيما يتعلق ببعض الصناعات (١٠٨) . وقد ترتب على هذا التركيز الاقليمي للانتاج وضع من عدم التوازن الزائد في التبادل التجاري بين دول السوق . وقد بلغ إجمالي صادرات كينيا الصناعية (SITC ٥ - ٨) خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٦ الى تانزانيا وأوغندا ما تقرب من مثل أو ثلاثة أمثال وارداتها المناظرة من هاتين الدولتين . وتتضح نفس الظاهرة من واقع الجدول رقم (٥٠) ، الذي يتبين منه وجود فائض كبير في صالح كينيا بالنسبة لكل من إجمالي التبادل التجاري والتجارة في السلع المصنعة بين هذه الدول الثلاث .

وسواء كانت هذه الفوارق قد نتجت فقط عن التمييزات الجمركية التي تتمتع بها كينيا داخل السوق المشتركة لشرق أفريقيا من عدمه ، فإن فقدان فرص إقامة صناعات محلية قادرة ، واستيراد سلع مصنعة أرخص من خارج دول السوق ، هي اعتبارات هامة لتانزانيا وأوغندا فيما يتعلق بتوزيع مكاسب التكامل . وقد دفع الشعور بهذه المشكلة لجنة ريسمان عام ١٩٦١ الى أن توصي بإعادة توزيع الإيرادات من خلال صندوق مالي مشترك (١٠٩) . وقد وفرت اتفاقية كامبالا عام ١٩٦٤ سياسات مختلفة للتوزيع الصناعي التعويضي . إلا أن الفشل في تطبيق هذه السياسات أدى الى اتجاه دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وقد صحب هذا الاتجاه زيادة الحصص المفروضة على التبادل التجاري فيما بينهم ، وانهاه الاتفاقات الخاصة بالعملة الموحدة (١١٠) .

وتمثل اتفاقية التعاون لشرق أفريقيا - التي بدأ سريانها عام ١٩٦٧ - محاولة لانقاذ حدود التعاون الصناعي في السوق المشتركة لشرق أفريقيا . وتحظر الاتفاقية فرض نظام الحصص على التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، ولكنها تبيح للدولة ذات العجز في الميزان التجاري أن تفرض « ضريبة تحويل » ، لا تتجاوز ٥٠٪ من التعريفية الخارجية العامة ، على بعض الواردات المعينة من دولة أخرى في السوق ، وبشرط أن تكون هذه الدولة معترضة إقامة صناعة احتلالية لانتاج السلعة المعنية وذلك خلال فترة قصيرة من الزمن . ومن المنتظر تنفيذ عملية إعادة التوزيع المالية ، ولم تتضمن الاتفاقية أي تحفظ على توزيع الصناعات الجديدة ، ولكن تم انشاء بنك تنمية

(١٠٨) من ٢٠ الى ٤٠٪ بالنسبة للمنسوجات والملابس والأسمنت والورق والمنتجات المعدنية ، وأكثر من ٢٠٪ بالنسبة للدخان والأحذية والصابون .

(١٠٩) Peter Robson, "The African Experience of Common Market", Inter-Economics, No. 4, Hamburg, April 1968.

(١١٠) المرجع السابق .

لشرق أفريقيا بهدف تشجيع إقامة صناعات كبيرة. وعلاوة على ذلك فقد تم تكوين مسكرتارية عامة للسوق المشتركة في أروشا ، بينما وزعت المراكز الرئيسية للخدمات العامة المختلفة بين الدول الأعضاء .

وهكذا فقد يبدو أن التكامل الصناعي الوثيق داخل السوق المشتركة لشرق أفريقيا قد تراجع ليقصر على تنظيمات التفصيل التجاري ، ومن الواضح أن حالات عدم التوازن الصناعي قد أوجبت ادخال تعديلات معينة ، وعلى الأخص في مجال انتاج السلع المصنعة الخفيفة لسد حاجات السوق المحلية . ومع ذلك فإن من الممكن التجاوز عن وجود التحفظات وعن غياب الأجهزة الادارية اللازمة لتشجيع وتوزيع الصناعات الجديدة (١١١) . وقد يستتبع ذلك فقدان بعض المزايا الكامنة الرئيسية للتكامل .

السوق المشتركة لأمريكا الوسطى

تضم السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CAGM) خمس دول (كوستاريكا ، السلفادور وجواتيمالا وهو ندراس ونيكاراجوا) يبلغ تعداد سكانها ١٣٦ مليون نسمة ، ومجموع الناتج المحلي الاجمالي بها ٣٦ مليار دولار (١١٢) . وكثيرا ما يشار الى هذه السوق على أنها من أنجح أمثلة التعاون الاقتصادي بين الدول النامية . ومنذ انشائها عام ١٩٦٠ (١١٣) ، تم تحرير التجارة بين الدول الأعضاء بنسبة ٩٤٪ من بنود التصنيف الجمركي الموحد (NAUCA) وفرض تعريف جمركية خارجية موحدة تسرى على ٩٨٪ من بنود التصنيف الجمركي الموحد . وبالإضافة الى ذلك فهناك عديد من الأجهزة المشتركة لدعم التعاون في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، وذلك من زاوية تمويل التنمية ، والدراسات والبحوث الصناعية ، والأمور النقدية .

الأداء :

حققت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى منذ انشائها حتى الآن نموا كبيرا في الانتاج التحويلي ، وكذلك زيادة ملحوظة في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، وكما يتضح من الجدول رقم (١٥) ، زاد الانتاج التحويلي بمعدلات متوسطة تقرب من ١٠٪ في نيكاراجوا ، وتزايد على ٧٪ في الدول الأربعة الأخرى ، بينما نما الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات أبطأ في كل الحالات . وقد بلغت القيمة الصافية لتوسط نصيب الفرد من الانتاج التحويلي عام ١٩٦٦ مستويات تتراوح ما بين ٣٠ دولارا في هوندوراس و ٤٠ - ٤٤ دولارا في جواتيمالا ونيكاراجوا ، الى ٥٩ دولارا في كوستاريكا . ويمثل هذا زيادات تتراوح من ٢٠ الى ٣٠٪ عن مستوى ١٩٦٠ .

أما فيما يتعلق بالتجارة ، فيتضح من الجدول رقم (٥٢) ، أن التبادل التجاري في كافة السلع بين الدول الأعضاء قفز من ٣٢٧ مليون دولار عام ١٩٦٠ الى ١٥٦ مليون دولار عام ١٩٦٦ ، وهو ما يعني معدل نمو سنوي متوسط يقرب من ٣١٪ ، وأكثر من ٢٠٪ بالنسبة لقيمة مجموع صادرات دول السوق عام ١٩٦١ . ولكي نستطيع تقييم هذا الأداء ، يجب علينا أن نتذكر ، أن قيمة

(١١١) تجرى إقامة عدة صناعات كبيرة مثل مصانع الصلب والأسمدة ومعامل تكرير البترول ومصانع كثيرة للتجميع وذلك من طريق المشاركة الثلاثية في إطار EACM انظر Dobroska-Woydt سابق الإشارة إليه .

(١١٢) الجزء الثاني ، جدول رقم ٤٧ (U.N. 1967 World Economic Survey, United Nations Publication).

(١١٣) انضمت كوستاريكا عام ١٩٦٢

التجارة بين الدول الأعضاء بلغت في أوائل الخمسينات حوالي ٨ ملايين من الدولارات سنويا ، وهو ما يقرب من ٤٪ من اجمالي صادرات دول السوق (١١٤) . واذا نظرنا الى التجارة ما بين الدول الأعضاء ، نجد أن السلع المصنعة (SITC ٥ - ٨) كانت أسرع المجموعات السلعية نموا . فقد زادت في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ بمعدل متوسط يزيد على ٤٠ ٪ سنويا ، الى أن أصبحت تمثل حوالي ٦٤ ٪ من اجمالي التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في كافة السلع وذلك في السنة الأخيرة .

وتقوم السلفادور وجواتيمالا بانتاج وتصدير نسبة كبيرة من الأصناف التي يشملها البند SITC ٦ (السلع المصنعة والمصنعة أساسا حسب مواد الانتاج) و SITC ٨ (سلع مصنعة متنوعة ، وهما أكبر مجموعتين في التجارة بين الدول الأعضاء . ومع ذلك فهناك منافسة في السوق الإقليمية بين كثير من السلع المصنعة الخفيفة التي تنتجها الدول الأخرى . ويصدق هذا بصفة خاصة بالنسبة لصناعة معاملة المواد الغذائية ذات الأقدام الراسخة (١١٥) . ويرجع النمو السريع للكيمياويات في المرتبة الأولى الى توسع صناعات الأسمدة في كوستاريكا والسلفادور . وجدير بالذكر أن التجارة في الآلات والمعدات فيما بين الدول الأعضاء ليست بقية تذكر . وسوف يعتمد النمو مستقبلا في التجارة بين الدول الأعضاء بدرجة أكبر على الانتاج التحويلي الثقيل ، حيث أن هذا الانتاج يتم حاليا على أساس اقليمي (١١٦) .

وبالرغم من هذا النمو السريع في الانتاج والتجارة ، لم تحدث غير تغيرات هيكلية شديدة النواضع في اقتصاديات الدول المختلفة الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى . ويتضح من الجدول رقم (٥١) أن حصة الانتاج التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي قد زادت في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ زيادة طفيفة في كافة الدول الخمس ، على الرغم من أنها مازالت عموما منخفضة (أقل من ١٦ ٪) . ويبدو الوضع أكثر اشراقا فيما يتعلق بالجهود الاستثمارية . فقد زادت حصة تكوين رأس المال في الناتج المحلي الاجمالي زيادة واضحة في أربع من الدول الخمس الأعضاء خلال الفترة المشار اليها . وهناك بعض الدلائل على أن الاستثمارات في الصناعة التحويلية قد سارت في نفس الاتجاه . أما فيما يتعلق بهيكل القطاع التحويلي ، فيمكن أن نستخلص من أنماط التجارة الى أنه قد ظل الى حد كبير دون تغيير ، معتمدا الى حد كبير على الصناعات الخفيفة وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة ومواد التشييد .

وعند تقييمنا لاداء السوق المشتركة لأمريكا الوسطى يجب أن نذكر ، أنه حتى عام ١٩٦٥ ، كان التعاون الصناعي قائما في ظل ظروف خارجية مواتية ، الا وهي ملاءمة أسعار الصادرات التقليدية في الأسواق الدولية وارتفاع معدلات تدفق رأس المال الأجنبي (١١٦) . وقد انقلبت هذه الظروف في عام ١٩٦٦ ، وفرضت أغلب دول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى قيودا على النقد والتجارة وذلك بصفة مؤقتة للتغلب على مشاكل ميزان المدفوعات ، ومع ذلك تشير الاحصاءات الأولية لعام ١٩٦٧ الى استمرار التوسع في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء الى ما يقرب من ٢١٠ مليون دولار .

ECLA, Economic Survey of Latin America, 1965 (U.N. Publication). (١١٤)

(١١٥) تدخل في (SITC) .

ECLA, Economic Survey of Latin America, 1965 (U.N. Publication). (١١٦)

(١١٧) يقدر أن دول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى قد حصلت من ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ على حوالي ٢٠٠ مليون دولار في صورة استثمارات اجنبية خاصة .

جدول رقم ٥١ - النمو والتغير الهيكلي في السوق

المشتركة لأمريكا الوسطى ١٩٦٠ - ١٩٦٦

الحصة النسبية لـ		دل النمو السنوي المتوسط (٢)		متوسط نصيب الفرد (بالدولار) (١)					
تكوين رأس المال المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٤)		الإنتاج التحويلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣)		الناتج المحلي الإجمالي الإزاح التحويلي		صافي قيمة الإنتاج التحويلي		الدخل القومي	
١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٠
٢٣	١٨	١٥	١٣	٨٧	٥,٣	٥٩	٤٨	٣٦٢	٣٥٠
١٧	١٤	١٦	١٢	٨٢	٦,٧	٤١	٢٧	٢٤٠	٢١٠
١٢	١١	١٢	١٣	٧٢	٥,٢	٤٠	٣٣	٢٦٥	٢٤٦
١٧	١٣	١٥	١٢	٧٧	٤,٦	٣٢	٢٢	١٩٩	١٧٤
٢٢	١٣	١٣	١٢	٩٨	٨,٥	٤٤	٣٤	٣١١	٢٤٨
١١	١٣	١٥	١٣	٨١	٥,٩	٤١	٣١	٢٦٤	٢٣٧

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس الكتاب السنوي لإحصاءات الحسابات القومية

والكتاب السنوي الإحصائي للأمم المتحدة .

(١) بالأسعار الجارية .

(٢) بأسعار السوق الثابتة لجوانيمالا ونيكاراجوا . خلاف ذلك بمنصر التكلفة الثابتة .

(٣) بأسعار السوق الثابتة بالنسبة لجوانيمالا ، ونيكاراجوا ، خلاف ذلك بمنصر التكلفة الجارية .

(٤) بأسعار السوق الثابتة لنيكاراجوا ، خلاف ذلك بأسعار السوق .

(٥) تشمل الصناعات التحويلية التعدين والتعدين .

(٦) وسط مرجح .

جدول رقم ٥٢ - الواردات الداخلية في السوق البترولية لأمريكا الوسطى ، حسب المجموعات السلعية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦

معدل النمو السنوي المتوسط	الواردات الداخلية						الجموية السلعية	كود SITTO
	الكم من السبي		القيمة (مليون دولار)					
	١٩٦٦	١٩٦٣	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٦٣	١٩٦٠		
٤١٧	٦٤٧٧	٥٢٣٣	٤٠٠٠	١٠١٠٠	٣٤٢٦	١٣١١	٨-٥	سلع مصفمة
٤٣٧	١٤٢٤	١١٠٨	٧٧٣	٣٣٥٥	٧٠٨	٢٢٤	٥	منتجات كبريتية
٣٧٣	٢٦٠٩	٢٤٠٦	١٩٠٠	٤٣٠٠	١٦٣٣	٦٢٢	٦	سلع مصفمة
٣٧٧	٤٠٢	٢٢٤	٤٢٦	٦٥	١٢١	١٥	٧	آلات ومعدات
٤٨٤	١٩٠٢	١٣٢٤	٩٠٢	٣٠٠٠	٨٠٩	٣٠٠	٨	سلع مصفمة متنوعة
١٩٢	٣٤٠٩	٤٧٣٣	٥٩٠٠	٥٤٥٥	٣١٣٣	١٩٢٣	٤-٠	منتجات أوبية
١٩٠	٢٥٠٦	٣٢٠٦	٤٥٠٦	٤٠٠٠	٢١٠٦	١٤٠٩	—	منتجات غذائية
١٤٥	١٢١	١٧٧	٣٢٤	٢٢٢	١٢١	١٢١	١	مشروبات ودخان
٢٠٦	٣٢٤	٥٠٠	٤٠٩	٥٢٣	٣٠٣	١٠٦	٢	مواد خام غير غذائية
٢٦٥	٢٢٦	٥٦	٠٣٣	٤٠٢	٣٧٧	٠١	٣	وقود وشموع
١٣٩	١٢١	٢٢٤	٤٢٩	٣٠٠	١٢١	١٠٦	٤	زيت ودهون
٣١٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٥٦٠	٦٢٢	٣٢٧	٩-٠	أجزاء كل السلع

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، على أساس و السلع الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، ١٩٦٦ و اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .
 (١) كل الأرقام مقربة .
 (٢) تشمل SITTO ٨ عمليات صوبية مصفمة .

اجهزة التعاون الصناعي :

إذا نظرنا الى الموضوع من زاوية التجارة في السلع المصنعة ، نجد أن اتفاقية ماناجوا قد تكفلت بالتحريير الذاتي لكل التجارة ، تاركة لكل منتج على حدة الحق في طلب وتبرير فرض قيود مؤقتة بهدف الموازنة مع السوق الاقليمية . وفي ظل هذا الاتجاه والذي سهل من تنفيذه انخفاض المستوى الابتدائي للتصنيع في دول أمريكا الوسطى ، أمكن تحرير أغلب بنود التصنيف الجمركي الموحد وذلك بحلول عام ١٩٦٦ . وهناك بعض الاستثناءات في مجموعة الانتاج التحويلي وتشمل منتجات البترول وبعض منتجات الاحتكارات الحكومية . وعلى نفس المنوال نجد أن التعريفات الخارجية الموحدة تغطي كل بنود التصنيف الجمركي الموحد فيما عدا ٢٪ فقط . وهذه السلع والتي تشمل المنتجات البترولية ومعدات النقل والأدوات الكهربائية ، تمثل ٢٠٪ من واردات السوق المشتركة لأمريكا الوسطى . وهناك جدول زمني تدخل بمقتضاه هذه السلع تحت التعريفات الموحدة بحلول عام ١٩٧٠ ، وذلك طبقا للاتفاقية الخاصة بالتنمية الاقليمية المتكاملة لصناعات التجميع والتنسيق بين الضرائب غير المباشرة (١١٨) .

وفي مجال المؤسسات التنظيمية ، نجد أن بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي (CABEI) وقد أنشئ أيضا عام ١٩٦٠ - يقوم بتدبير الموارد المالية للمشروعات المالية . وقد قام البنك المذكور حتى عام ١٩٦٧ باقراض ما يقرب من ١١٠ مليون دولار ، حصلت المشروعات الصناعية على ٤٠٪ منها (١١٩) . كذلك فيما يتعلق بالاستثمارات حيث توجد اتفاقية تكفل التنسيق بين الحوافز المالية . وهناك مؤسسة مشتركة أخرى وهي « معهد أمريكا الوسطى للدراسات الصناعية والتكنولوجية (ICAITI) ويقوم بتشجيع التعاون الصناعي من خلال تحديد وتقييم المشروعات الصناعية ذات الأهمية الاقليمية . وبالإضافة الى ذلك تقوم سكرتارية التكامل الاقتصادي (SIECA) بالتنسيق بين سياسات التنمية للدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى .

ومع ذلك فقد كانت « ادارة التكامل الصناعي لأمريكا الوسطى » من أهم أجهزة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، والتي كان من المقرر أن يعطى في إطارها احتكار اقليمي مؤقت لتلك الصناعات التي تتطلب منفذا الى السوق المشتركة كلها وذلك حتى تنتج بكفاءة . وكان من المقرر أيضا توفير حوافز اضافية وذلك عن طريق الحماية الخارجية والحوافز الضريبية والتمييز فيما يتعلق بالاجراءات الحكومية ، وكانت الأهداف الرئيسية للإدارة هي جذب الصناعات الجديدة التي لم تكن لتقام في الأحوال العادية ، وتجنب الضياع في رأس المال المحدود والمهارات الادارية والفنية ، والتمهيد لسياسة متعلقة بالاستيطان الصناعي .

عدم التوازن الصناعي :

بالرغم من أن السوق المشتركة لأمريكا الوسطى لم تواجه ضغوطا شديدة بسبب عدم التوازن الصناعي ، مثل ما حدث بالنسبة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا ، إلا أن النشاط الصناعي قد اتجه الى التركيز حول بعض الدول المعينة . ومن الممكن أن نلاحظ من واقع الجدول رقم (٥١) ، أن هونديوراس على سبيل المثال ، وهي أقل دول السوق تصنيعيا ، قد حققت أقل معدل نمو في

ECLA, Economic Survey of Latin America, 1966 (U.N. Publication).

(١١٨)

Alberto Calvo, "Financial Aspects of Latin America Integration", Bank of London and South American Review, Vol. 12, No. 18 London, June 1968.

(١١٩)

الصناعة التحويلية والنتائج المحلى الاجمالي وذلك خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، وقد ساعد على ذلك العجز التجارى المتزايد فى مبادلاتها مع الدول الأخرى بالسوق عام ١٩٦٥ و ١٩٦٦ (١٢٠)

وكانت هذه الصعاب متوقعة منذ البداية . وقد أظهرت « ادارة التكامل الصناعى لأمريكا الوسطى » السينة الطالع سياسة واضحة فيما يتعلق بالتوزيع الصناعى . وعلاوة على ذلك فقد كان على « بنك التكامل الاقتصادى لأمريكا الوسطى » أن يساعد فى تعويض الدول الأقل تنمية وذلك عن طريق حصة أكبر من موارده لهاكلها الأساسية وقطاعاتها الصناعية . وفعلا خصص البنك عام ١٩٦٧ ما يقرب من ٥٠ ٪ من موارده لهوندوراس ونيكاراجوا .

وقد تم اتخاذ اجراءات اضافية عام ١٩٦٧ . فمن أجل تحقيق تنمية متوازنة فى دول السوق، سمح لهوندوراس بأن تمنح حوافز مالية خاصة كى تجذب عددا أكبر من الصناعات ، كما طلب من « معهد أمريكا الوسطى للدراسات الصناعية والتكنولوجية أن يحدد ويقيم الصناعات الاقليمية التى يمكن اقامتها فى تلك الدولة (١٢١) .

ولا يوجد شك فى ضخامة احتمالات المستقبل ، وكذلك التحديات التى تواجهها السوق المشتركة لأمريكا الوسطى . ويتلخص الهدف النهائى فى تحقيق تنمية سريعة ومتوازنة للاقليم عن طريق سوق مشتركة متكاملة . وعلى أساس المرحلة التى وصلت اليها الدول الأعضاء ، فإن الأمر يتطلب اعطاء مزيد من الاهتمام للتوزيع العادل للمكاسب التى تنجم عن التعاون والتغيرات الهيكلية فى اقتصاديات الدول الأعضاء .

اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة

تكون اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA) عام ١٩٦٠ من كل من الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والأكوانور والمكسيك وباراجواى وبيرو وأرجواى . وانضمت كل من بوليفيا وفينزويلا عام ١٩٦٦ . وتشكل الدول الأعضاء - بما فيهم الدولتين الأخيرتين - سوقا كبيرة تضم ٢١٢ مليون نسمة ، كما أن مجموع الناتج المحلى الاجمالي لهم يبلغ ٧٩٦ مليار دولار (١٢٢) . وتتلخص أهداف الاتحاد فى تحرير التجارة تدريجيا وبين كل الدول الأعضاء ، والتعاون القطاعى بين الأعضاء لتشجيع التنمية الصناعية .

الأداء :

زاد كل من الناتج المحلى الاجمالي والانتاج التحويلي من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ بنفس المعدلات تقريبا (٥ ، ٥٧ ٪ على الترتيب) فى مجموعة LAFTA ككل (انظر جدول ٥٢) . ومع ذلك فقد كانت هناك فروق واضحة فى معدلات الأداء فيما بين الدول المختلفة ، وقد حققت شيلي والمكسيك وبيرو أعلى معدلات نمو سواء بالنسبة للناتج المحلى الاجمالي أو الانتاج التحويلي . وقد زاد صافي قيمة الانتاج التحويلي بالنسبة للفرد الواحد فى المجموعة من ٧٦ دولارا الى ١٠٥ دولارات ، وهو ما يشير الى مستوى مرتفع نسبيا فى التصنيع بالمقارنة بغيره من الأقاليم الفرعية النامية - أما فيما يتعلق بالدولتين اللتين انضمتا الى LAFTA عام ١٩٦٦ ، فقد حققت فنزويلا نموا فى الانتاج

(١٢٠) مع ذلك فيوجد أكبر عجز فى نيكاراغوا انظر ECLA, Economic Survey of Latin America, 1966 (U.N. Publication).

(١٢١) انظر United Nations, World Economic Survey, 1966 (U.N. Publication).

(١٢٢) الجزء الثانى ، جدول رقم ٤٧

جدول رقم ٥٢ - النمو والتغير الهيكلي في أعداد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٦ (١)

الاجمال	احصنة التولية لك :		معدل النمو السنوي المتوسط		معدل التغير التاجية (٣) اكل من		وسط نصيب الفرد (أعداد جارية بالدولار) (١١)		المعدل القومي	
	في الناتج اكل الاجمال (٥)	تكوين رأس المال اكل الاجمال	الاتاج التصويل في الناتج اكل الاجمال (٤)	الاتاج التصويل	الاتاج اكل الاجمال	القيمة الصافية للاتاج التصويل	١٩٦٠	١٩٦٦		
١٨	٢٣	٣٣	٣٢	٤٠٢	٢٠٨	٢٥٢	١٦٩	٧٠٥	...	الأرجنتين
١٣	١٧	٢٤	٢٣	٦٦	٤٠٣	٦٦	٦١	٢٥٢	...	البرازيل (٦)
٢١	٢٠	٢٥	٢٥	٦٧	٦٠٤	١٣٦	٨٩	٤٧٤	...	شيل
١٣	١٦	١٩	١٧	٥٦	٤٠٤	٦١	٤٠	٢٨٥	...	كولومبيا
١٦	١٥	١٧	١٦	٥٥	٤٠٣	٣٥	٢٨	١٨٨	...	إكوادور
١٦	١٧	٢٩	٢٦	٧٩	٦٠	١٤٠	٨٥	٤٤٦	...	المكسيك (٧)
٢٠	٢٢	١٥	١٧	٤٣	٦٠٤	٣٢	٢٦	١٨٩	...	بارجواي
١٢	١٨	٢٠	١٧	٩٣	٧٠٢	٤٩	٣٤	٢١٢	...	بيرو (٨)
١٨	١١	٢٢	٢١	٠٩	٠٢	١٢٩	٩٨	٥٣٥	...	أوروغواي (٩)
١٥	١٨	٢٧	٢٥	٥٧	٥٠	١٠٥	٧٦	٣٥٨	...	لاتا (١٠)
١٦	١٥	١٦	١٥	٥٣	٥٠	٢٤	١٦	١٥٤	...	بوليفيا (٧)
٢٠	١٨	١٣	١١	٧٢	٤٥	١١٩	٨٤	٧٤٤	...	فنزويلا (١١)

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاقتصادية ، من واقع الكتب السنوية لإحصاءات الحسابات القومية ، والكتب الإحصائية السنوية للأمم المتحدة .
 (١) إمكانية مقارنة البيانات الرضحة للبلد المختلفة نتيجة إلى أمد حط ، وهو ما يرجع إلى الاختلافات في تغطية المجموعات الوطنية وإلى مشاكل تحويل العملات الوطنية إلى الدولارات الأمريكية والبيانات الخاصة ببوليفيا وفنزويلا - والتي انضمت إلى الاتحاد عام ١٩٦٦ .

التحويل خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ يزيد عن المتوسط العام للمجموعة ، بينما كانت النتائج التي حققتها بوليفيا مقاربة للمتوسط .

وفيما يتعلق بالتجارة ، فقد زادت الواردات فيما بين الدول الأعضاء بمعدل متوسط يقرب من ١٧٪ في السنة من عام ١٩٦١ الى ١٩٦٦ كما يتضح من الجدول رقم (٥٤) . وقد اتجهت التجارة فيما بين الدول الأعضاء الى التباطؤ في السنوات الأخيرة . وفي عام ١٩٦٦ كان نمو التجارة المذكورة طفيفا جدا بالمقارنة بالسنوات السابقة . أما في عام ١٩٦٧ فقد تناقصت القيمة المطلقة للتجارة بين الدول الأعضاء تناقصا طفيفا . وزادت حصة التجارة فيما بين الدول الأعضاء بالنسبة الى مجموع التجارة الخارجية من ٧٪ عام ١٩٦١ الى ١١٪ عام ١٩٦٦ . ويتضح من الجدول رقم (٥٤) ، أن التجارة فيما بين الدول الأعضاء تتركز الى حد كبير في ثلاث دول هي الأرجنتين والبرازيل وشيلي . ومع ذلك فقد تمكنت كولومبيا وبيرو والمكسيك بوجه خاص ، من تحقيق زيادة كبيرة في حصتهم في التجارة بين الدول الأعضاء وذلك خلال الستينات . وتتميز التجارة فيما بين الدول الأعضاء بانخفاض نصيب السلع المصنعة (٣٥٪ تقريبا) وعلى الأخص السلع الرأسمالية . وقد كانت الأخيرة تمثل ١٪ فقط من إجمالي التجارة بين الأعضاء خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ .

وبالرغم من التقدم التي حققتها الدول المختلفة ، الا أن هذه المجموعة في المتوسط لم تظهر أية تغيرات هيكلية ذات بال خلال الستينات . وبالإضافة الى تكوين التجارة بين الدول الأعضاء ، والذي أشرنا اليها قبل ذلك ، يمكننا أن نلاحظ من الجدول رقم (٥٣) أنه لم يكن هناك غير تغير بسيط في الأهمية النسبية للقطاع التحويلي ، وللجهود الاستثمارية في اقتصاديات مجموعة LAFTA خلال تلك الفترة .

التقدم في التعاون الصناعي :

يكفل نظام « اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة » نوعين رئيسيين من وسائل التعاون الصناعي : تحرير التجارة والتكامل القطاعي عن طريق عقد الاتفاقات التكميلية بين اثنين أو أكثر من الدول الأعضاء . ويجرى تحقيق تحرير التجارة عن طريق مفاوضات سنوية حول إلغاء الرسوم الجمركية من القوائم الوطنية ، والتحرير التدريجي لحركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق مفاوضات دورية على أساس قائمة مشتركة (١٢٣) .

وقد ثبت أن التفاوض حول القائمة المشتركة أمر صعب لضيق مجال التحرك ، وهو ما يرجع بدوره الى هيكل التجارة بين الدول الأعضاء . وقد فشل ممثلو LAFTA ، في مفاوضات ١٩٦٧ ، في الاتفاق على الدفعة الثابتة من بنود القائمة المشتركة التي من المفروض أن يتم التبادل التجاري فيها داخل المنطقة مع حلول عام ١٩٧٣ . أما فيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بالقوائم الوطنية ، فقد بدأت بداية طيبة وذلك حينما وافقت دول لاقتا على تنازلات خاصة بحوالي ٧٠٠٠ صنف في ١٩٦١ ، ١٩٦٢ . ثم تناقص عدد الأصناف التي تم الاتفاق عليها في السنوات الثلاث التالية تناقصا ملحوظا . وبلغ عدد التنازلات في عام ١٩٦٦ ٥٠٨ ، منها ٤٦٨ تتعلق بالسلع المصنعة . وكما حدث في السنوات السابقة ، جاءت أغلب التنازلات من الأرجنتين

(١٢٣) الواقع أن نتائج المفاوضات حول القوائم الوطنية تتعرض للتهرب من التنفيذ بطرق مختلفة ، منها الانسحاب المؤقت ، في حين أن نتائج المفاوضات حول القائمة المشتركة (كل ثلاث سنوات) لا تراجع فيها .

جدول رقم ٥٤ - التبادل التجاري فيما بين اتحاد
التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ، ١٩٦١ - ١٩٦٧

معدل النمو السني المتوسط	المجموعة (١)			واردات			
	التكوين النسبي			القيمة (مليون دولار)			
	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦١	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦١	
١٢,٤٦	٢٧,٨	٢٨,٩	٣٥,٠	٢١٢,٠	٢٢٦,٧	١٢٦,٠	الارجنتين
٢٩,٨٧	٢٢,٥	٢١,٣	١٢,٦	١٧١,٦	١٦٧,٠	٤٥,٢	البرازيل
٨,٣٢	١٨,٧	١٨,٠	٢٦,٢	١٤٣,١	١٤٠,٩	٩٤,٥	شيل
٤٠,٥٧	٤,٢	٧,٢	٢,٩	٣١,٩	٥٦,٠	١٠,٢	كولومبيا
١٥,١٥	١,٦	١,١	١,١	١٢,٥	٨,٣	٤,١	اكوادور
٥٢,٤٠	٥,٠	٤,٣	١,١	٣٨,٢	٣٣,٧	٤,١	المكسيك
٧,٨٥	٢,٢	١,٨	٢,٧	١٦,٥	١٤,٣	٩,٨	بارجواي
٢٣,٥٣	١٢,٢	١١,٧	٨,٨	٩٣,٤	٩١,٥	٣١,٨	بيرو
٩٤٦	٥,٨	٥,٧	٩,٦	٤٤,١	٤٥,٠	٣٤,٥	اررجواي
١٠٠,٠	١٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٧٦٣,٣	٧٨٣,٤	٣٦٠,٢	الإجمالي

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، مرفوع المسح الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (اللجنة الاقتصادية
لأمريكا اللاتينية) والمستخلصات الشهرية لمنظمة لافتا .

والبرازيل والمكسيك . ويعنى ذلك ان اسهام الدول الاخرى الاعضاء فى لافتا فى تحرير التجارة كان اميل الى الانخفاض .

اما الاتفاقات التكميلية والخاصة بالحاجة الى تخصيص اقليمي مخطط للموارد فى بعض القطاعات ، فقد جمعت الكثير مما علق عليها من آمال . وفعلا توجد حاليا عدة مشروعات صناعية كبيرة لم تكن تقدر على الانتاج بكفاءة داخل الأسواق الوطنية للدول الاعضاء . ومع ذلك فلم توقع أربع اتفاقيات من هذا القبيل ذات أهمية ضئيلة نسبيا ، فى الفترة السابقة لعام ١٩٦٧ بين الدول الاعضاء فى لافتا ، وقد شملت هذه الاتفاقيات : بطاقات التثقيب والأجهزة الحاسبة (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وأرجواى) ، الصمامات الالكترونية (الأرجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك وارجواى) ، والأجهزة الكهربائية (البرازيل وأرجواى) ومنتجات الاتصال الكهربائى والالكترونى (البرازيل وأرجواى) . وقد انتهت فى عام ١٩٦٧ المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقية تكمليه للصناعات الكيماوية ، وقد كانت هذه بحق أول إنجاز هام لدول لافتا فى استخدام هذه الوسيلة من وسائل التعاون . وتعتبر الصناعة الكيماوية قطاعا سريع النمو ذا كثافة رأسمالية عالية وبالتالي يندلب الانتاج على نطاق كبير . وقد وقعت الاتفاقية من ثمانية أعضاء فى لافتا الا انها تسرى بطريقة آلية على الدول الثلاث الاخرى وذلك بحكم مركزها كدول ذات مستوى منخفض نسبيا فى التنمية الاقتصادية .

وما دام الحديث عن التعاون الصناعى ، فنجدد الإشارة الى الاتحادات المختلفة لرجال الصناعة ورجال الأعمال . وقد قامت هذه الاتحادات بعمل دراسات واجتماعات قطاعية ، كما انها تقوم بتوجيه التعاون من خلال استخدام نفوذها فى التأثير على الحكومات الأعضاء واعطاء المشورة لسكرتارية المنظمة . وقد قام الصناعيون ، على سبيل المثال ، فى الاجتماع الخامس لمنظمة (LAFTA) باعطاء دفعة كبيرة للمفاوضات الخاصة بقطاع آلات العدد .

ويمكن القول ان إحدى العقبات التى تقف فى طريق استمرار التقدم فى عملية التكامل بمجموعة (LAFTA) ، هى عدم رضا الدول الأقل تقدما عن توزيع مكاسب التعاون الصناعى . وحتى يتسنى التغلب على هذه العقبة ، فإنه يجرى منح هذه الدول مزايا خاصة ، مثل المزايا الإضافية فى التعريف الجمركية والتى منحت لأكوادور وباراجواى ١٩٦٦ ، والترتيبات الخاصة باسهامهم الاى فى الاتفاقات التكميلية ، مثل الوضع الخاص بالصناعة الكيماوية .

وقد أوصت سكرتارية لافتا باجراءات اضافية مثل الاشتراك فى اقامة وتمويل الصناعات المشتركة ، وانشاء صندوق اقليمي للتنمية وتخفيف المواعيد القصوى لتنفيذ الالتزامات المترتبة على التكامل .

وعلاوة على ذلك فقد كان هناك اتجاه نحو تكوين مجموعات فرعية داخل « لافتا » وذلك فيما بين الدول الأعضاء التى تتميز بتشابه خصائصها الجغرافية والاقتصادية . ومن الأمثلة على هذا الاتجاه « برنامج تكامل الأندين » الذى يضم بوليفيا وشيلي وكولومبيا والاكوادور وبيرو ، وهو ما سبق أن أشرنا اليه .

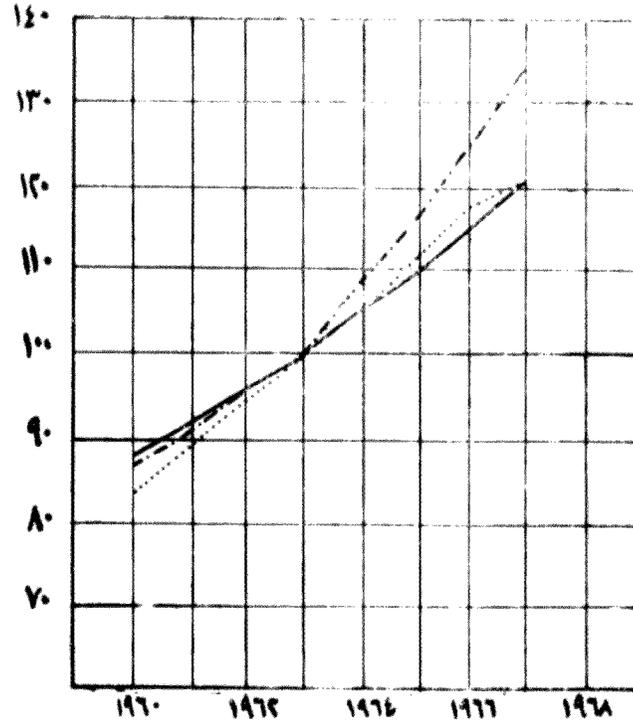
وقد يبدو أن أداء لافتا فى مجال التعاون الصناعى كان أضعف مما كان عليه الحال بالنسبة للسوق المشتركة لأمريكا الوسطى . وتتبع الصعوبة فيما يتعلق بـ « لافتا » الى حد ما من كون الدول الأعضاء قد بدأت بهيكل صناعى ذى أهمية ، وكان تطويره قد تم فى ظل اجراءات حماية ، ولا تريد هذه الدول تعريض هذه الهياكل الصناعية للمنافسة . كذلك نجد أن الدول الأعضاء مترددة فى الموافقة على اقامة بعض الصناعات التى لا تتوافر عندها فى الوقت الحاضر . وسيتوقف التقدم مستقبلا فى التعاون الصناعى بين دول لافتا الى حد كبير على تعديل هذه الاتجاهات .

ملحق

المؤشرات الاقتصادية

١ - نمو الناتج المحلي الاجمالي حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(١٠٠ = ١٩٦٣)

الرقم القياسي



_____ الدول النامية

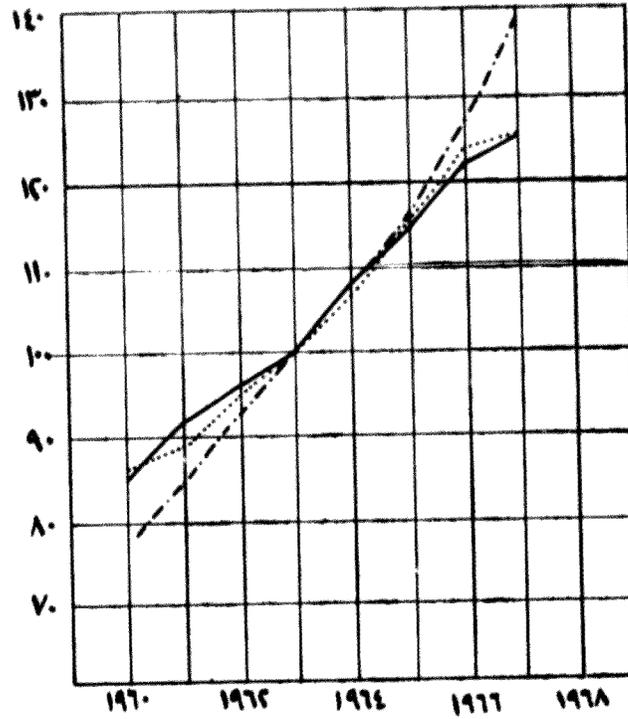
..... دول السوق الحر

..... الدول المخططة مركزيا (بدون الخدمات)

المصدر : الأمم المتحدة ، الكتاب السنوي لاصحاحات الحسابات القومية .

٢ - الانتاج التحويلي (ISIC ٢-٣) حسب المجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٧
(١٠٠ = ١٩٦٣)

الرقم القياسي



الدول النامية

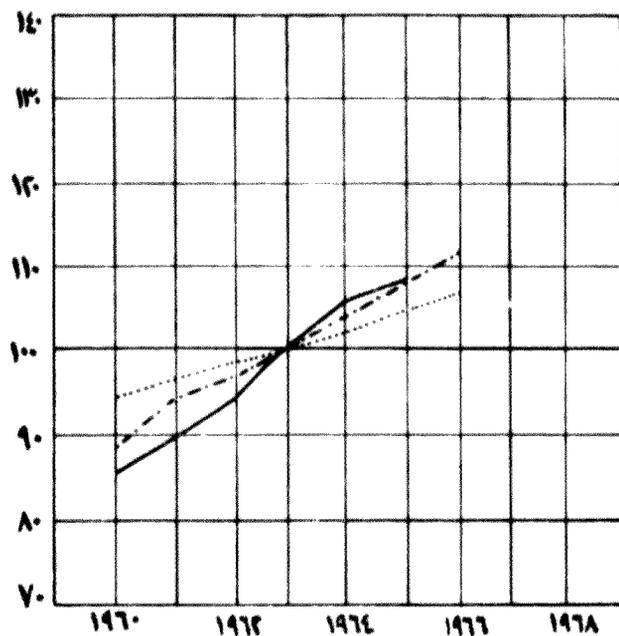
دول السوق الحر

الدول المخططة مركزيا

المصدر : الأمم المتحدة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، النشرة الشهرية الإحصائية .

٣ - العمالة الصناعية (ISIC ٢ - ٣) حسب المجموعات الاقتصادية ١٩٦٠ - ١٩٦٦
(١٠٠ = ١٩٦٣)

الرقم القياسي



..... الدول النامية

..... دول السوق الحر

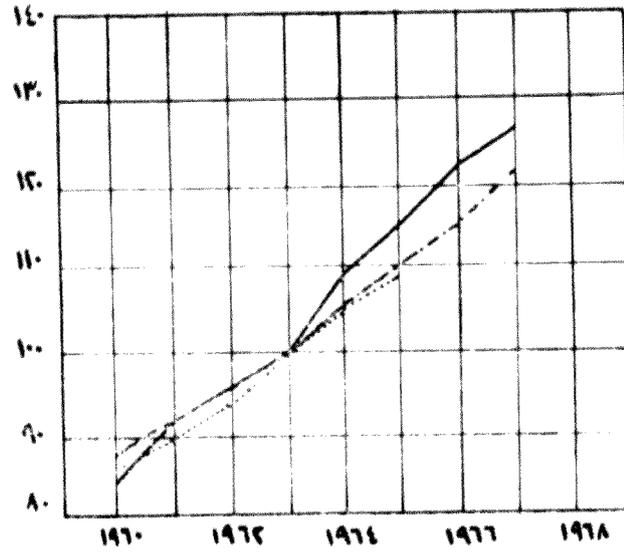
..... الدول المخططة مركزيا (بدون الخدمات)

المصدر : الأمم المتحدة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، والنشرة الشهرية الإحصائية

٤ - الانتاج الصناعى التحويلى ، والعمالة والنتاج المحلى الاجمالى ، ١٩٦٧-١٩٦٠
(١٠٠ = ١٩٦٣)

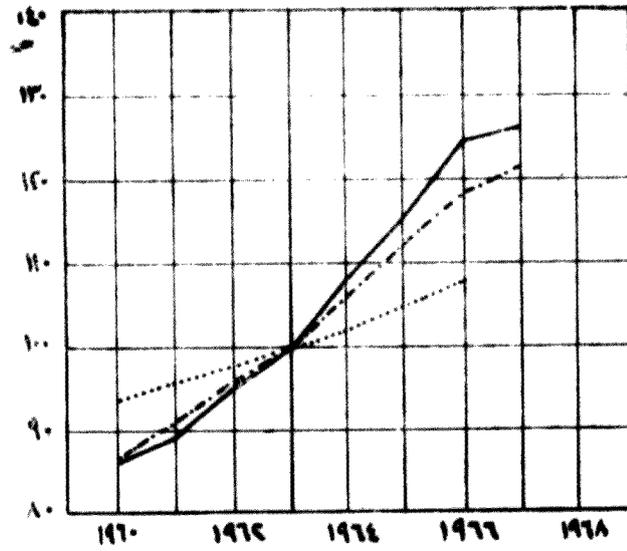
(ا) الدول النامية

الرقم القياسى



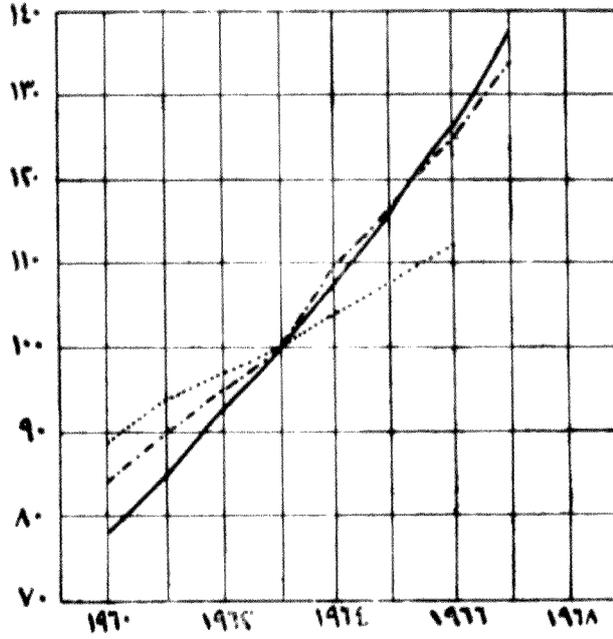
(ب) دول السوق الحر

الرقم القياسى



(ج) الدول المخططة مركزيا

الرقم القياسي

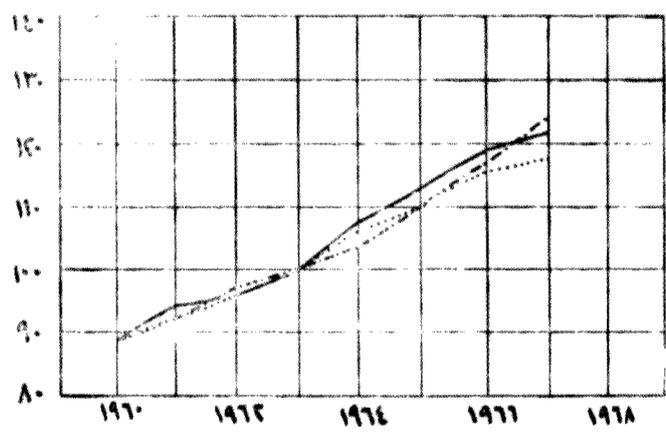


الإنتاج التحويلي
التكاليف التحويلية
الناتج الكلي الإجمالي

المصدر : الأمم المتحدة ، الإحصاءات القومية ، الكتاب الإحصائي السنوي والنشرة الشهرية الإحصائية

٥ - إنتاج الصناعة التحويلية الخفيفة (ISIO ٢٠ - ٢٦ ، ٢٨ - ٣٩)
حسب المجموعات الاقتصادية ، ١٩٦٧ - ١٩٦٠
(١٠٠ = ١٩٦٣)

الرقم القياسي

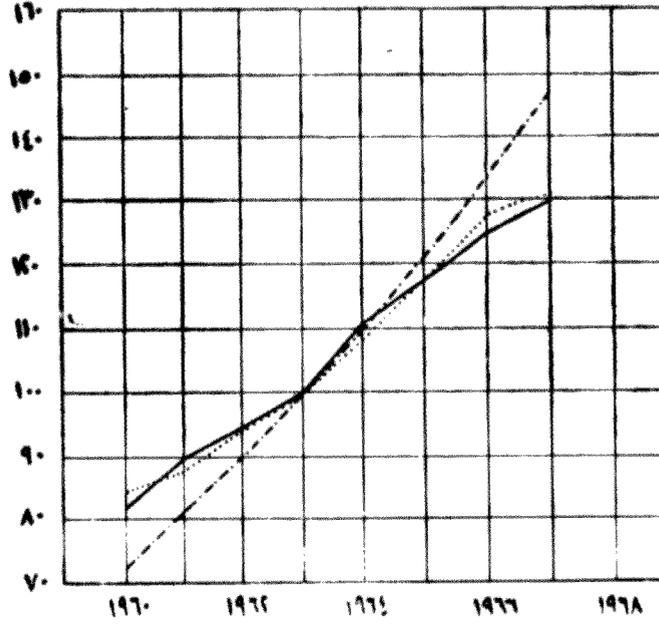


الدول النامية
دول السوق الحر
الدول المخططة مركزيا

المصدر : الأمم المتحدة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، والنشرة الشهرية الإحصائية

٦ - إنتاج الصناعة التحويلية الثقيلة (ISIC ، ٢٧ ، ٣١ - ٣٨) حسب المجموعات
الاقتصادية ١٩٦٧ - ١٩٦٠
(١٠٠ = ١٩٦٣)

الرقم القياسي



الدول النامية —————
دول السوق الحر
الدول المخططة مركزيا

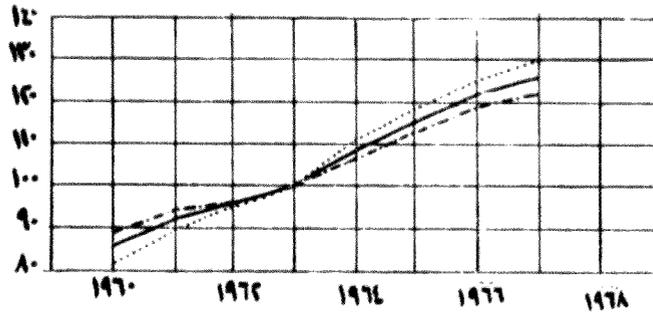
المصدر : الأمم المتحدة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، والذرة الشهرية الإحصائية

٧ - الإنتاج التحويلي ، (١٩٦٧ - ١٩٦٠)

(١٠٠ = ١٩٦٣)

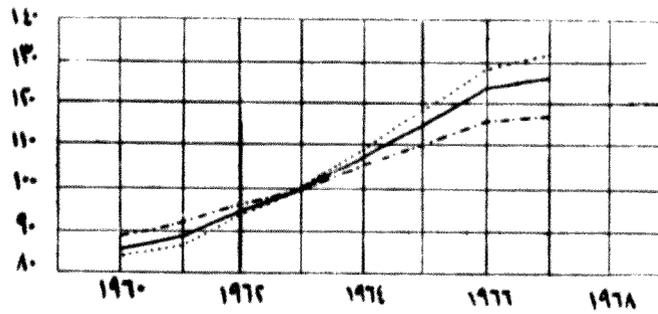
(أ) الدول النامية

الرقم القياسي



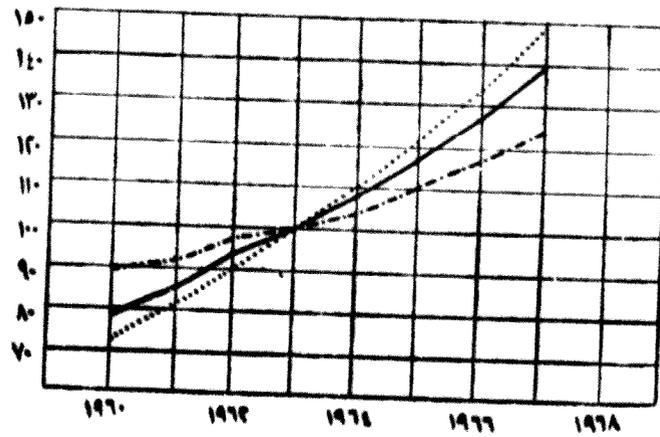
(ب) دول السوق الحر

الرقم القياسي



(ج) الدول المخططة مركزيا

الرقم القياسي



إجمالي الإنتاج التحويلي _____

الإنتاج التحويلي الثقيل

الإنتاج التحويلي الخفيف - - - - -

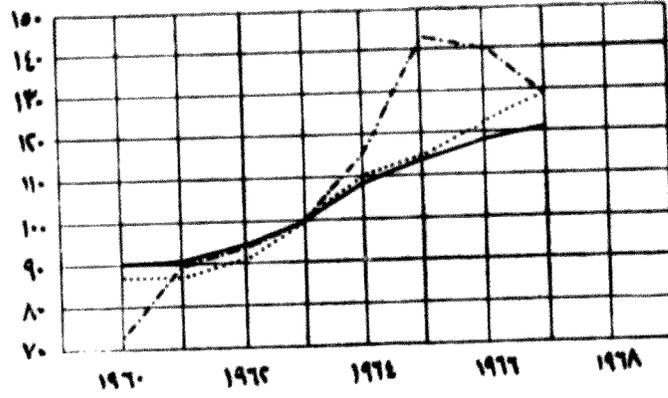
المصدر : الأمم المتحدة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، النشرة الشهرية الإحصائية

٨ - وجهة صادرات الدول النامية ١٩٦٠ - ١٩٦٧

(١) (١٠٠ = ١٩٦٣)

٩ - ٠ SITC الصادرات

الرقم القياسي



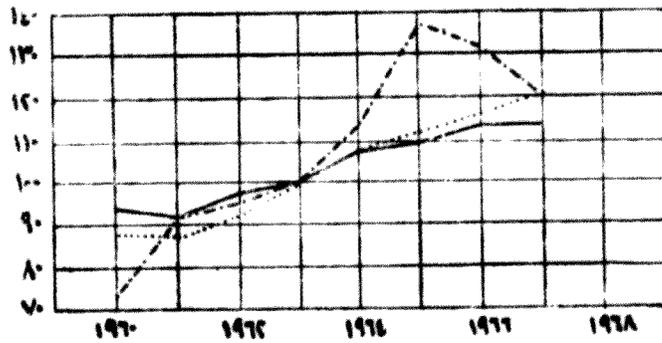
(١) القيمة (فوب) عام ١٩٦٣ : ٦,٧ مليار دولار إلى الدول النامية

٢٢,٨ >> إلى دول السوق الحر

١,٧ >> إلى الدول المخططة مركزيا

٤ - ٠ SITC الصادرات (ب)

الرقم القياسي



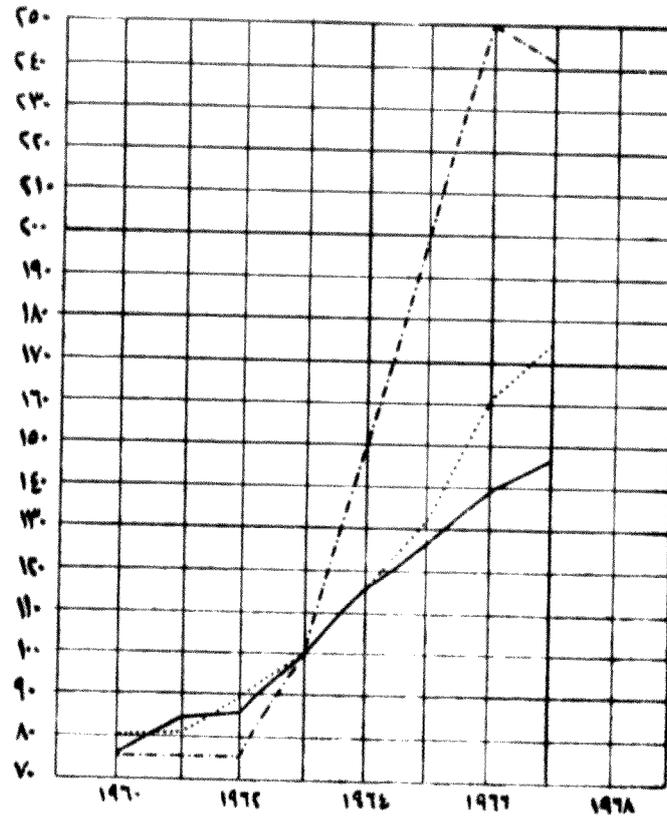
(١) القيمة (فوب) عام ١٩٦٣ : ٠,٥ مليار دولار إلى الدول النامية

١٩,٥ >> إلى دول السوق الحر

١,٥ >> إلى الدول المخططة مركزيا

(ج) الصادرات SITC - ٥ - A

الرقم انقياسي



الدول النامية

دول السوق الحر

الدول المخططة مركزيا

(١) القيمة (فوب) ١٩٦٣ = ١٠٥ مليار دولار إلى الدول النامية

» » ٣٠٢ إلى دول السوق الحر

» » ٠٠١ إلى الدول المخططة مركزيا

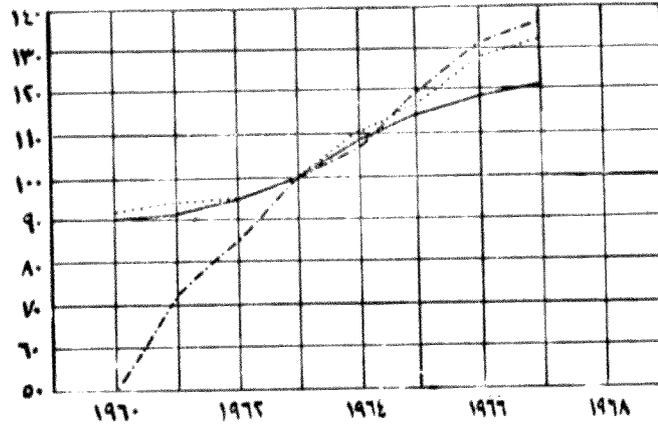
المصدر : الأمم المتحدة الكتاب الإحصائي السنوي ، والنشرة الشهرية الإحصائية .

٩ - مصدر واردات الدول النامية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧

(١) (١٠٠ = ١٩٦٣)

(أ) الواردات SITC - ٩ - ٠

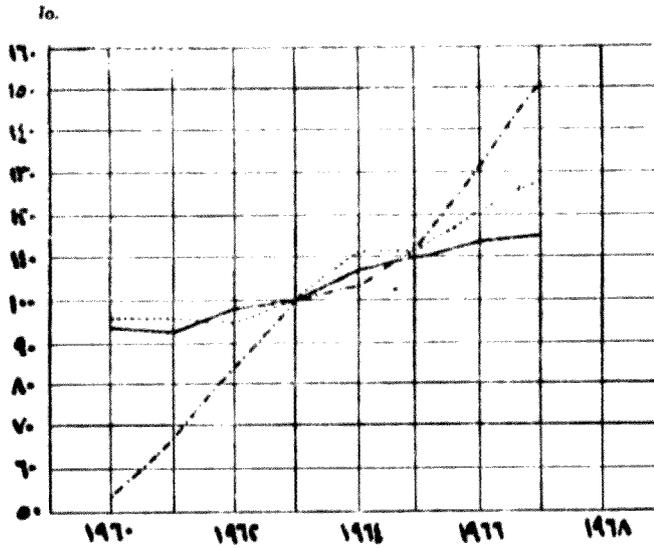
الرقم القياسي



(أ) القيمة (فوب) عام ١٩٦٣ : ٦٧٧ مليار دولار من الدول النامية
» » ٢٣٠ من دول السوق الحر
» » ٢٥ من الدول المخططة مركزيا

(ب) الواردات SITC - ٤ - ٠

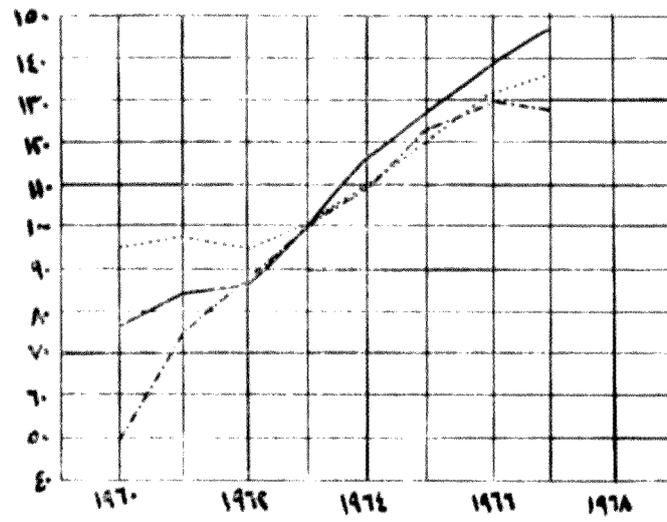
الرقم القياسي



(أ) القيمة (فوب) عام ١٩٦٣ : ١٠٥ مليار دولار من الدول النامية
» » ٤٧ من دول السوق الحر
» » ٠٨ من الدول المخططة مركزيا

(ج) الواردات SITC ٥ - ٨

الرقم القياسي



(١) القيمة فوب عام ١٩٦٣ : ١٥ مليار دولارا من الدول النامية

» » ١٧,٣ من دول السوق الحر

» » ١,٧ من الدول المخططة مركزيا

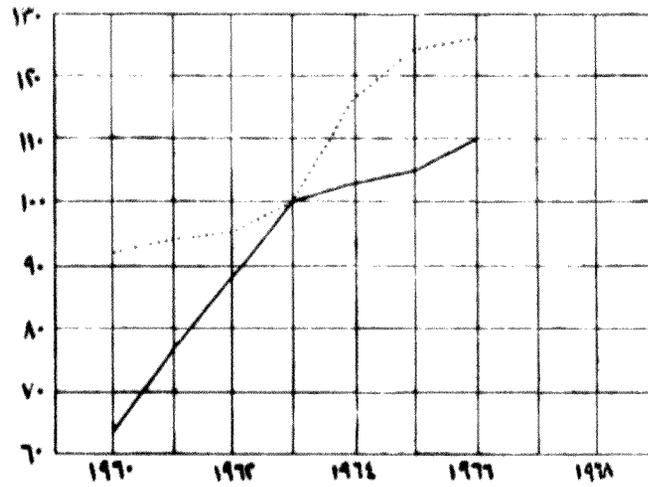
المصدر : الأمم المتحدة ، الكتاب الإحصائي السنوي المثيرة الثمرية الإحصائية

١٠ - انتاج بعض المنتجات الصناعية ، ١٩٦٠ - ١٩٦٧

(١) (١٠٠ = ١٩٦٣)

(أ) الحديد الخام وسبائك الحديد

الرقم القياسي

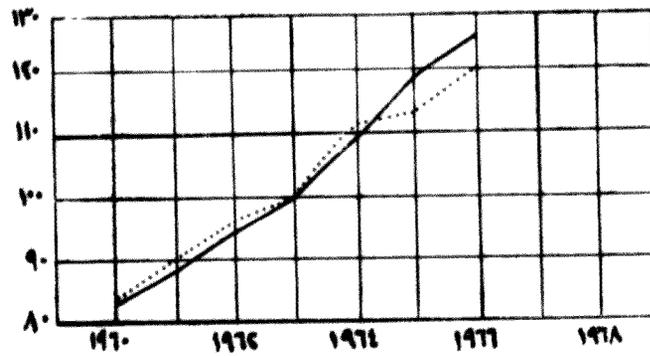


(١) انتاج ١٩٦٣ : ١٢ مليون طن في الدول النامية

١٧٥ مليون طن في دول السوق الحر

(ب) الاسمنت

الرقم القياسي

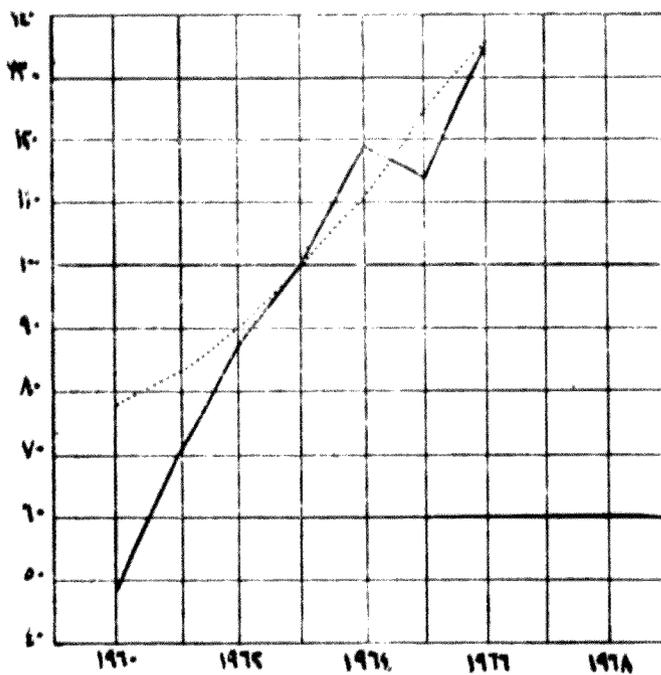


(١) انتاج ١٩٦٣ : ٤٩ مليون طن في الدول النامية

٢٢٤ مليون طن في دول السوق الحر

(ج) الأسملة التروجينية

الرقم القياسي



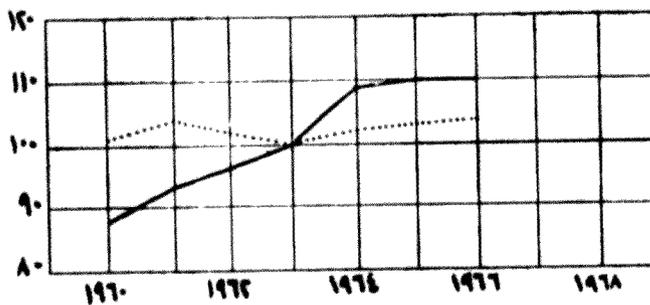
(١) إنتاج ١٩٦٣ : ١ مليون طن في الدول النامية

١٠.٩ مليون طن في دول السوق الحر

(د) غزل القطن

الرقم القياسي

(d) Cotton yarn



الدول النامية

دول السوق الحر

(١) إنتاج ١٩٦٣ : ١ مليون طن في الدول النامية

٤ مليون طن في دول السوق الحر

المصدر : الأمم المتحدة ، الكتاب الإحصائي السنوي ، والنشرة الشهرية الإحصائية .



طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

وكيل اول
رئيس مجلس الادارة
عل سلطان على

رقم الإيداع بدار الكتب ٧١/٣٨١٥

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية
٢٠٠٢-١٩٧١-٧٦٤٤

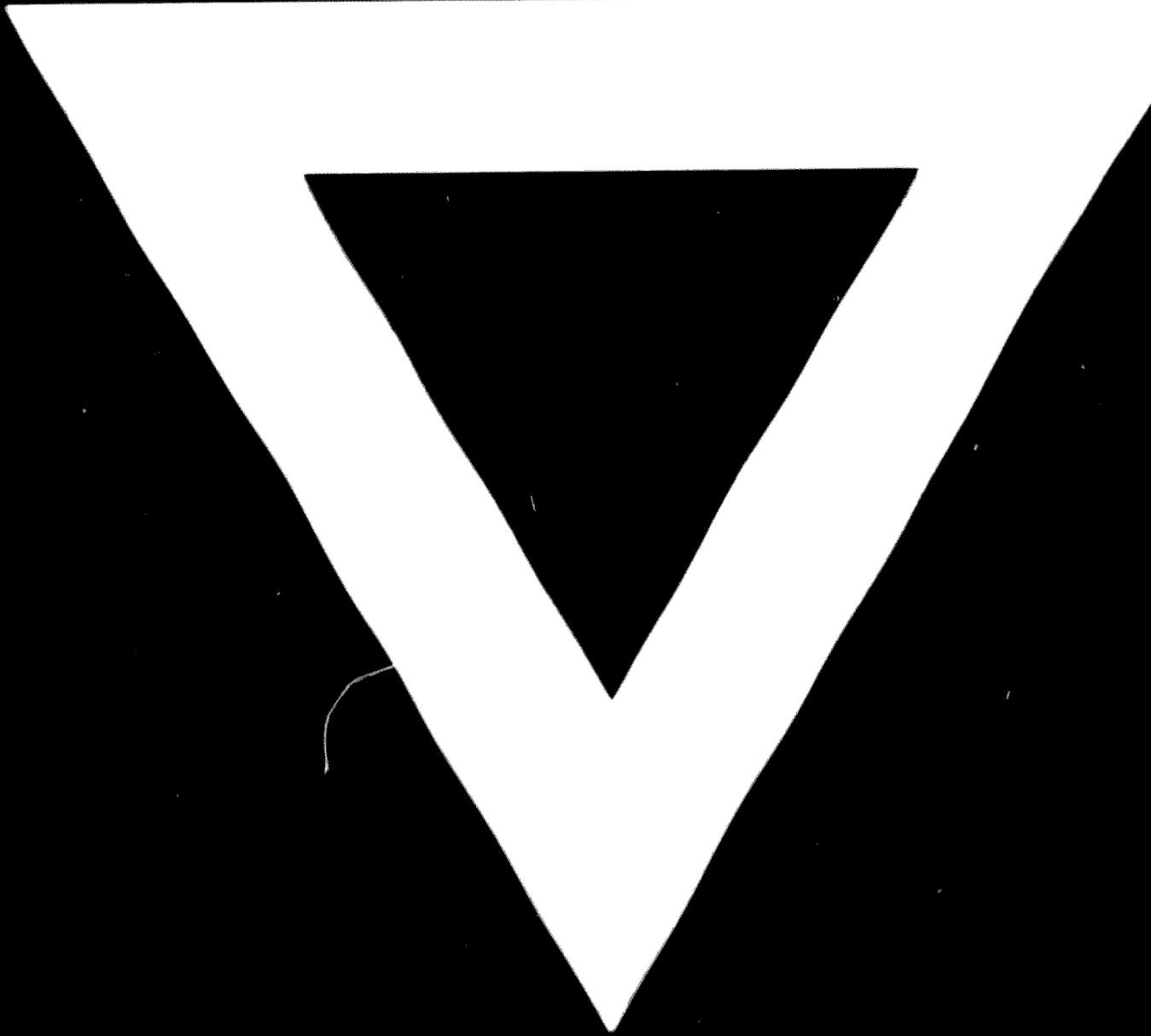


مركز التنمية الصناعية للدول العربية

٣٣ شارع ١٤ بالمعادي
ص.ب. ١٢٩٧ - القاهرة ج.ع.٠

ايدكاس ١/٠١/٠٢٠

B-772



82.05.04